مجلة الصحافة

العدد (28) | السنة الثامنة | شتاء 2023

قيمة الصحافة في العصر الرقمي

معهد
الجزيرة للإعلام

معهد
الجزيرة للإعلام

إصدار جديد
لمعهد الجزيرة للإعلام

Soon.. قريبا..

محتويات العدد

6 هل تراجعت قيم الصحافة في العصر الرقمي؟
إسماعيل عزام

12 أي قيمة للخبر في العصر الرقمي؟
محمد خمايسة

18 «أساطير» حول الصحافة الرقمية
أحمد أبو حمد

24 النموذج الاقتصادي للمنصات الرقمية.. طوق نجاة لقيم الصحافة
إيهاب الزلاقي

30 الأرقام.. العدو الجديد للصحافة
عبد اللطيف حاج محمد

38 «ملفات حزب العمال».. كواليس تحقيق استقصائي أعاد ترتيب الحقائق
فيل ريس

44 صحافة «الباراشوت» ومعضلة الصحفي الأجنبي
أنعام حسين

52 المسافة صفر بين الصحفي الرياضي ومصادره
أيوب رفيق

58 علمتني تغطية مونديال قطر «التحقق حتى من رواية أمي»!!
نوا زافاليتا / ترجمة: سحر وفقا

64 الإعلام وقضايا الطفولة.. انتهاكات أخلاقية ومهنية مع سبق الإصرار
نهلا المومني

70 شيرين أبو عاقلة.. الحضور والغياب
لندا شلش

76 مونديال قطر 2202.. هل أخفق الإعلام العربي؟
حياة الحريري

84 الصحافة الاستقصائية.. الفجوة بين الجامعة والميدان
أصيل سارية

90 توجهات الصحافة لسنة 2023.. الذكاء الاصطناعي والسرد الصحفي
عثمان كباشي

إصدار جديد لمعهد الجزيرة للإعلام

كتّاب المجلة

إسماعيل عزام

صحفي مغربي، عمل سابقاً في موقع «هسبريس» المغربي وموقع «سي إن إن» بالعربية.

أيوب رفيق

صحفي رياضي مغربي، يشتغل بموقع «البطولة» منذ حوالي عشر سنوات.

محمد خمايسة

صحفي وباحث في أخلاقيات الإعلام، يعمل محرراً في معهد الجزيرة للإعلام.

نوح زافاليتا

صحفي وكاتب مكسيكي، لديه مؤلفات حول الصحافة والسياسة، وعضو في مؤسسة غابرييل غارسيا ماركيز.

أحمد أبو حمد

صحفي في معهد الجزيرة للإعلام، عمل في تغطية الشؤون البرلمانية وقضايا اللجوء والهجرة.

نهلا المومني

متخصصة أردنية في مجال الصحافة وحقوق الإنسان.

إيهاب الزلاقي

صحفي مصري مهتم بالإعلام الرقمي.

لندا شلش

صحفية فلسطينية وباحثة في الإعلام والدبلوماسية الرقمية.

عبد اللطيف حاج محمد

صحفي استقصائي سوري مقيم في السويد، عمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مستكشفاً آثار أزمة اللاجئين والفساد المالي والسياسي والصراعات.

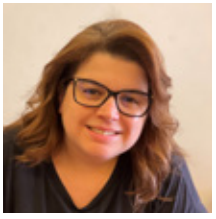

حياة الحريري

أستاذة جامعية للإعلام في الجامعة اللبنانية الأمريكية. حاصلة على ماجستير العلاقات الدولية ودكتوراه في التاريخ والعلاقات الدولية.

فيل ريس

رئيس وحدة الصحافة الاستقصائية بشبكة الجزيرة .

أصيل سارية

صحفي يمني، يعمل في إنتاج التحقيقات الاستقصائية مع عدة منصات يمنية وعربية ودولية، فائز بعدة جوائز عربية ودولية.

أنعام حسين

كاتبة وصحفية وباحثة كندية - باكستانية مختصة بالتاريخ الشفهي وسياسة الهوية، حائزة على جائزة KLF الألمانية للسلام لعام 2017.

عثمان كباشي

مشرف غرفة الأخبار بموقع الجزيرة نت، ومدرب التحرير الصحفي والصحافة الرقمية بمعهد الجزيرة للإعلام.

مجلة الصحافة

العدد (28) I السنة الثامنة I شتاء 2023
مجلة فصلية تصدر عن
معهد الجزيرة للإعلام
شبكة الجزيرة الإعلامية

المشرف العام
إيمان العامري

رئيس التحرير
منتصر مرعي

هيئة التحرير
محمد أحداد
ملاك خليل
محمد خمايسة

مراجعة لغوية
إبراهيم منصور

تصميم
إدارة الإبداع في شبكة الجزيرة الإعلامية

مجلة الصحافة
Aljazeera Journalism Review

موقع الإنترنت:
/http://institute.aljazeera.net/ar/ajr

تويتر:
@AJR_Arabic

فيسبوك:
www.facebook.com/
aljazeerajournalismreview

بريد المجلة الإلكتروني:
ajreditor@aljazeera.net

البحث عن الصحافة في العصر الرقمي

قبل عقود كان الصحفي صاحب السلطة الوحيد في الإخبار بحكم «الطبيعة النخبوية» لمهنة الصحافة، لكن الثورة التكنولوجية وموجة العولمة أفرزت تحولات جديدة أبرزها فقدان احتكار المعلومات بشكل نهائي أمام التطور الهائل لوسائل التواصل الاجتماعي.

في سياق هذا التحول الجذري، كان على الصحافة أن «تعيد اختراع نفسها» في مواجهة خطر الموت والاندثار، وتزامن مع ذلك، ظهور تحديات كبيرة تسائل قيم الصحافة الجوهرية.

لقد أصبحت الصحافة في العصر الرقمي أكثر قدرة على الانتشار والتأثير في زمن المنصات الرقمية، بيد أن التحدي الأكبر الذي أحدثته الثورة الرقمية هو زيادة سرعة الإنتاج التي تلقي بأعباء ثقيلة على جودة المعلومات، والاتجاه نحو المحتوى السطحي، بل وثمة أخطاراً أكبر في ارتكاب الأخطاء وعدم التحقق من المعلومات.

دفعت السرعة في الإنتاج واحتدام المنافسة القادمة من وسائل التواصل الاجتماعي من منصات وسائل الإعلام وصناع المحتوى، مؤسسات إعلامية كبرى إلى التخلي عن الآلية التقليدية في الاختيار: العمق والقدرة على البحث.

على هذا النحو، ظهر شباب متحمسون، متفانون في الشغل، بأجور متوسطة قادرون على القيام بكل شيء: التحرير، الكتابة، مونتاج الفيديو والصوت، الإلمام بطرق النشر على وسائل التواصل الاجتماعي، المهارات التقنية، وأخيرا التسويق.. بشكل أكثر وضوحا: اختصروا هيكل الإنتاج في غرف الأخبار في مهمة واحدة.

هل هؤلاء صحفيون؟ هل يحافظون على قيم الصدق والنزاهة والبحث عن الحقيقة؟ ما علاقتهم بالمصادر؟ كيف يتمثلون دور الميدان؟ هل معلوماتهم دقيقة وغير مضللة؟ وهل يصنعون ما يحبه الجمهور فقط، أم يتمثل دورهم في الإبلاغ عن الحقيقة؟

في العصر الرقمي حيث تسود القيم التجارية والبحث السريع عن الربح المادي أصبحت قيم المهنة موضع مساءلة حقيقية؛ فالتأثير الذي تحدثه بعض التحقيقات الاستقصائية أو التسريبات ذات الانتشار الواسع، لا يمكن أن يخفي واقع تراجع محاسبة السلطة ومراقبة الشأن العام، ولا يمكن أن يخفي أيضا الانتهاك المستمر لأخلاقيات المهنة بسبب الفروق الضئيلة بين ما ينبغي وما لا ينبغي نشره. والأهم من كل ذلك، فصل قضايا مجتمعية معقدة واجتزاؤها من سياقاتها الثقافية والتاريخية؛ لأن طبيعة النشر تفرض ذلك.
الصحافة بنت السياق وبنت الميدان أيضا، واليوم ثمة وهم كبير رسخه جزء من الصحافة الرقمية وهو أنه يمكن التخلي عن الميدان، وألا حاجة في عصر البيانات الضخمة والمصادر المفتوحة للبحث والنزول إلى الميدان رغم أنه يحمي الصحفيين من تحيزاتهم وأحكامهم المسبقة مثلما حدث قبل تنظيم مونديال قطر 2022 وبعده.

الصورة ليست سوداء تماما وليست وردية تماما، ذلك لأن قيم الصحافة تتعرض لما يشبه «تقليم الأظافر»، رغم أنه يمكن استثمار التطور التقني لخدمة وظيفة الصحافة الأولى والأخيرة: البحث عن الحقيقة.

هل تراجعت قيم الصحافة في العصر الرقمي؟

إسماعيل عزام

أحدثت المنصات الرقمية ما يشبه القطيعة مع الصحافة التقليدية، وبالتزامن مع «عولمة» المعلومات، أصبح التأثير أكثر من أي وقت مضى. بيد أن أسئلة كثيرة تطرح عن تراجع قيم الصحافة الثابتة المتمثلة في ممارسة الرقابة ومساءلة السلطة وتنوير الرأي العام.

من حيث الكم، تعيش الصحافة حالياً في أبهى عصورها؛ فالإنترنت مكّن مئات الصحف الرقمية من الظهور؛ فتضاعف عدد مديري النشر، وازداد عدد الصحفيين، وتعدّدت الميكروفونات الصحفية.

وفي كل عام، يعلن عن مولود جديد، أو مواليد جديدة بين المؤسسات الصحفية لدرجة أن الانفجار في عدد المنصات الرقمية أو المواقع الإلكترونية خلال فترة من الفترات قد يكون دافعاً في تنظيم النسل داخل جسم المقاولات الصحفية، وتفادي التناسل العشوائي، خصوصا أنه في بلد كالمغرب، أنشأت مؤسسات وشركات صغيرة قبل سنوات أكثر من موقع صحفي، بالمحتوى نفسه تقريباً، حتى تقوي حضورها في الساحة أملا في الحصول على دعم.

لكن من حيث الكيف، هل هذه الوفرة في المواقع والمنصات الرقمية رفعت من قيم الصحافة أو حافظت عليها على الأقل؟ هل تستمر قيم كمساءلة السلطة ومراقبتها والقيام بدور السلطة الرابعة كما كانت عليه من قبل؟ وهل يتم استحضار خدمة الصالح العام؟ وهل هناك حرص على تنوير الرأي العام؟

طبعاً في السابق لم يكن الوضع ورديا تماماً وكانت هناك الكثير من العثرات والإخفاقات، لكن مع ذلك كانت الصحف الورقية - وحتى الجيل الأول للصحف الرقمية - تملك نوعاً من السلطة الاعتبارية خصوصاً غداة إثارة ملفات معينة، ومن ذلك في المغرب تتبع لوائح اقتصاد الريع، وتشريح مجال الأعمال المرتبط بالسلطة، وأخيرا واقعة "خدام الدولة" عام 2016 التي كشفت شراء نافذين لقطع أرضية في مكان راق بأثمنة بخسة.

والملاحظ أنه في الوقت الذي كثرت فيه عناوين المقاولات الصحفية في المنطقة قلّت

الصحافة الرقمية تملك دوراً كبيراً في تشكيل الوعي لدى الجمهور، أو على الأقل تكريس قناعاته حول قضايا معينة وأحياناً إقناعه بوجهات نظر معيّنة (غيتي).

فيه التعددية الصحفية، وأكثر ما ضاقت مساحته هو نقد السلطة ومساءلتها؛ إذ نجحت أنظمة عربية في جعل الخط الرسمي للدولة من أساسيات الأمن القومي، واستغلت بشكل كبير خيبات الربيع العربي، وإحباط فئات كبيرة من الشباب في تحقيق التغيير المنشود، لتمرّر فكرة أن السياسات الرسمية هي القادرة على تحقيق التقدم. وفي غمرة البحث عن تحقيق هدف مماثل، أدركت هذه الأنظمة أن الصحافة ساهمت - ولو بنزر قليل - في معرفة الجمهور بحقائق تثير الغضب الجماعي وبالنتيجة تحريك الشارع في تلك الانتفاضات، لذلك كان تطويع وترويض هذه الصحافة أمراً ضرورياً، ومن ذلك دفعها لتتخلى عن وظيفة مساءلة السلطة.

تراجع الاستقصاء وصعود الترند

من أكثر الأجناس الصحفية التي كانت تدفع نحو مساءلة السلطة ومحاسبتها، التحقيقات الاستقصائية لكونها تبتعد عن اليومي وتهتم أكثر بالكشف عما يراد له أن يكون مخفياً. تراجع هذا النوع بشكل كبير في الصحافة العربية، خصوصاً منها الرقمية. ويحدّد الصحفي مصعب الشوابكة أربعة أسباب تفسر هذا التعثر، أولا عودة الاستبداد السياسي بشكل قوي، ثم وجود ترسانة تشريعية تكبل الصحفيين و"تكرس مصلحة السلطة"، وغياب قوانين تسهل الولوج إلى المعلومات، وتحوّل القضاء إلى أحد "ملحقات السلطة في العديد من السلطويات العربية" (1).

نتيجة لذلك، أضحت جلّ المنصات تركّز على الأخبار التي لا تتجاوز 300 أو 500 كلمة، وعلى مواضيع الترند سواء أكان هذا الترند يحمل قيمة إخبارية تهم الرأي العام، أو غارقاً في الشعبوية ولا يخدم أيّ نقاش

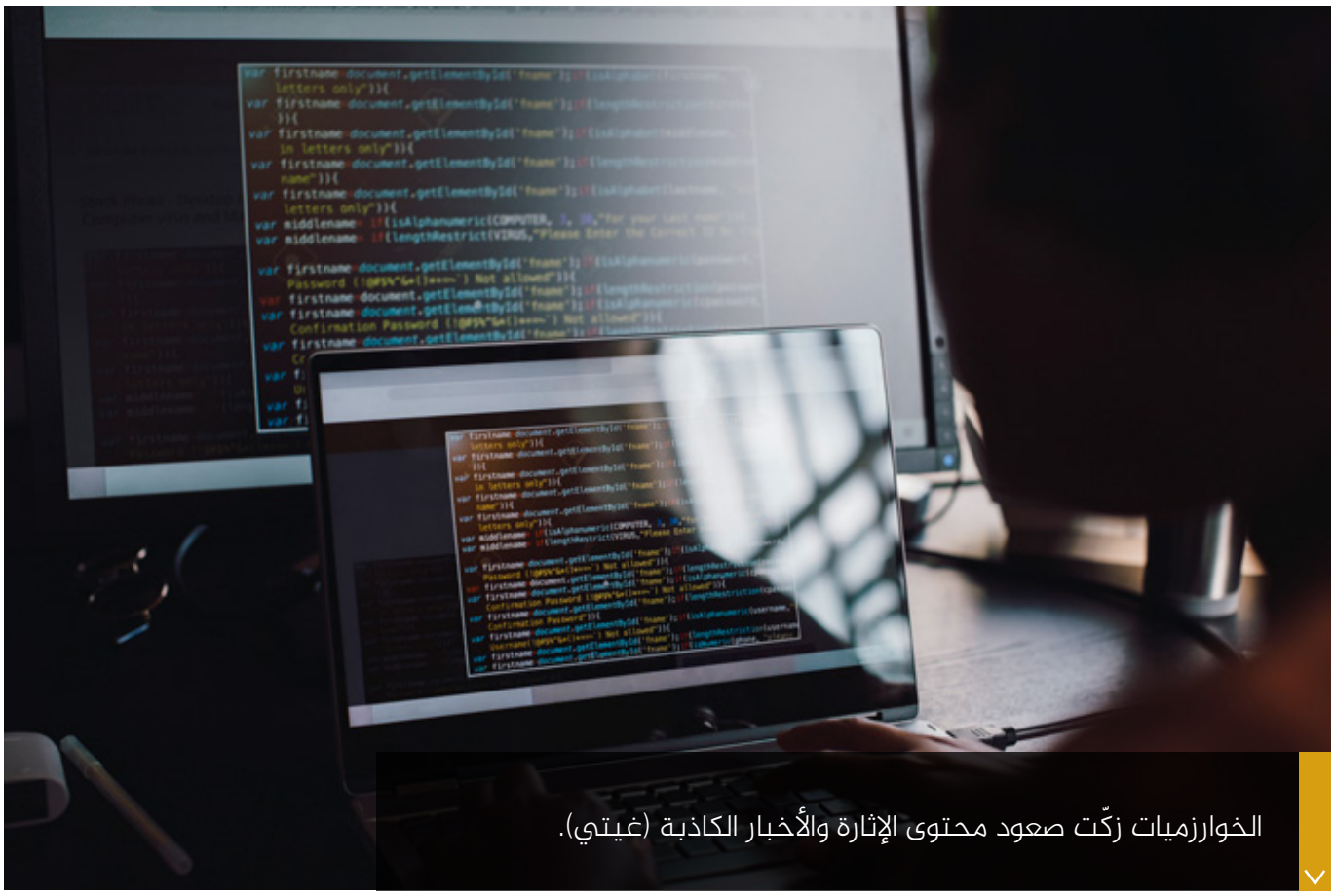

الخوارزميات زكّت صعود محتوى الإثارة والأخبار الكاذبة (غيتي).

عام، والملاحظ أن تتبع الترند لا يهمّ فقط مؤسسات صحفية مغمورة تبحث عن رفع أرقام المتابعة، ومن ثمة جلب المعلنين، ولكن كذلك مؤسسات صحفية ممولّة بشكل مباشر أو غير مباشر من جيوب دافعي الضرائب، وهي أيضا لا ترغب أن تكون خارج سوق التفاعل الرقمي.

كلما كان المحتوى الصحفي عاطفياً ومتسقاً مع الاتجاه العام للجمهور كلما انتشر، وزيادة الانتشار هي الوصفة الأكثر تعبيراً عن النجاح حالياً بالنسبة للمؤسسات الصحفية.

فما هو الأهم؟ الترند وجلب اهتمام مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بما يجعل من مقطع فيديو يتعدى مليون مشاهدة في ظرف أيام؟ أو إنجاز تحقيق يأخذ الكثير من الوقت وقد يخلق مشاكل للصحفي وللمؤسسة وقد ينتشر بشكل ضعيف، اللهم إذا كان قوياً ويفرض نفسه على الجمهور؟ الخيار الأول فيما يبدو أسلم للكثير من المؤسسات.

لكن كذلك لا يجب لوم الصحفيين، فمنصة أريج (2) – مثلا – تنشر من حين لآخر تحقيقات استقصائية مميزة، لكن حجم التفاعل معها على منصات التواصل يبقى ضعيفاً ولا يزيد أحياناً عن بضعة نقرات من الإعجاب وبضعة تعليقات لمواد صحفية بُذل فيها مجهود كبير. وهناك مثال آخر وهو موقع مغربي صاعد يدعى "هوامش" (3) ينشر من حين لآخر روبورتاجات معمقة وتحقيقات تكشف فسادا لدى بعض الدوائر في السلطة، ومع ذلك فمقارنة تفاعل الجمهور مع هذه التحقيقات يبقى أقل من التفاعل على صفحة الموقع ذاته من مقاطع فيديو لم تحتج إلى مجهود كبير من أجل الإنجاز.

عوامل خارج الصحافة

كما أن ما يساعد استمرار الصحافة في أداء دور المراقب

هو حجم ثقة الجمهور في أدوارها ووجود تصوّر اجتماعي إيجابي تجاه العمل الصحفي. في منطقتنا عموماً، نظرة الناس إلى الصحفي كثيرا ما تتأثر بسلوكيات إعلام الإثارة أو بخرق عدد من الصحفيين لمواثيق الأخلاقيات وضعف إعدادهم، وغالباً ما يتم تنميط الصحفيين في قوالب سلبية، بينما في البلدان التي تتزعم ترتيب حرية الصحافة ومنها الدانمارك والمملكة المتحدة يظهر أن المواطنين عموماً راضون عن دور المراقبة في الصحافة، وخصوصاً التغطية السياسية، حتى وإن كان هناك خلط لدى الجمهور فيما يخصّ مفاهيم كالموضوعية والجودة والنقد (4).

الملاحظ أنه في الوقت الذي كثرت فيه عناوين المقاولات الصحفية في المنطقة قلّت فيه التعددية الصحفية، وأكثر ما ضاقت مساحته هو نقد السلطة ومساءلتها.

العامل الآخر الذي يؤثر بشكل كبير على قدرة الصحافة على القيام بهذا الدور هو اقتصادي بحت؛ فالأزمة الاقتصادية التي تعيشها الصحافة بسبب تراجع المداخيل ومحدودية نموذجها الاقتصادي القائم بشكل كبير على الإعلانات جعلت عدة مؤسسات صحفية تضحي بأقسام الاستقصاء، وحسب ما يذكره استطلاع لمؤشر الإعلام لأجل الديمقراطية عام 2021، فالصحافة الاستقصائية، ورغم أدوارها الكبيرة في المسار الديمقراطي، فقد باتت باهظة السعر، ما أدى إلى تقزيم الميزانيات المخصصة لها عبر العالم، وخفض عدد الصحفيين العاملين فيها، ما نجم عنه تأثير سلبي على الإعلام الرقابي (watchdog journalism) في العالم أجمع، رغم إيمان مواطني عدة بلدان متقدمة بأهمية هذا النوع من الصحافة (5).

ضغط الجمهور يشكل عبئا كبيرا على جودة وقيم الصحافة الرقمية (تصوير: موسى قواسمة - رويترز).

ما يساعد استمرار الصحافة في أداء دور المراقب هو حجم ثقة الجمهور في أدوارها ووجود تصوّر اجتماعي إيجابي تجاه العمل الصحفي.

الصالح العام وتنوير الجمهور.. آخر الاهتمامات

لكن المعضلة لا تخصّ فقط التحقيقات الاستقصائية؛ فإذا كان إنجاز هذه الأخيرة مكلفاً للغاية فإن الإنتاج الصحفي على المنصات الرقمية بشكل عام لا يراعي بالضرورة ما يهم الصالح العام.

هذا المفهوم بدوره أضحى "جد ملتبس، خصوصاً في قضايا الحياة الخاصة"، ومن ذلك القصص التي تتبع الأسرار العائلية للشخصيات العامة، فضلاً عن وجود ارتباك في "ربط كل ما يشدّ انتباه فئات معينة بالصالح العام" حسب ما تشير إليه شبكة الصحافة الأخلاقية التي تؤكد أن ما "يهم الصالح العام يعني وجود مجتمع صحي يقوم بأدواره، حيث تلعب الصحافة دوراً رئيسيا داخل النسق الديمقراطي، عبر منح المواطنين المعلومة التي تجعلهم يساهمون في هذا المسار الديمقراطي"(6).

فهل ما ينشر حالياً في الكثير من المواقع يساهم في بناء مسار ديمقراطي في منطقة تأخر فيها وصول هذا المسار إلى هدفه؟ أحياناً يظهر الأمر كذلك عندما يتعلق الأمر بصحافة تمارس دور الإخبار – ونادرا التحليل والكشف - في قضايا تشهد نقاشاً عمومياً صحياً، وقد يظهر حتى عندما يتعلّق الأمر بالترفيه ككرة القدم والفنون، لكن كثيراً ما تنزاح التغطية نحو الشعبوية والتغطية الانفعالية التي تخاطب العواطف لا العقول، والبتر من السياق، ومسايرة وسائل التواصل في نقاشات تستنزف الوقت وتنتهي كما بدأت دون نتيجة، وغلبة أخبار الدعاية وتزويق الرواية الرسمية

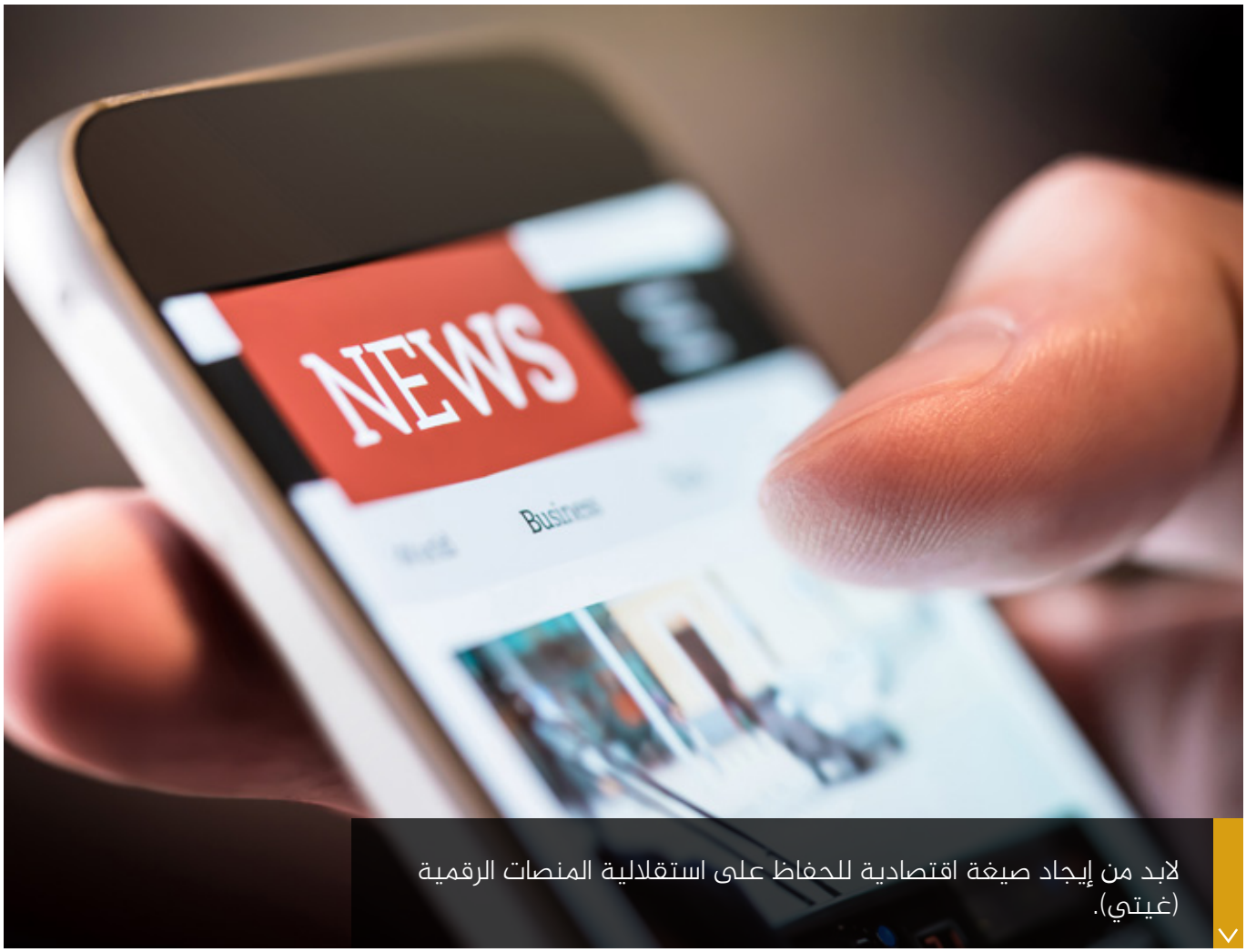

لابد من إيجاد صيغة اقتصادية للحفاظ على استقلالية المنصات الرقمية (غيتي).

وغير ذلك ممّا يضلل الرأي العام ولا يخدم مصلحته.

أضحت جلّ المنصات تركّز على الأخبار التي لا تتجاوز 300 أو 500 كلمة، وعلى مواضيع الترند سواء أكان هذا الترند يحمل قيمة إخبارية تهم الرأي العام، أو غارقاً في الشعبوية.

وأيا كانت نظرتنا إليها، فالصحافة ولاسيما الرقمية تملك دوراً كبيراً في تشكيل الوعي لدى الجمهور، أو على الأقل تكريس قناعاته حول قضايا معينة وأحياناً إقناعه بوجهات نظر معيّنة مغلفة في طريقة انتقاء وتقديم وصياغة الأخبار – ما يتدثر تحت عبارة الخط التحريري للمؤسسة.

مثال ذلك أن تغطية عدد من المواقع العربية للغزو الروسي لأوكرانيا نحا نحو انتقاء ما يبرز تناقضات الغرب وإخفاقه في امتحان القيم، مقابل تجاهل كبير للواقعة الأصل؛ أي انتهاك سيادة دولة واحتلالها، والملاحظ أنه كلما كانت التغطية الإخبارية تتماهى مع ما يخدم الأفكار المسبقة للجمهور كلما حققت المواد الإخبارية، ومنها السياسية، انتشاراً كبيراً، ما يجعل الصحافة في المنطقة تكرّس الأفكار النمطية الجاهزة بدل تنوير الرأي العام، خصوصا مع مقاومة هذا الأخير للمحتوى النقدي الذي يسائل ما هو سائد.

وباختصار، فكلما كان المحتوى الصحفي عاطفياً ومتسقاً مع الاتجاه العام للجمهور كلما انتشر، وزيادة الانتشار هي الوصفة الأكثر تعبيراً عن النجاح حالياً بالنسبة للمؤسسات الصحفية.

صحيح أن الوضع ليس مظلماً بشكل تام، وهناك محاولات متعددة لخلق صحافة رقمية عربية جادة مقتنعة بتنوير الرأي العام، لكن التحديات الكبيرة، سواء منها الاقتصادي أو السياسي أو التقني المتجسد في خوارزميات زكّت صعود محتوى الإثارة والأخبار الكاذبة، تجعل الصحافة بين خيارين: الأول مسايرة الوضع مع ما يعنيه ذلك من ادخار في الجهد والمال وتفادي المشاكل مع السلطة، والثاني محاولة القبض على جمر قيم الصحافة مع ما قد ينتج عنه من تحديات قد تنتهي بإغلاق المنصات ذات يوم تحت اقتناع بالآية القرآنية "لا يكلّف الله نفساً إلا وسعها".

المراجع:

1) عن أسباب تعثر الصحافة الاستقصائية في العالم العربي – مصعب الشوابكة – مجلة الصحافة https://1972/institute.aljazeera.net/ar/ajr/article

2) https://arij.net/

3) https://hawamich.info/

4) Is Watchdog Journalism Satisfactory Journalism? Nael Jebril University of Oxford, UK

5) Investigative journalism and the watchdog role of news media

6) https://ethicaljournalismnetwork.org/the-public-interest

أي قيمة للخبر في العصر الرقمي؟

محمد خمايسة

ما الذي يمنح القيمة لخبر ما في العصر الرقمي؟ هل تفاعل الجمهور، أم الترند أم استحضار مبادئ مهنة الصحافة؟ لقد اتسعت دائرة الضغوط لتشمل الخوارزميات والجمهور، وفي ظل سيادة قيم «الأكثر تفاعلا» و«الأكثر مشاهدة» تواجه الصحافة تحديات كبيرة في العصر الرقمي.

لم يخرج النقاش الأكاديمي حول تعريف القيمة الخبرية عن سؤال: "لماذا تم اختيار هذه القصة للنشر؟" الإجابة الطوباوية هي بالطبع أهمية الحدث نفسه ومدى تأثيره في المصلحة العامة، وهي إجابة لا علاقة لها بواقع الممارسة الفعلي.

في عصر ما قبل الإنترنت كانت هناك عوامل أخرى موضوعية وغير موضوعية تؤثر في قرار منح حدث معين القيمة الخبرية اللازمة ليتحول لقصة صحفية؛ تحيزات الصحفي واهتماماته – الواعية وغير الواعية-، توجهات المؤسسة الصحفية، قرارات الملاك والمعلنين، والضغوط الحكومية. لقد تعرض الموضوع للكثير من التنظير في الممارسات الأخلاقية الفُضلى لضبطها، دون أن ينادي أحد بضرورة وضع منظومة قواعد أخلاقية جديدة تتماشى معها.

مع دخول المنصات الرقمية لعملية صناعة الخبر توسعت تلك العوامل -ولا زالت تتوسع-، كما تحولت ذات العوامل السابقة المؤثرة على موضوعية تحديد القيمة الخبرية للأحداث، لأشكال جديدة لكنها تنتج ذات التحيّزات، فمثلا توسعت الضغوط لأبعد من الملاك والمعلنين لتصل لخوارزميات المنصات الرقمية التي تتحكم

يتلخص نقاش الصحافة اليوم حول أزمة تعريف القيمة الخبرية لما يُنشر، هل تستند على ما يهم الناس ويؤثر في حيواتهم، أم لمعايير تسويقية بحتة من انتشار وتفاعل؟ وأيهما يجعل الصحافة قادرة على أداء وظيفتها في خدمة المصلحة العامة؟ (تصوير: أحمد زكريا - الأناضول/غيتي).

فيما ينشر. كما أن تحكم ذات الخوارزميات فيما يراه الصحفي من معلومات وأحداث، جعل لها اليد العليا في تشكيل تحيزاته، وبالنتيجة القوالب الصحفية الجديدة وحتمية توافقها مع قواعد الانتشار المتغيرة بتغير مزاج المنصات الرقمية.

هذه الحالة من فقدان السيطرة على الميدان ومصادر المعلومة، جعلت مفهوما مثل "القيمة الإخبارية" غاية في السيولة، وربما يصعب إجماع صحفيَّين اثنين على معايير محددة تجعل من الحدث يستحق التحول إلى خبر. فهل هو "الترند" أم قابلية الحدث للانتشار وحصد المشاهدات، أم تأثيره على المصلحة العامة؟ امتدت تلك السيولة - كنتيجة حتمية - لتصل للقواعد الأخلاقية للصحافة ككل؛ فلا الموضوعية تجيز انتقاء الأخبار استنادا على معيار قابليتها للانتشار، ولا وجود لاستقلالية في ظل سطوة الخوارزميات على كافة مراحل إنتاج الخبر.

للتغلب على هذا الطارئ ينادي البعض بضرورة إعادة رسم القواعد الصحفية لتستوعب هذه المُحدثات الرقمية، أو بضرورة إنتاج "منظومة أخلاقيات صحفية جديدة" تتحرر من القواعد القديمة، إذا سلمنا بأن "الأخلاقيات" كقواعد تتغير وفق تغير أساليب الكتابة والنشر. إنه ادعاء يُمكن المحاججة فيه بشدة، ذلك أن الصحافة مفهوم متجاوز للشكلانية، ولا تقوم على شكل أو قالب أو أسلوب سرد؛ لذا فالجزم بضرورة وجود "قواعد" أخلاقية جديدة فقط لأن آلية إنتاج الخبر ونشره واستهلاكه قد تغيرت، يبدو أقرب لمغالطة، لا سيما ممن أخذ هذه المطالبات ليسوّغ القطيعة تجاه القواعد الأخلاقية للمهنة، بحُجة مواكبة احتياجات الجمهور وقواعد النشر التي تفرضها المنصات الرقمية.

توسعت الضغوط لأبعد من الملاك والمعلنين لتصل لخوارزميات المنصات الرقمية التي تتحكم فيما ينشر.

إن أساس الأزمة اليوم هو غياب ذات القواعد في تقييم كل ممارسة جديدة تفرضها قواعد النشر الرقمية. وسبق لنا في معهد الجزيرة للإعلام أن أصدرنا دليلا بعنوان "أخلاقيات الصحافة في العصر الرقمي" حاولنا فيه إثارة النقاش حول أبرز المعطيات الجديدة في الممارسة الصحفية في العصر الرقمي والتي تستلزم نقاشا معمقا داخل غرف الأخبار للوصول لآلية مهنية للتعامل معها.

الصحافة ومعركة لفت الانتباه

يرى الفيلسوف الفرنسي موريس ميرلو بونتي، في كتابه "ظواهرية الإدراك - phenomenology of perception" أن "الوظيفة المعنية بكشف الأشياء الموجودة في الظلام تُسمى الانتباه". بالنظر لصياغة ميرلو بونتي، فإن وقع هذه الكلمات سيبدو مألوفا جدا للصحفيين، إذ أن كثيرا من أدبيات الصحافة تعتبر وظيفة المهنة الأساسية هي كشف الانتهاكات التي تحدث في الظلام، فيمكن القول إن وظيفة الصحافة تتمحور أساسا حول لفت الانتباه لما يجب على العامة أن ينتبهوا إليه خدمة لمصالحهم.

لكن السؤال الأخلاقي الذي يبرز هنا: أي ظلام سيدركه الضوء ليكشف ما فيه؟ هل يتعلق الأمر بكل كشف مهما كان؟ وهل لفت الانتباه لقضايا هامشية يوازي كشف قضايا فساد كبرى على سبيل المثال؟ بصياغة أخرى، ما هي القيمة الخبرية لكل كشف يقوم به الصحفيون؟ وكيف يمكننا تحديد تلك القيمة في زمن طغت فيه "أرقام المشاهدات والتفاعل" كقيمة جوهرية لنجاح القصة الصحفية؟

يُضاف إلى هذا التساؤل معضلة جذب الانتباه بحد ذاتها، ففي وقت التدفق الهائل للمحتوى في المنصات الرقمية، وتجزؤ الجمهور لاهتمامات شتى ارتكنت كثير من غرف الأخبار الرقمية إلى بناء إستراتيجية محتوى تستند على معيار مواكبة "قواعد الانتشار" في خوارزميات تلك المنصات؛ ربما لعجزها عن فهم هذه الاهتمامات الشتى، أو اكتشاف معالجة يمكنها لفت انتباه أكبر قدر من الجمهور. لا يلام الصحفيون تماما عن هذا العجز؛ إنه عصر إغراق المحتوى وما يهم الناس يتغير بسرعة، فكل يوم تبرز أكثر

أصبحت الخوارزميات هي من تضع معايير القيمة الخبرية للأحداث، عبر التحكم بتدفق ونوع المحتوى الذي يصل للجمهور (تصوير: سيدات سينا - إ ب أ).

من قضية تشغل الرأي العام، وحسب اهتمام كل شريحة منهم. أكتب هذا المقال في آخر أيام عام 2022 (31 ديسمبر)، وما زال صدى "انتقال كريستيانو رونالدو لنادي النصر السعودي" يشغل جزءا من الجمهور، كما "توفي اليوم بابا الفاتيكان السابق بنديكتوس السادس عشر"، "الجيش الروسي يشن حملة قصف مكثفة على كييف الأوكرانية"، تزامنت مع "اتفاقية تبادل سجناء بين روسيا وأوكرانيا"، و"غرق قارب هجرة في شمال لبنان"، و"كوريا الشمالية أطلقت 3 صواريخ باليستية تجاه البحر الشرقي"... كل هذه أحداث تحمل قيمة خبرية لا يملك الصحفيون ترف تجاهلها، ولا باستطاعتهم إغفال هذا المد الجارف من المعلومات من أجل التأني في الكشف عن قصة فساد كبرى أو إنجاز محتوى معمق حول أي شيء.

لكن، هل كل هذه القضايا تستلزم تغطية أبعد من الخبر؟ وهل كل حدث يحمل قيمة خبرية ما، يعني أنه صالح للمعالجة في كافة أنواع القوالب الصحفية؟

جرب مرة تتبع دورة حياة أبرز المواد الخبرية على المنصات الصحفية الرقمية، ستجد كثيرا منها ينتقل بشكل تلقائي من قالب لآخر دون أي تقييم لصلاحيته في كل قالب؛ فتجد حدثا قد بدأ كخبر عاجل ثم تحول لتقرير موسع، ثم فيديو قصير ففيديو تفسيري طويل، فحلقة بودكاست... والمفارقة أنك ستجد نفس الخبر قد مر بذات هذه الدورة في منصات إخبارية مختلفة، حتى بات المحتوى الصحفي مغرقا في التكرار، ولأحداث ربما لا تحمل قيمة خبرية تستلزم هذا التوسّع، ما ينتج عنه تشتيت الجمهور ويُفقد الصحافة قيمتها الأساسية كأداة للفت الانتباه وتركيزه تجاه قضايا محددة.

بين القيمة والانتشار

يمكن أن نقسم المذاهب الصحفية اليوم لمذهبين اثنين، الأول يقول إن على الصحافة التأقلم مع متطلبات الجمهور، وفهم سلوكياته الرقمية، لتقديم محتوى يضمن التفاعل والوصول (ويمكن القول إن النتائج لافتة ومثبتة بالأرقام)، وأن يكون ذلك ضمن قوالب تستوعب عمل الخوارزميات، ليبقى المحتوى الصحفي رائجا ومتصدرا لـ "الترند" ولا يترك الأخير لغير المتخصصين

وظيفة الصحفيين الأساسية تتجسد في كشف الوقائع التي تحدث في الظلام أو لفت الانتباه بتعبير الفيلسوف الفرنسي موريس ميرلو بونتي في تعريفه الوظيفي للانتباه (تصوير: جاما رافو - غيتي).

من صناع المحتوى. يستلزم ذلك تساهلا بالمعايير المهنية والأخلاقية، فيصبح ما يحدد القيمة الخبرية للحدث هو قابليته للانتشار، وإثارة الجدل، وتسيد "الترند"، ما يعني أن الأحداث المهمة والتي يصدف أنها "مملة" ربما لن ينتبه إليها الصحفيون.

وثمة المذهب الثاني الذي يرى أنه على الصحافة الالتزام بمعاييرها التقليدية في تحديد القيمة الخبرية؛ ما يؤثر فعلا في المصلحة العامة، والحرص على التعامل مع خوارزميات المنصات الرقمية بانضباط يقتصر على ما يخدم انتشار المعلومة وإثارة الانتباه لما هو مهم، ومحاولة تطويع القوالب الجديدة للقواعد الصحفية خدمة لذلك، متحملين العواقب السلبية من احتمالية تعرض محتواها للإقصاء من الخوارزميات وإضعاف وصولها للجمهور.

هذه الحالة من فقدان السيطرة على الميدان ومصادر المعلومة، جعلت مفهوما مثل «القيمة الإخبارية» غاية في السيولة، وربما يصعب إجماع صحفيين اثنين على معايير محددة تجعل من الحدث خبرا.

ربما يرى البعض أن كلا المذهبين ينطويان على وجاهة؛ فمن جهة لا يمكن للصحافة أن تحقق وظيفتها إن لم تصل للجمهور، وفي الوقت ذاته لا يمكنها الحفاظ على قيمتها كمؤسسة للحقيقة إذا التبست على

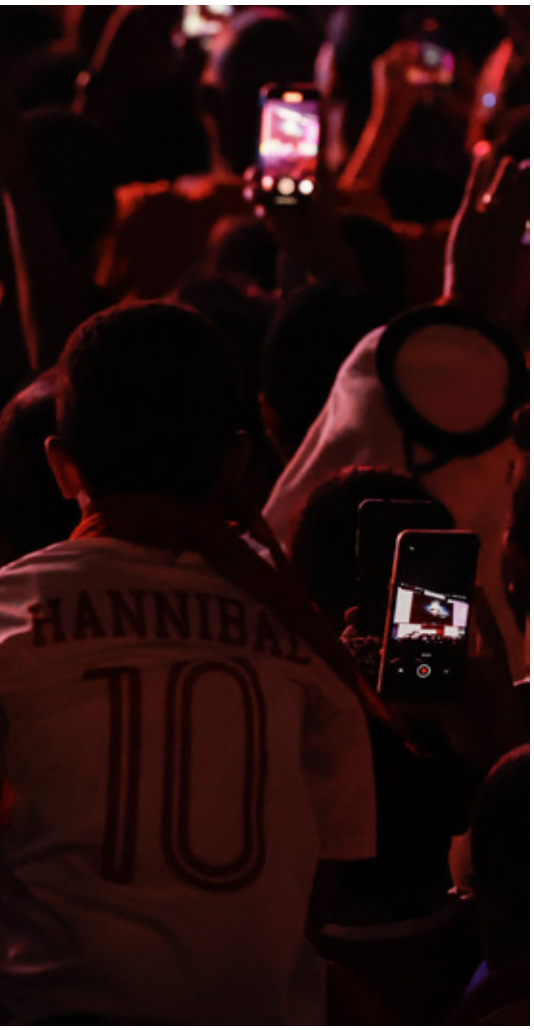

الجمهور مع صناع المحتوى والمؤثرين والصفحات اللاهثة وراء جني عوائد المشاهدات.

لكن هل وظيفة الصحافة تلبية احتياجات الجمهور مهما كانت؟ وهل معيار القيمة الخبرية يستند إلى ما ينجح في الانتشار؟ وما قيمة الخبر إن لم يصل للجمهور مهما بلغ من أهمية؟

الثوب الجديد للصحافة الصفراء

إن ما نراه من تركيز منصات صحفية رقمية على الإثارة وجذب التفاعل وتجاهل القواعد الأخلاقية والمهنية، ليس جديداً البتة، وإن نجاح هذا النوع من المحتوى في الانتشار أمر حتمي ولا علاقة له بعزوف الجمهور عن الصحافة الجادة، فالحال على هذا النحو منذ تسعينات القرن التاسع عشر، عندما بدأ أسلوب "الصحافة الصفراء" بالانتشار، والتي وللمفارقة كان جوزيف بولتزر -التي سُميت جوائز بولتزر للصحافة باسمه- أحد روادها. واليوم، ما زالت الصحف الصفراء تُهيمن على أرقام المبيعات في كثير من الدول حول العالم.

مكمن الخطورة هنا، هو أن كثيرا من المؤسسات الصحفية الرصينة بدأت تستسلم لهذه المعايير التي بقيت تقاومها لعقود، لما لها من عوائد انتشار كبرى تضمن لها الوصول والاستمرارية، دون أي محاولة جادة للوصول لأرضية وسط، أو ابتكار معالجات تضمن تغطية الأخبار الفعلية بقالب قابل للانتشار، يلتزم بالمعايير الأخلاقية، ولا يُفقد الخبر قيمته.

ما يعني أننا - ربما - على وشك الدخول لمرحلة يُصبح تعريف القيمة الخبرية للأحداث قائما على الترفيه والقدرة على إثارة الجدل والرومانسيات الوطنية وكليشيهات التسامح والانتصار للهويات الفرعية المتعصبة؛ لأن هذه أكثر ما يضمن الانتشار.

هل وظيفة الصحافة تلبية احتياجات الجمهور مهما كانت؟ وهل معيار القيمة الخبرية يستند إلى ما ينجح في الانتشار؟ (تصوير: رولكس ديلا بينا - إ ب أ).

«أساطير» حول الصحافة الرقمية

أحمد أبو حمد

كثيرة هي الفرضيات التي تحاول تفسير الظواهر الجديدة المحيطة بتطور ظروف وبيئة الأخبار في الفضاء الرقمي، لكن بعض هذه الفرضيات باتت تترسّخ بين أوساط الصحفيين كأنها حقائق مُسلّمة رغم ضعف حجّتها، وأصبحت تؤثر في عادات الصحفيين عند إنتاج المحتوى الرقمي.

على الرغم من أن الصحافة الرقمية قطعت أشواطاً كبيرة في التطور والتأقلم مع الظروف المتغيرة للفضاء الرقمي، إلا أن الكثير من المفاهيم المتعلقة بها لاتزال قيد التوقعات والاعتقادات التي لم تخضع للتجريب أو القياس العلمي لإثباتها أو نفيها. نناقش في هذا المقال بعض المفاهيم والفرضيات التي يتم تناقلها على أساس أنها حقائق رغم أنها لا تعدو أن تكون فرضيات مغلوطة تنهار عندما تتعرض للقليل من التفكيك.

غرف الصدى وفقاعات الترشيح

تطرح فرضية غرف الصدى فكرة أن الأشخاص على مواقع التواصل الاجتماعي قد يصبحون محصورين في دوائر اجتماعية أو فكرية محددة مطابقة لوجهات نظرهم في المعتقدات والانتماءات الأيديولوجية، ويجري تضخيمها وتعزيزها داخل هذه الدوائر، وتحجب عنهم الآراء المخالفة لوجهات نظرهم مما يجعلهم أكثر استقطاباً لأفكارهم وتشدداً لها.

يحاول بعض الصحفيين إيجاد مبررات لانتهاك قيم الصحافة الأصيلة (شترستوك).

أما فرضية فقاعات الترشيح فتفترض أن الخوارزميات على المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي تقوم باختيار المعلومات التي تقدّمها للمستخدم بشكل انتقائي بناءً على عمليات البحث والتفاعل السابقة التي قام بها المستخدم، مما يُنتج حالة من العزلة المعلوماتية للمستخدم الذي يتعرّض للمعلومات التي تتفق فقط مع وجهات نظره بما يتفق مع توجهاته الثقافية أو الفكرية، بحيث يصبح وكأنه يعيش داخل فقاعة.

لا يمكن لأي شخص من الجمهور أن يكون معزولاً عن الأفكار المغايرة لأفكاره بشكل كامل حتى لو حاول ذلك بإرادته.

يتم استخدام هاتين الفرضيتين في الكثير من النقاشات الصحفية، أحياناً لإثبات أثر الخوارزميات على انحياز الصحفيين باعتبار أنهم تعرّضوا للكثير من المعلومات من طرف واحد ولم يسمعوا رأي الطرف الآخر أو وجهة نظره على مواقع التواصل الاجتماعي، وأحيانا أخرى لإثبات أسباب عدم وصول المحتوى الإخباري لفئات معينة من الجمهور باعتباره تعرّض للتصفية؛ كون هذا المحتوى يتعارض مع تفضيلات الخوارزميات لهذا الجمهور.

ما لم تكن ثمة دراسات علمية دقيقة لا يمكن الجزم بأثر الخوارزميات على مهنة الصحافة (شترستوك).

لكن الحقيقة أن كلتا الفرضيتين يضخم أثرهما بشكل كبير جداً يتعدّى الواقع؛ لأنه لا يمكن لأي شخص من الجمهور أن يكون معزولاً عن الأفكار المغايرة لأفكاره بشكل كامل حتى لو حاول ذلك بإرادته. لنأخذ هنا مثالاً شخصياً، أحاول كثيرا أن

أعزل نفسي عن الأخبار الزائفة فلا أتابع الصفحات أو الحسابات التي تنشرها، بل وأقوم بعمل حظر لهذه الصفحات، ولا أزور إلا المنصات الإخبارية الموثوقة، لكن على الرغم من ذلك، ها هي تصلني الأخبار الزائفة عبر مجموعات مختلفة على تطبيق

واتس اب، وعبر تفاعل أشخاص قريبين من أشخاص ضمن دائرة معارفي مع هذه الأخبار، كما تصلني من خلال حسابات ومنصات التحقق من المعلومات بعد تفنيدها، فأصبحت أعلم بوجود هذه المعلومات رغم جميع محاولاتي لعزل نفسي عنها، وحتى على أرض الواقع يتناقلها أشخاص من حولي سواء في العمل أو على طاولة الغداء، وهو ما يشير إلى أنني لستُ معزولاً رغم السعي الحثيث لأكون كذلك فعلا.

أما بالنسبة لأثر هذه الفرضيات على الصحفيين، فإنه محدود أكثر منه في حالة الجمهور، كما أن استعمالهما أخطر هنا، فهما ذريعة تُقدّم بالمجّان للصحفيين لتسويغ انحيازهم وتصرفاتهم غير المهنية، لكن ألف باء الصحافة والمعايير الأساسية للمهنة تفرض على الصحفيين كسر أي عزلة معلوماتية مفروضة عليهم، سواء من خلال السعي إلى الحقيقة الذي يُحتّم عليهم النظر في مجمل وجهات النظر في القضايا التي يعملون عليها، والتمسك بالنزاهة والشفافية في منهجية البحث عن المعلومات وطرق التعامل معها، إلى جانب متطلبات العمل الصحفي التي تفرض على الصحفي أن يكون مطّلعاً بشكل دائم، وهذا الاطّلاع يتطلب أن يقرأ التقارير الإخبارية من مختلف التيارات.

فرضيات غرف الصدى وفقاعات الترشيح يضخم أثرهما بشكل كبير جداً يتعدّى الواقع.

"الصحافة تحتضر"

يدور في أحاديث الصحفيين وتعبيرهم عن تطورات المهنة في العصر الرقمي أن الصحافة الجادّة والمهنية باتت تحتضر وأنها أقل انتشاراً، وأن المستقبل قاتم في ظل عدم اهتمام الجمهور بالمحتوى الإخباري. وهذا الادّعاء يتم التدليل عليه حين يقارن انتشار المحتوى الصحفي مع بقية أنواع المحتوى على مواقع التواصل الاجتماعي.

المقارنة بحد ذاتها مجحفة، فمن حيث النوع لا يمكن مقارنة المحتوى الإخباري الذي يحمل طابعا معلوماتيا توعويا وتثقيفيا ومعرفيا بالمحتوى الترفيهي الذي يتابع بهدف الهروب من الواقع، كما أن دور الصحافة في المجتمع مختلف تماماً عن دور بقية أنواع المحتوى، لكن الصحافة قبلت بشروط وسائل التواصل الاجتماعي حين اعتمدت عليها كمصدر رئيسي للعثور على الجمهور؛ لذلك فإن المحتوى الإخباري تأثّر من ناحية الشكل وطرق العرض بناءً على بنية منصات التواصل الاجتماعي بدلاً من الحفاظ على الشكل الصحفي المناسب للقصة الإخبارية أو المحتوى، كما أن هدف منصات التواصل الاجتماعي هو جذب انتباه المستخدم أطول فترة ممكنة من خلال المحتوى، فلا يعنيها أن يتثقّف أو أن يعرف المستخدم أكثر عن قضية معينة.

للتفسير أكثر، فإن التقرير الإخباري الذي يتم عرضه في نشرة الأخبار تبلغ مدّته

دقيقتان، يتم فيها إجمال الكثير من المعلومات المربوطة بالمحتوى البصري، يعلم متابعه على نشرة الأخبار ما الذي ينتظره حين يعرض، في حين أن إعادة استخدام هذا القالب كما هو لمنصات التواصل الاجتماعي لن يكون فعّالاً، لأن المستخدمين مدربون على متابعة المحتوى الذي يجذب الانتباه أكثر.

انعكس تأثير بنية منصات التواصل على مجمل المحتوى الصحفي، فمنصة تويتر أدخلت مبدأ الاختزال الشديد على المحتوى، وحتى بوجود حلول تقنية مثل الثريد إلا أن المستخدم مهيأ مسبقاً للمحتوى المكتوب القصير جداً، فلا مكان للقراءات الطويلة على تويتر، أما فيسبوك فدعم الفيديوهات القصيرة التي يمكن مشاهدة العشرات منها خلال ساعة واحدة. لذلك فإن التقارير الإخبارية كان يتوجب عليها أن تكون بوتيرة أسرع وبطابع ترفيهي.

إذا ما أخذنا بعين الحسبان عدد التحقيقات الاستقصائية العابرة للحدود، والتي ما كانت لترى النور لولا رقمنة الصحافة والمعلومات، فإن الادّعاء بأن الصحافة باتت تحتضر بسبب التطور الرقمي يبدو غير دقيق، لكن ربّما بات على الصحافة أن تتحرر من قيود بُنى منصات التواصل الاجتماعي كي تعود للازدهار.

أثر فرضيات فقاعات الترشيح وغرف الصدى يبقى محدودا (شترستوك).

النموذج الاقتصادي للمنصات الرقمية.. طوق نجاة لقيم الصحافة

إيهاب الزلاقي

لا تستطيع الصحافة الرقمية أن تحافظ على قيمها المتمثلة بالأساس في البحث عن الحقيقة بعيدا عن أي ضغط تحريري دون الاعتماد على نموذج اقتصادي يستلهم التجربة الغربية للقراءة مقابل الاشتراك.

تكافح معظم وسائل الإعلام على مستوى العالم -والمنطقة العربية ليست استثناءً- وسط منافسة ضاغطة لجذب انتباه المتابعين، وتحقيق العوائد التي تكفل لها البقاء والاستمرار في تقديم خدماتها. وتبدو مساحة الصراع أوضح ما يكون في بيئة الإنترنت الرقمية، وهي المساحة التي تكفل الانتشار الواسع من ناحية، والحصول على الإيرادات من ناحية أخرى، حيث تتوجه معظم ميزانيات الإعلانات إلى الإنترنت، بالإضافة إلى الإيرادات القادمة من منصات التواصل الاجتماعي المختلفة.

ومما يزيد الضغوط أن المنافسة لم تعد مقتصرة على وسائل الإعلام، ولكن حلبة الصراع تضم الآن العديد من الأصوات الجديدة بداية من المبدعين ومنتجي المحتوى المستقلين، وصولا إلى الناشطين والسياسيين الذين يبحثون عن مكانهم الخاص في منافسة مباشرة مع محترفي الإعلام.

تاريخيا اعتمدت وسائل الإعلام في تحقيق الدخل على عنصرين أساسيين: بيع منتجاتها الإعلامية (الصحف والمجلات)، والإعلانات التقليدية (المطبوعة والتليفزيونية). ولكن الأعوام الأخيرة شهدت تراجعا هائلا في كلا المسارين مع انهيار توزيع النسخ المطبوعة في غالبية دول العالم، وهو الأمر الذي تفاقم بشدة مع ظهور فيروس كورونا وما تبعه من إجراءات احترازية صارمة، بينما تراجعت عوائد الإعلانات التقليدية مع تقليص ميزانيات الإعلان في الشركات وأيضا تفضيل الكثير منها الاتجاه إلى الإعلان الرقمي حيث يكون رصد تأثيره ودقة توجيهه للجمهور المستهدف أفضل بكثير.

يرصد أحدث التقارير حول

تحتاج المنصات الرقمية للحفاظ على جودة المحتوى لنموذج اقتصادي قائم على اشتراكات القراء (غيتي).

الإعلام العالمي Digital News Report التي يصدرها سنويا "معهد رويترز" صورة أقل تفاؤلا من العام الأسبق؛ فعلى الرغم من أن مجموعة من كبار الناشرين الدوليين يسجلون أرقاما قياسية في الاشتراكات الرقمية وارتفاع الإيرادات العامة، إلا أنه في الوقت نفسه حدث انخفاض كبير في استهلاك الأخبار في العديد من دول العالم مع تراجع الثقة في الإعلام على الرغم من أن الأرقام ما تزال أعلى مما كانت عليه قبل أزمة فيروس كورونا. هناك أيضا إحساس عالمي بإرهاق الناس من استهلاك الأخبار، ليس فقط فيما يتعلق بالفيروس والأحوال الصحية، ولكن فيما يتعلق بالسياسة وباقي الموضوعات المتداولة أيضا.

يمكن القول إن الاستقلال الكامل للقرار التحريري يرتبط ارتباطا مباشرا بالعائدات القادمة من المستخدم مباشرة.

يرصد التقرير أيضا أن استهلاك وسائل الإعلام التقليدية مثل التلفزيون والنسخ المطبوعة انخفض بشكل كبير مقارنة بالعام الماضي، مع عدم تعويض الفجوة من خلال الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي، وبينما تظل غالبية المستهلكين في حالة تفاعل مع الأخبار إلا أن البعض يبتعد عن وسائل الإعلام وفي بعض الأحيان يقطع الاتصال بالأخبار تماما، كما انخفض الاهتمام بالأخبار بشكل حاد عبر الأسواق المختلفة، من 63٪ في عام 2017 إلى 51٪ في عام 2022.

غرف الأخبار العربية

مع الأسف، لا يغطي تقرير "رويترز" الوضع في البلدان العربية، ولكنه يرصد أحوال الصناعة من العاملين بها؛ فيقول إنه رغم اختلاف الأرقام والنسب إلا أن الاتجاه نفسه يحدث بالفعل في الأسواق العربية مع عزوف أكبر عن شراء المنتجات الإعلامية المطبوعة، وتراجع عائدات الإعلانات بشكلها التقليدي مع عدم قدرة الإعلانات الرقمية على تغطية الفجوة المالية. يرى الخبراء أن صناعة الإعلام أطلقت على نفسها رصاصة قاتلة مع بداية ظهور شبكة الإنترنت عندما وفرت محتواها الإعلامي مجانا؛ الأمر الذي حرمها من عوائد الاشتراكات، وأدى إلى خروج العديد من المؤسسات الإعلامية من السوق تماما في السنوات اللاحقة، وبينما عدلت الكثير من المؤسسات هذا الأمر مؤخرا، وأتاحت المحتوى مقابل اشتراكات مالية، ظلت الغالبية الساحقة من المؤسسات الإعلامية العربية "متشبثة" بمجانية المحتوى، وظلت فكرة الاشتراك من الأفكار التي لم تتحول لواقع إلا من خلال تجارب محدودة للغاية ربما يكون من أبرزها مجموعة "مجرة" بالإمارات التي تقدم محتوى متخصصا في الاقتصاد وعلوم الإدارة والعلوم العامة مقابل اشتراك مالي.

الحل الأسهل الذي اتجه إليه الإعلام العربي في البداية جاء من خلال الإعلانات الرقمية المبرمجة Programmatic advertising وهي وسيلة سهلة لتحقيق الدخل من خلال توفير المساحات الإعلانية على المواقع الإلكترونية والتعاقد مع إحدى شركات تزويد الإعلانات والتي كانت "غوغل" هي المهيمنة عليها بشكل كبير، لتمنح لها الإعلانات تبعا للمنطقة الجغرافية وطلبات المعلن.

هذا النموذج الذي كان الأصل بالنسبة لوسائل الإعلام تعرض لضربة عنيفة للغاية في السنوات القليلة الماضية مع إصدار الاتحاد الأوروبي اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR التي تشدد عملية تتبع سلوك المستخدم حفاظا على خصوصيته، وهي الوسيلة الأساسية التي كانت تمكّن المواقع من استهداف المستخدم بالإعلانات المختلفة. كما قامت شركة "أبل" بإتاحة خيار منع تتبع المستهلكين عبر التطبيقات التي توفرها على متجرها الإلكتروني؛ الأمر الذي أثر كذلك على عوائد الإعلانات الرقمية.

الأخلاقيات المهنية

في إطار البحث عن وسائل رقمية لتحقيق الدخل للمؤسسات الإعلامية اتجهت

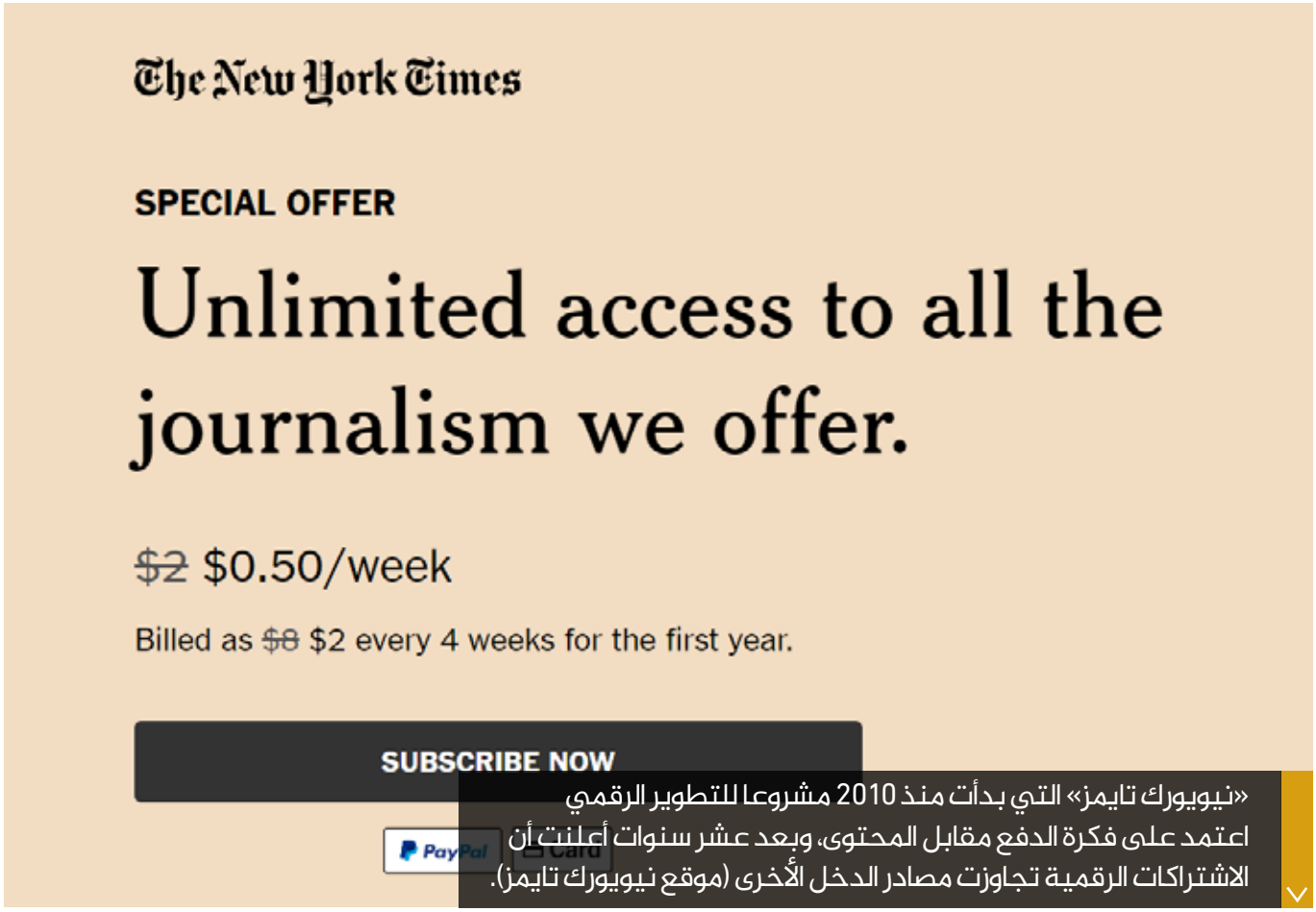

«نيويورك تايمز» التي بدأت منذ 2010 مشروعا للتطوير الرقمي اعتمد على فكرة الدفع مقابل المحتوى، وبعد عشر سنوات أعلنت أن الاشتراكات الرقمية تجاوزت مصادر الدخل الأخرى (موقع نيويورك تايمز).

بعض المؤسسات لما يسمى بالإعلانات الطبيعية Native Ads وهي مواد إعلانية تظهر على المواقع كجزء من محتواها التحريري وبنفس الشكل البصري؛ وبالتالي تحظى بنسبة أكبر من المشاهدة والوصول للقارئ. وعلى الرغم من إمكانية تحقيق المزيد من العوائد عبر هذه الطريقة، إلا أنها تحتاج إلى المعالجة بعناية شديدة من ناحية الأخلاقيات المهنية؛ أولا بعدم الإعلان عن أي منتجات أو خدمات غير موثوقة، وثانيا بضرورة الإشارة إلى أن المحتوى إعلاني وليس تحريريا. وبينما تشترط بعض الدول هذا الإجراء بحكم القانون فإن البعض الآخر يجب عليه أن يخضع هذه العملية لميثاق الشرف المهني.

تأثيرات مثل هذه النماذج يعبر عنه بوضوح التغير الذي تشهده غرف الأخبار، وتنوع المحتوى الرقمي، واختلاف البنية الهرمية التقليدية في تسلسل عمليات النشر، ألقى بالمزيد من الأعباء على مسؤولي التحرير في الحفاظ على القيم الصحفية الأصلية بالإضافة للتعامل مع التحديات الجديدة التي ظهرت مع الإعلام الرقمي؛ مثل التأكيد على التحقق من المعلومات من مصادرها الأصلية، والموضوعية في تناول جميع القضايا، وعدم الاقتباس دون مصدر، وعدم انتحال الأفكار، وبكل تأكيد نزاهة العمل الصحفي.

هناك إحساس عالمي بإرهاق الناس من استهلاك الأخبار، ليس فقط فيما يتعلق بالفيروس والأحوال الصحية، ولكن فيما يتعلق بالسياسة وباقي الموضوعات المتداولة أيضا.

حلول بديلة للإيرادات

بينما يظل تقديم المحتوى مقابل اشتراك مالي هو الحل الأمثل لأي وسيلة إعلامية كمصدر أساسي مستدام

التغير الذي حدث في غرف الأخبار، وتنوع المحتوى الرقمي، واختلاف البنية الهرمية التقليدية في تسلسل عمليات النشر، ألقى بالمزيد من الأعباء على مسؤولي التحرير في الحفاظ على القيم الصحفية الأصلية (غيتي).

للدخل، إلا أن غياب هذا الحل يستلزم البحث عن البدائل لتحقيق الإيرادات والاستمرار في تقديم الخدمات الإعلامية للمؤسسة، وضمان الاستقلالية التحريرية والتحرر من الإعلانات ومن باقي الضغوط.

يرى الخبراء أن صناعة الإعلام أطلقت على نفسها رصاصة قاتلة مع بداية ظهور شبكة الإنترنت عندما وفرت محتواها الإعلامي مجانا.

في السنوات الأخيرة استخدمت بعض غرف الأخبار العديد من الوسائل التي اعتمدت في غالبيتها على منصات شبكات التواصل الاجتماعي، أو حتى تقديم خدمات تتجاوز العمل الإعلامي التقليدي، ومن أبرز هذه الأفكار:

- التوسع في محتوى الفيديو: يعتبر محتوى الفيديو من أكثر أشكال المحتوى استهلاكا عبر الإنترنت خاصة بين أجيال الشباب، ومع وجود إمكانية إنتاجه عبر الإنترنت حتى في غرف الأخبار التقليدية، بدأت المؤسسات بالتوسع في إنتاج أنواع مختلفة من الفيديو، والنموذج الأكثر انتشارا هو إنشاء قناة على منصة "يوتيوب" لجمع محتوى الوسيلة الإعلامية، ومن خلال القدرة على الانتشار الواسع وجذب الجمهور المنتمي للعلامة التجارية فإن الإعلانات تبدأ في الظهور مع الفيديوهات حيث يتم اقتسام العوائد بين منصة النشر والوسيلة الإعلامية.

- النشرة الإخبارية Newsletter: تعدّ النشرات الإخبارية التي يتلقاها المستخدم عبر بريده الإلكتروني من أهم عناصر التواصل مع الجمهور حاليا، ومن خلال تقديم خدمات متخصصة تستهدف قطاعات معينة يمكن أن تصبح هذه الوسيلة من أكثر الوسائل فعالية في تحقيق الإيرادات التي تأتي غالبا من التعاقد مع رعاة للنشرة حسب نوعية المحتوى المقدم، ويمكن الإشارة هنا إلى نشرة "إنتربرايز" المصرية المتخصصة في الاقتصاد، والتي تعدّ حاليا من أشهر مقدمي المحتوى الاقتصادي معتمدة بالأساس على نشرة تصل للمشتركين عبر بريدهم الإلكتروني.

- البث المباشر: ربما تكون أحدث وسيلة لتقديم الخدمات الإعلامية في العصر الرقمي وتحقيق الإيرادات حاليا؛ فمع سهولة عرض الأحداث مباشرة من خلال أدوات منصة التواصل الاجتماعي فيسبوك، واقتسام عوائد الإعلانات مع المنصة، اتجهت العديد من وسائل الإعلام لتقديم خدمات البث المباشر المتنوعة التي تغطي قطاعا واسعا من الموضوعات والمناطق الجغرافية؛ ولذا فهي تحظى بمعدلات مشاهدة واسعة وبالتالي؛ قدرة على توفير إيرادات جيدة لوسائل الإعلام، ولكن مرة أخرى، فإن هذه الأداة تحتاج إلى الكثير من الحرص في الاستخدام، حيث إنها تُستَخدم في كثير من الأحيان بما يتجاوز الخطوط التحريرية التقليدية والمعايير الأخلاقية بحثا عن المزيد من إثارة اهتمام الجمهور، وهو الأمر الذي يؤثر على المدى البعيد في سمعة المؤسسة الإعلامية واسمها حتى لو حققت لها دخلا سريعا.

بطبيعة الحال هناك الكثير من الأفكار الأخرى التي يمكن أن تساهم جميعها في تقديم مصدر دخل ثابت للمؤسسات الإعلامية، خاصة الرقمية الناشئة لمساعدتها على الاستمرار في أداء رسالتها في عالم تتغير فيه اهتمامات الجمهور بشكل سريع، كما تتغير خوارزميات شبكات التواصل الاجتماعي بشكل أسرع.

وفي النهاية، يمكن القول إن الاستقلال الكامل للقرار التحريري يرتبط ارتباطا مباشرا بالعائدات القادمة من المستخدم، حيث يتخلص وقتها فريق التحرير من أي ضغوط خارجية ترتبط بالإعلان أو غيره من موارد الإيرادات، وربما يمكن القول، أيضا، إن النموذج الأبرز عالميا في هذا الإطار هو صحيفة "نيويورك تايمز" التي بدأت منذ 2010 مشروعا للتطوير الرقمي اعتمد على فكرة الدفع مقابل المحتوى، وبعد عشر سنوات أعلنت أن الاشتراكات الرقمية تجاوزت مصادر الدخل الأخرى، ووصلت إلى نحو 70٪ من إجمالي دخل المؤسسة، وبعبارة أخرى أصبح القارئ هو الممول الأول للمؤسسة؛ ما يعني استقلالاً غير مسبوق للقرار التحريري.

الأرقام.. العدو الجديد للصحافة

عبد اللطيف حاج محمد

ماهو المعيار الذي يحكم تقييم جودة المحتوى في العصر الرقمي: الأرقام أم حجم التأثير، قيمة الأعمال الصحفية أم حجم الانتشار؟ وكيف تحافظ المؤسسات الصحفية على التوازن بين تفضيلات الجمهور وبين ممارسة دورها الأساسي في البحث عن الحقيقة.

ينتقد الكثيرون أن الصحافة أصبحت "Churnalism" - مكتوبة بـ "Ch" - وهو تعبير عن حقيقة أن العديد من الصحفيين لا يستثمرون الوقت في جمع المعلومات اللازمة لإنتاج محتوى فريد يحقق وصولاً عالياً.

في وقت أصبح عند وسائل الإعلام تأثير كبير على حياتنا وعلى المجتمع بشكل عام، فإن أولئك الذين يمكنهم التأثير والسيطرة على وسائل الإعلام لديهم تأثير أكبر على تشكيل الرأي العام واتخاذ القرار، حيث أصبحت القوة والوصول والتأثير تقاس بعدد المتابعين أو عدد المشاهدات والمشاركات والتعليقات.
هذه المؤشرات دفعت وسائل الإعلام التقليدية (تلفزيون، راديو، صحافة مكتوبة) للبحث عن موطئ قدم على وسائل التواصل الاجتماعي من أجل توفير المعلومات والوصول إلى المزيد من المشاهدين والاندماج مع الجمهور. ولكن مع ازدياد النزعة الاستهلاكية للمجتمع، أضحت الطريقة التي يجب أن تعمل بها وسائل الإعلام في خدمة الجمهور موضع تساؤل أيضًا.

في هذا التقرير نتحدث مباشرة مع الناشرين ومديري التحرير في عدد من وسائل الإعلام العربية في الشرق الأوسط في محاولة منا للمساعدة في فهم كيف يتم إنتاج وتقييم الأعمال الصحفية في العصر الرقمي؟ هل المعيار هو الأرقام والإحصائيات أم جودة المنتج الصحفي النهائي؟ هل يواجهون عقبات أو تحديات، وهل توجد اختلافات أو أوجه تشابه بين الأنواع المختلفة لغرف الأخبار، إذا كان الأمر كذلك فما هي؟

درج: "المعيار الأساسي بالنسبة لنا هو تقديم محتوى يخدم المصلحة العامة"

علياء الإبراهيم، المديرة التنفيذية لمنصة "درج" في لبنان -التي تأسست بهدف تقديم قصة صحفية "ثالثة" متحرّرة من شروط التمويل السياسي الذي يحكم عمل المؤسّسات الإعلامية العربية السائدة، عبر أنواع من المحتوى تتراوح بين التحقيقات الاستقصائية ومقالات الرأي وقصص الأحداث بمضامين مكتوبة ومرئية ومسموعة- ترى أن المعيار الأساسي "بالنسبة لنا في "درج" هو تقديم مضمون يخدم المصلحة العامة، يسائل السلطة ويعطي صوتاً للفئات التي لا تحظى

بالتغطية الإعلامية على الرغم من أحقية قضاياها، بالتالي نحن نركز بشكل أساسي على التحقيقات الاستقصائية سواء كان ذلك على المستوى المحلي وعبر شراكات دولية مع مؤسسات مثل الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين (ICIJ) ومشروع مكافحة الجريمة المنظمة والفساد (OCCRP) وال"Forbidden Stories" .

إلا أن ذلك لا يعني بحسب عليا إبراهيم "أنهم لا يعيرون موضوع الأرقام وتحدي الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المتابعين أهمية كبرى و نعتبر هذا الأمر جزءا من مهمتنا و أهدافنا، فـ"درج" "منصة تسعى لتقديم مضمون فاعل و بالتالي فإلى جانب الشق الاستقصائي و الذي يركز على محاسبة من هم في السلطة عبر الكشف عن معلومات سعوا إلى إخفائها بما يتنافى مع المصلحة العامة، ثمة الشقان التفسيري و التفاعلي القائمان على خلق نقاش حول قضايا قد تكون خلافية و لكنها ذات أهمية كبرى للمجتمع".

على هذا النحو، لا يمكن خلق نقاش فعال لا يأخذ بعين الاعتبار أهمية الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المتابعين مع اختلاف الفئات العمرية، والاهتمامات وأيضاً المناطق الجغرافية التي يتواجدون فيها، "وهذه أمور تجعل التحدي أصعب؛ لأن الوصول إلى من نحاول الوصول إليهم يعمل بطريقة لا تتناسب مع الخوارزميات المعتمدة من قبل منصات التواصل الاجتماعي والتي تسعى بشكل أساسي لتحقيق الأرباح".

في ضوء كل هذا تقول عليا: "وضعنا سياسة تعتمد على المزج بين أولوياتنا. فريق البيانات لدينا يعمل وبشكل يومي على إعداد تقارير تظهر لنا كيف يتم التعاطي مع موادنا، ما هي أفضل العناوين، توقيت النشر، المنصات المناسبة لنشر كل مادة وما إلى ذلك. القرار النهائي يؤخذ من جانب التحرير ولكن على ضوء تحليل هذه المعطيات وأخذها بعين الاعتبار.

الأخبار والفضائح الممولة على وسائل التواصل الاجتماعي تنهال على الجمهور في كل مكان، والمحتوى السريع من فيديوهات أفقده صبره على قراءة مقال يبلغ حجمه 800 كلمة (غيتي).

«أوقفنا الترويج على فيسبوك، لأننا لم نكن نريد أن نصرف جزءا من ميزانيتنا لدعم المنصة وتحقيق أرقام لا تعكس صورة حقيقية عن متابعينا ولا تعرفنا عليهم بشكل نستطيع بناء علاقة طويلة الأمد معهم».

لعل السؤال الأساسي الذي يطرح على مؤسسة "درج" هو: هل يخضعون لضغط الأرقام والوصول أمام ضغوطات الممول المهتم بأرقام تفسر له حجم التأثير؟

ترد علينا: "لدينا علاقة قائمة على الشفافية والثقة مع الممولين، وبالتالي نحن لا نخضع للعبة الأرقام لإرضاء أي طرف، إنما لخدمة صحافتنا بأفضل شكل ممكن. فمثلاً في العام 2019 اتخذنا قرار وقف كل أنواع الترويج من أجل الوصول إلى شرائح عبر فيسبوك لا تشكل جزءاً من متابعينا الأوفياء. بمعنى آخر، لم نكن نريد أن نصرف جزءا من ميزانيتنا لدعم المنصة وتحقيق أرقام لا تعكس صورة حقيقية عن متابعينا ولا تعرفنا عليهم بشكل نستطيع بناء علاقة طويلة الأمد معهم. وتضيف "بالطبع انعكس هذا الأمر على أرقامنا، وفي بعض الأحيان كان هذا الأمر محبطاً ولكن من جهة أخرى كانت لدينا ثقة أننا نستطيع بناء خطط واقعية بناء على متابعين حقيقيين. اليوم حوالي خمسين بالمئة من متابعي "درج" يأتون مباشرة إلى الموقع أي أنهم ممن يعتمدون على "درج" كمصدر رئيسي للمعلومات ويعني أيضا أن هناك الكثير الذي يمكننا تحقيقه على مستوى التوزيع على مواقع التواصل الاجتماعي وهذا أمر نسعى إلى معالجته كأولوية خلال هذه السنة".

تلفزيون سوريا: الأرقام ليست الأداة الوحيدة لقياس جودة المحتوى

ربما في التلفزيون يكون الأمر أسهل، بيان الخانجي من تلفزيون سوريا في تركيا، تقول "نحن في تلفزيون سوريا نعتمد على الأرقام كمؤشر لأداء المحتوى، لكن لا تكون هي الأداة الوحيدة، فدائما ما يتم البحث من قبل الإدارة على إنتاج محتوى فريد "بعيد عن الترند أو القصص الإنسانية". مثلا "فإن أحد الزملاء في الموقع قام بزيارة ميدانية للبوسنة لمعرفة أحوال السوريين وكتب عنهم عدة تقارير، ربما هذه التقرير لن تحصد مشاهدات عالية لكنه ذو محتوى فريد وغني بالمعلومات".

وتضيف بيان: "نعتمد على المؤشر الجغرافي بشكل كبير

المفتاح الأساسي لتحقيق الوصول هو جودة المنتج الصحفي، أي أن الوصول الصحيح يتطلب جودة محتوى عالية (غيتي).

في الإحصائيات وبعيدا عن أي ترويج ADS على الفيسبوك، فكما تعلمون نحن مُحرم علينا الدخول إلى دمشق أو مناطق سيطرة النظام السوري لكننا بحاجة لمقياس لمعرفة حجم متابعتنا هناك خصوصا وأننا نركز بشكل كبير على الداخل السوري، وهنا تصبح المناطق الجغرافية معيارا لنجاح المحتوى، إن كنت تتحدث عن دمشق فلابد أن تكون المدينة الأولى في المشاهدة". (مرفق صورة)

تشير بيان بأن "للخوارزميات دورا في توجيه المحتوى؛ ذلك لأنه لا يمكن تناول الجرائم أو ما يحدث للسوريين في اليونان أو تركيا أو حتى في سوريا حيث تقوم الخوارزمية بإخفاء المحتوى الحساس عن العامة". أثرت الخوارزميات بشكل أو بآخر على المحتوى السياسي، خصوصا أن قرارات فيسبوك ويوتيوب وتويتر منذ 2019 تغيرت تماما وكان لها توجه جديد، مع انتشار تيك توك بشكل كبير دفع بهذه المنصات إلى اتخاذ قرارات لدعم المحتوى المرئي أكثر من محتوى اللينك أو الرابط، "لذلك لا يمكن تناول أمور سياسية طوال اليوم فعلينا كسر "هذه الرتابة" ببعض من القصص الإنسانية والمنوعات من فنانين أو نجاحات سورية أو بروموا لمسلسل يتم عرضه على الشاشة".

وترى بيان أن تلفزيون سوريا معني بالدرجة الأولى بتقديم الأخبار عن سوريا والسوريين في كل مكان، لكن ارتباط القضايا السياسية متشابك لا سيما أنهم لا تجمعهم دولة إنما دول، و"المفاجأة أن البرامج الدولية لها شعبيتها وحضورها من قبل الشارع العربي والعالمي، وأنا لا أتكلم هنا فقط عن مشاهدات وإنما ساعات المشاهدة والمعيار هنا هو يوتيوب، الذي يعطي صورة واضحة عن المتابعة لأن المشاهدات حقيقية على عكس فيسبوك الذي قد يتم بـ"الأوتو بلاير".

«في تلفزيون سوريا نعتمد على الأرقام كمؤشر لأداء المحتوى، لكن لا تكون هي الأداة الوحيدة، فدائما ما يتم البحث من قبل الإدارة على إنتاج محتوى فريد «بعيد عن الترند».

سراج، نركز على المحتوى القادر على خلق التأثير حتى وإن تطلب ذلك العمل لسنوات في الوحدة السورية للصحافة الاستقصائية "سراج" التي أسسها مجموعة من الصحفيين السوريين في المنفى، يشير الصحفي الاستقصائي، علي الإبراهيم، المؤسس المشارك ومدير التحرير، إلى أن وسائل الإعلام التقليدية بحاجة للوصول لأكبر عدد من القراء والمشاهدين على حساب الدقة لتحقيق التفاعل على قصص وتقارير تنشرها لتحقيق أرقام يمكن عرضها لاحقاً على المعلنين لجذبهم، لكن بالنسبة لنا في سراج فإننا نحرص على الدقّة والتحقق من البيانات والمعلومات قبل نشرها وإعلانها بأي صيغة كما نستخدم منهجيات التقصي ونحرص على أن ينشر التحقيق بأكمل صورة وهو ما قد يخلق التأثير والمحاسبة التي نسعى إليها في التحقيقات الاستقصائية.

ويرى علي أن "ما نسعى إليه في وحدة سراج هو التركيز على إنتاج تحقيقات ذات جودة عالية مدعومة بالوثائق والأدلة فريدة من نوعها ويتم الكشف عنها للمرة الأولى لإحداث التأثير والمحاسبة بعد فترة زمنية وهو ما حصل معنا بالفعل حيث أضاف الاتحاد الأوروبي عشر شخصيات وكيانات سورية إلى قائمة العقوبات الأوروبية، التي تشمل تجميد الأصول وحظر السفر بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا، حيث تورّطت هذه الشخصيات بتجنيد مرتزقة للقتال إلى جانب القوات الروسية".

ورد اسم شركة الصياد، ضمن تحقيق استقصائي نشرته "سراج" بالتعاون مع شريكها الدولي صحيفة "التلغراف" البريطانية ومنظمة "لايت هاوس ريبورت" الاستقصائية الهولندية بعنوان من هم المرتزقة السوريون المستعدون للموت من أجل بوتين؟ ونشرت النسخة العربية منه على موقع درج. بالتالي، فإن الإستراتيجية التي نركز عليها في سراج هي إنتاج تحقيقات قادرة على خلق التأثير حتى

معيار الوصول في تقييم جودة المحتوى يعني أن أخلاقيات الصحافة لم تعد لها قيمة في العصر الرقمي (غيتي).

وإن تطلب ذلك العمل لسنوات. بناء على كل ما سبق، ترى زينة ارحيم، وهي صحفية تعمل كمستشارة إعلام وتواصل مع عدّة مؤسسات دولية في منطقة الشمال الأوسط وشمال أفريقيا، "أنه عندما نتكلم عن الإعلام غير الحكومي، يحرر التمويل الأيديولوجي الأحادي المؤسسات الإعلامية من فوبيا الأرقام وتتبعها، إذ أن استمرارها ليس مرهوناً بالإعلانات، وضعف الوصول أو التأثير أو حتى الخسارة المادية لن يؤثر على استمرارية الوسيلة الإعلامية وإنتاجها، وهذا الوضع مختلف عن المؤسسات التي تضطر إما للاعتماد على المعلنين والمبيعات أو على تمويل الجهات المانحة.

في حالة وسائل الإعلام المُعتمدة على الإعلانات -ولا أستطيع التفكير بأي وسيلة عربية تعتمد بالكامل على الإعلانات- فبالتأكيد الأرقام هي أساس الوجود والاستمرارية. لكن في حالة المؤسسات الإعلامية المُعتمدة على التمويل الدولي، ورغم أن بعض الجهات المانحة لديها معايير مختلفة لقياس التأثير عن الأرقام، فمثلا مؤسسات حقوقية قد يهمها تمويل تحقيقات مهنية متعلقة بكشف انتهاكات حقوق إنسان، أكثر من عدد المتابعين/ات الذي سيصل إليهم/ن، لكن المؤسسة ستكون مضطرة في النهاية لأنْ تستخدم الأرقام عندما تتقدم بطلبات التمويل لأية مؤسسة، أو حتى عندما تتقدم بطلب شراكة في إنتاج محتوى ما، فهي بشكل أو بآخر محكومة بالأرقام ومضطرة لأن تراعي ما يرغب به الجمهور و "الترند".

جُمار: المحتوى السريع أفقد القارئ صبره

يطرح جُمّار وهو موقع صحفي عراقيّ مستقل، أسئلة تشغل العراقيين، ويلتزم بالدقّة في إنتاج محتواه، كما يؤكد في باب "من نحن" على موقعه، إذ على المواد أن تخضع للفحص والتثبّت من مصادرها، مثل تدقيق الحقائق وفي الحقوق الفكرية للآخرين في حال وجود اقتباسات، كما يحتم وجود تصريح صوتي أو خطّي للأشخاص الواردة أسماؤهم في المادة بقبول إجراء المقابلات معهم ونشر التصريح بأسمائهم أو من عدمه.

أمام هذا التعهد يرى عمر الجفال رئيس التحرير بأن "الإعلام المستقلّ في العراق هو تحدّ هائل، والخوض فيه مجازفة كبيرة. ذلك أن لا تمويل داخلي له، إذ انعدمت ثقافة التبرّع للمشاريع الثقافية والإعلامية، وغالبية رجال الأعمال متورّطون بملفات فساد أو تلاعب، لذا فإن العمل معهم قد يحدّ من حريّة المُنتج، ولا يوجد من حل سوى المنظمات والجهات الدوليّة، والكثير منها، لا تضع العراق على قائمة الدول التي تدعمها".

بالنسبة لعمر، "فإن التمويل، في بلد باتت المعيشة فيه مُكلفة إلى درجة كبيرة، يُعد أساسياً لتشغيل كوادر صحفيّة وفنيّة بإمكانها تقديم محتوى مُحترف، حتى وإن كانت نادرة اليوم لأن الإعلام السياسي هو المكان الأكثر ترجيحاً للعمل الإعلامي، إذ يكاد -الممول بسخاء من سياسيين مشتبه بسرقتهم الأموال العامة- يسيطر على الفضاء العام، وهو كثير ويصعب إحصاؤه. الإعلام المستقل يواجه تحديات التمويل وقلة الكفاءات وبناء علاقة صحية مع الجمهور وليس علاقة إثارة وتلاعب بالحقائق أو التنازل عن أساسيات أخلاقية. ولبناء مثل هذه العلاقة، فإن أي وسيلة إعلام تحتاج إلى وقت طويل من المثابرة والجهد والصبر والمال لتوطيدها. فالجمهور تعرّض إلى حجم إعلام مهول خلال العقدين الماضيين، وهو على وشك فقدان بوصلته بخصوص فهم المعلومة المضللة من عدمها. الأخبار والفضائح الممولة على وسائل التواصل الاجتماعي تنهال عليه في كل مكان. والمحتوى السريع من فيديوهات أفقده صبره على قراءة مقال يبلغ حجمه 800 كلمة".

«إن الإستراتيجية التي نركز عليها في سراج هي إنتاج تحقيقات قادرة على خلق التأثير حتى وإن تطلب ذلك العمل لسنوات».

يضيف عمر "الإعلام المستقل، والحال هذه، عليه الخوض في كل هذه التحديّات، ولكن عليه أيضاً أن يضمن بقاءه مستقلاً. إنه تحدّ هائل، لكن تجربتنا في جمّار، دلّت على أن هناك جمهوراً عراقياً، من الشباب خاصة، يبحث عن إعلام يأتي بالهامش إلى المركز، وينظر للمركز بعين فاحصة، إعلام يفكّر بأسئلته اليومية، ويحاول مثله عبور المحاذير؛ وليس إعلام ينقل الخبر بسرعة، ومن ثم يعبر إلى الخبر الذي يليه دون: من يدقّق في تفاصيله ويلاحق الفراغات الواردة فيه".

راديو روزنة: تغير سلوك الجمهور أمر مرهق

تدور النقاشات السابقة حول الصحافة المكتوبة والتلفزيون لكن كيف هو الحال في الراديو في العصر الرقمي؟

تُجيب الصحفية لجين حاج يوسف رئيسة تحرير راديو روزنة الذي يبث رقمياً من فرنسا باللغة العربية بأن المفتاح الأساسي لتحقيق الوصول هو جودة المنتج الصحفي، أي أن الوصول الصحيح يتطلب جودة محتوى عالية. وتقول في هذا الصدد: " لأن روزنة مؤسسة إعلامية تمتلك كادرا صغيرا نوعيا ومهنيا، طورنا أدواتنا وأساليب عملنا وفق نموذج غرف الأخبار المدمجة منذ نحو 7 سنوات، وعملنا على بناء قدرات الفريق ليكون متعدد المهارات حيث يعتمد الفريق على المحتوى التفاعلي عبر جميع منصاته كإحدى أدوات جذب الجمهور المستهدف، من أجل زيادة

التحدي الأساسي هو تغير سلوك الجمهور في متابعة وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام بشكل عام (غيتي).

الجمهور والمتابعة، مع مراعاة خصوصية عمل كل منصة.

وترى لجين "أن التحدي هو تغير سلوك الجمهور في متابعة وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام على حد سواء، هناك نسبة كبيرة بدأت الانسحاب من فيسبوك نحو تيك توك وإنستغرام بالإضافة إلى التغيير الدائم في سياسات منصات التواصل الاجتماعي وتضارب المصالح بينهم".

وتشير لجين أن هذه المتغيرات أمر مرهق لجميع وسائل الإعلام ولكنه يزداد صعوبة لمؤسسة تمتلك كادر اصغيرا، وبناء على ذلك، فإن الحضور والتأثير لا يرتبط فقط بجودة المنتج الصحفي.

"يحرر التمويل الأيديولوجي الأحادي المؤسسات الإعلامية من فوبيا الأرقام وتتبعها، إذ أن استمرارها ليس مرهوناً بها."

"لذلك فريق روزنة يراجع دوما التغيرات الدائمة في سياسات منصات التواصل الاجتماعي أثناء بناء خطة المحتوى، فما كان مسموحا بنشره سابقاً لم يعد مقبولا اليوم، كما أن ضعف إدارة المحتوى باللغة العربية من قبل هذه المنصات هو تحد كبير بالنسبة لنا، ما يجعلنا دوما نعمل على رفع وعي صانعي المحتوى في المؤسسة، ونعمل دوما على تحليل التغيرات في الأرقام والوصول ومقارنتها وفهمها وشرحها للفريق والجهات المانحة". اليوم باتت هذه الجهات "تعي تغير السياسات الدائم لمنصات التواصل الاجتماعي عموماً، والانزياح في بعض الأحيان للجمهور داخل سوريا حسب ظروف البلاد. هذه المتغيرات تحتم على فريقنا وضع حلول واقتراحات لتحسين الوصول والتفاعل طوال الوقت".

يفكك الباحث في الصحافة الرقمية خلف علي الخلف الحاصل على الماجستير في الصحافة الدولية من جامعة سودرتدورن في السويد، هذا التناقض وإحالته إلى الأصل حيث يرى بأن "صحافة الإثارة والصحافة

الصفراء أو صحافة التابلويد، هي نوع من الصحافة نشأ قبل بداية الصحافة إذا جاز التعبير، كانت تعتمد على التداول الشفهي للأخبار، وبالطبع تنقل أخبار الفضائح والجرائم والمشاهير وكل ما يطلق عليه الأخبار السلبية".

إذاً، حسب خلف، "منذ نشأة الصحافة حتى الآن تحظى الأخبار الساخنة أو الصحافة الساخنة بمعدل وصول ودوران أعلى من الصحافة الجيدة أو الصحافة الإيجابية، واستمر هذا وتضاعف في عصر الإنترنت، هذا أمر يبدو طبيعياً".

في المقابل يعتبر خلف أن الصحافة التجارية، أي الصحف التي تعتمد على مواردها الذاتية كشركة وتعتمد على تحقيق الأرباح في استمرار عملها أنها تعاني معضلة حقيقية لتحقيق التوازن، فهي من ناحية مطالبة بالتوسع والانتشار لتحقيق الأرباح لتستمر، وبنفس الوقت مطالبة بالحفاظ على المعايير الصحفية والأخلاقية.
حتى في الدول التي لديها تشريعات صحفية مستقرة ومنظمات مهنية قوية وميثاق أخلاقي متفق عليه تحدث انتهاكات مستمرة للمعايير المهنية والأخلاقية في التغطيات والمواضيع الصحفية والتي هدفها بالنتيجة جذب القراء، وغالبا يحدث هذا ضد أفراد أو جماعات ضعيفة لا تستطيع مقاضاة وسيلة الإعلام. لكن ذلك كان محدوداً نظرا لقلة الناشرين أياَ كان عددهم.

ويستطرد خلف: "مع الانتقال للنشر أونلاين، أصبح الأمر أكثر تعقيداً، فمعدل الزيارات أمر حيوي لأي وسيلة إعلام تجارية لأنها أصبحت مصدرا مولدا للدخل، لكنه دخل متغير جديد على الإعلام، فقد أصبح الجمهور منتجا للأخبار، واتجه بالطبع نحو الأخبار الساخنة بل والأخبار المفبركة. وأصبح ذلك نموذج عمل لعدد متزايد من البشر لأنه أصبح مدرا للدخل".
مع اتضاح المنافسة بين الجمهور ووسائل الإعلام التقليدية فرض "المغربلون الجدد" إيقاعهم على مساحة النشر أونلاين خصوصا عبر شبكات التواصل الاجتماعي.
والمغربلون حسب خلف "هم الأشخاص الذين لا علاقة لهم بمهنة الإعلام وليس لديهم فكرة عنها وذوو تحصيل علمي وفكري ضعيف فأصبحوا منتجين للأخبار ولديهم متابعين بالملايين.
المشكلة لم تعد في الصحافة الصفراء ولا في المغربلين الجدد بل في تحول الإعلام تدريجيا إلى نهجهم حيث أصبحت صياغة العناوين والمحتوى تجنح لأسلوبهم "الساخن".

في النهاية يرى خلف علي الخلف استناداً إلى أبحاث عديدة أجراها حول الصحافة الرقمية، على مدار عقدين من الزمن، أن الصحافة الإيجابية والصحافة المهنية تحظى بمتابعة جيدة قد تتجاوز أرقام الصحافة الساخنة إذا جعلنا فترة القياس الزمني طويلة نسبيا.

الجهات المانحة اليوم باتت تعي تغير السياسات الدائم لمنصات التواصل الاجتماعي عموماً، والانزياح في بعض الأحيان للجمهور (غيتي).

«ملفات حزب العمال».. كواليس تحقيق استقصائي أعاد ترتيب الحقائق

فيل ريس

ترجمة: محمد زيدان

أحدث تحقيق «The Labour Files» الذي بثته قناة الجزيرة الإنجليزية زلزالا كبيرا داخل حزب العمال البريطاني بعد نشر تسريبات تثبت تورط بعض قياداته وموظفيه في قمع حرية التعبير وتصفية المعارضين. فيل ريس، رئيس وحدة الصحافة الاستقصائية بالجزيرة، يكشف في هذا المقال كواليس إنجاز التحقيق، والتعامل مع التسريبات والتثبت منها.

رن الهاتف في الساعة السابعة والنصف مساء تقريبا.

كنت قد عدت لتوي إلى المنزل وكان أحد منتجي وحدة التحقيقات الاستقصائية في لندن قد أخبرني أنهم حصلوا على وثائق مسربة من حزب العمال البريطاني. حزب العمال واحد من حزبين اثنين يحكمان بريطانيا، وكانت الوثائق تغطي فترة رئاسة جيرمي كوربن للحزب في الفترة بين عامي 2015 و2020.

كان كوربن ينتمي إلى اليسار في الحزب، ولديه أجندة اشتراكية ديمقراطية تقدمية تتضمن زيادة الإنفاق على خدمات الصحة العامة والتعليم الجامعي المجاني، وكانت أجندته تعد متطرفة من حيث معارضتها لأربعين عاما من السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي كانت تركز الثروة في أيدي عدد قليل من الناس.

كما كان أول رئيس لأحد أكبر الأحزاب الغربية يعلن أنه سيعترف بدولة فلسطينية مستقلة في حال فوزه.

أول سؤال لي كان: هل تضمنت التسريبات الملفات التأديبية في الحزب؟

قد يبدو هذا سؤالا غريبا، لذلك سأقدم بعض المعلومات لشرح السياق لمن يقطنون خارج بريطانيا.

نشط كوربن طوال عمره ضد العنصرية، كما أنه اعتقل أثناء نشاطه ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وقد التقيت به في عدة مناسبات وسافرت معه إلى تونس عام 2011 بعد سقوط نظام بن علي، وفي ذلك الوقت كان قد خدم لفترة طويلة في

البرلمان وكنت معجبا بمعرفته الدقيقة بالشؤون العالمية، كما أنه مع أحداث الربيع العربي آمن بشدة أن شعوب الشرق الأوسط لديها الحق في تحديد هويتها الخاصة بها.

بعد أربع سنوات انتخب كوربن رئيسا لحزب العمال من قبل أعضائه، وانضم مئات الآلاف إلى الحزب، كان معظمهم من فئة الشباب الذين يشتركون مع كوربن برؤيته التي تسعى إلى بريطانيا أكثر مساواة وعالم أكثر عدلا، ثم أصبح حزب العمال أكبر الأحزاب السياسية في أوروبا.

ولكن بعد فوز أولي في استطلاعات الرأي، حدث أمر جدير بالاهتمام؛ وهو أن أعضاء حزب العمال من مناصري كوربن بدأوا يعلقون عضويتهم ويطردون من قبل إدارة الحزب، وكان من الغريب أن هؤلاء الأعضاء الاشتراكيين التقدميين متهمين بأنهم عنصريون متعصبون.

جمعت فريقا يتكون من أربعة محققين قضوا أكثر من ستة أشهر في الاطلاع على الوثائق، وقد كانت مهمة مضنية وبالغة الدقة. ابتكرنا أداة بحث بهدف العثور على معلومات بالاعتماد على مواضيع وكلمات متضمنة في الملفات.

بحلول عام 2018، أصبح حزب العمال وتاريخه الحافل بمحاربة العنصرية والترويج للحقوق والمساواة، يقدم في وسائل الإعلام البريطانية على أنه حزب مكون من معادي السامية الذين يتبنون سياسات اليمين المتطرف، كما أصبح الناشطون اليساريون يوصمون علنا كما لو كانوا مناصرين لجماعات النازيين الجدد. أطلق على ذلك اسم "أزمة معاداة السامية"، التي ألقت بظلالها على الحزب بزعامة كوربن وأعاقت عمله السياسي، وكان ذلك أحد العوامل التي أدت إلى هزيمته الساحقة في انتخابات عام 2019، إذ إنه هو نفسه اتهم بمعاداة السامية من قبل البعض، بل إن من لم يتهموه بذلك مباشرة ادعوا أنه على الأقل غض الطرف عن معاداة السامية في الحزب.

«لم نكن لننشر قط الملفات التأديبية، ولكن تحليلها قدم لنا قصة مذهلة» (الجزيرة).

والآن بالعودة إلى المكالمة الهاتفية التي تلقيتها من منتج وحدة التحقيقات في لندن قبل أكثر من عام من نشر وثائقي "ملفات حزب العمال"، فقد كانت الوثائق تحتوي على كافة سجلات الحزب التأديبية منذ عام 2015 وحتى السنوات التالية، وهذا كان من شأنه أن يوفر معلومات مذهلة يمكن أن تسلط الضوء على ما كان يحدث داخل حزب العمال خلال "أزمة معاداة السامية" المتعلقة بكوربن.

المكالمة التالية مع المنتج كانت أكثر إثارة للقلق، إذ كانت الملفات القيّمة بحجم 450 غيغابايت، وهذا حجم ضخم. احتوت الملفات على مئات آلاف المستندات بصيغ وورد وبي دي إف بالإضافة إلى الرسائل البريدية، فكيف سنتعامل مع كل ذلك؟

جمعت فريقا يتكون من أربعة محققين قضوا أكثر من ستة أشهر في الاطلاع على الوثائق، وقد كانت مهمة مضنية وبالغة الدقة. ابتكرنا أداة بحث بهدف العثور على معلومات بالاعتماد على مواضيع وكلمات متضمنة في الملفات.

تحليل الملفات التأديبية قدم لنا أول اكتشافاتنا. لقد كشف لنا دليلا على أن الرواية التي سيطرت على النقاشات السياسية في بريطانيا لمدة خمس سنوات كانت خاطئة تماما.

وحدة التحقيقات لا تنشر الوثائق المسربة مثلما تفعل المنظمات، فنحن من الموقعين على ميثاق هيئة تنظيم الاتصالات البريطانية "أوفكوم" الذي يضمن، جنبا إلى جنب مع قوانين حماية المعلومات، حماية الخصوصية المشروعة، لذلك فنحن فقط ننشر الوثائق التي تكشف المخالفات والتي يجدر للرأي العام معرفتها، ونحن نبلغ الأشخاص الذين تذكرهم الوثائق كما نطلب منهم ردا على الأدلة التي نجمعها.

لم نكن لننشر قط الملفات التأديبية، ولكن تحليلها قدم لنا قصة مذهلة.

تحليل الملفات التأديبية قدم لنا أول اكتشافاتنا. لقد كشف لنا دليلا على أن الرواية التي سيطرت على النقاشات السياسية في بريطانيا لمدة خمس سنوات كانت خاطئة تماما.

خلال عامين ونصف قضاها كوربن على رأس الحزب، لم تكن له أي سيطرة على موظفي الحزب ولم يكن له أي دور في الإشراف على فريق النزاعات الذي كان يتعامل مع الشكاوى حول معاداة السامية. وفي تلك الفترة، وفي الوقت الذي كان أحد معارضي كوربن يشغل منصب الأمين العام لحزب العمال، قدمت أربع وأربعين شكوى متعلقة بمعاداة السامية للجنة التنفيذية الوطنية التابعة للحزب لتبت فيها، وهي الهيئة التي تتخذ القرارات المتعلقة بتعليق عضوية الأفراد أو طردهم، ولكن بمجرد أن عين كوربن أحد حلفائه في المنصب قفز عدد الشكاوى المقدمة للجنة إلى 379.

من بين الملفات المسربة كانت رسالة أرسلها كوربن إلى الأمين العام للحزب آنذاك، إيان مكنيكول، في عام 2018، يطلب منه القيام بالمزيد من العمل للتعامل مع شكاوى معاداة السامية، إذ يكتب كوربن: "من الواضح أن الإجراءات الحالية غاية في البطء ولا تتناسب مع حجم القضايا التأديبية التي يتعامل معها الحزب".

يزعم مكنيكول في مسودة أحد الردود أن حجم معاداة السامية في الحزب تضاعف، ويقول: "أكثر من نصف الشكاوى مرتبطة بأشخاص ليسوا أعضاء في الحزب، وبالتالي فإن هذا ليس من اختصاص فريق الشكاوى".

ويقول لكوربن إن "تعليقات مضللة تهاجم وحدة النزاعات وتقوض العمل الذي يقومون به، وهي لا تخدم إلا العاملين في الصحف اليمينية".

ولكن صحافة اليمين كانت هي التي ادعت باستمرار أن كوربن لم يكن يفعل ما بوسعه للقضاء على معاداة السامية، بل إنها ادعت أنه كان يشجع عليها.

جمعنا الأرقام في رسم بياني ووجدنا أنه منذ لحظة استلام حليف كوربن لمنصب الأمين العام لحزب العمال، ازداد عدد عمليات التحقيق وتعليق العضوية والطرد بشكل كبير. الرسم البياني وحده يناقض الرواية الرائجة لوسائل الإعلام

«جمعنا الأرقام في رسم بياني ووجدنا أنه منذ لحظة استلام حليف كوربن لمنصب الأمين العام لحزب العمال، ازداد عدد عمليات التحقيق وتعليق العضوية والطرد بشكل كبير» (الجزيرة).

خلال فترة رئاسة كوربن، وهو يقدم نظرة أوروبلية تكتم فيها الحقيقة وتقلب فيها الوقائع.

وحدة التحقيقات لا تنشر الوثائق المسربة مثلما تفعل المنظمات، فنحن من الموقعين على ميثاق هيئة تنظيم الاتصالات البريطانية «أوفكوم» الذي يضمن، جنبا إلى جنب مع قوانين حماية المعلومات، حماية الخصوصية المشروعة.

كما تكشف الملفات التأديبية عن سر آخر، وهو أن تعريف معاداة السامية واسع جدا لدرجة أن أعضاء الحزب كانت تعلق عضويتهم بسبب انتقادهم للعدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين، بل إن أحد الأعضاء علقت عضويته بسبب مطالبته بمحاكمة محكمة الجنايات الدولية لرئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو (الذي أعيد انتخابه مؤخرا) ولإسرائيل بسبب جرائم حرب.

حرب إسرائيل على غزة عام 2014، والتي أطلقت عليها إسرائيل اسم "الجرف الصامد"، تسببت في مقتل أكثر من ألفي فلسطيني، وقد أغضبت وحشيتها الكثيرين في حزب العمال، ولكن التعبير عن ذلك الغضب كان كافيا لتعليق عضوية أشخاص والتحقيق معهم بتهمة معاداة السامية. كما تم تعليق عضوية أي شخص وصف إسرائيل بأنها دولة فصل عنصري، رغم أن هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية (أمنستي) ومعظم المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في العالم تتفق مع ذلك. هذه حقيقة.

كان من الواضح أن ثمة خطب ما. أما الأمر الأكثر إثارة للدهشة فهو أن بعض الأعضاء تم التحقيق معهم بسبب مشاركتهم روابط لتحقيق أجرته وحدة تحقيقات الجزيرة عام 2017 حول التأثير غير المشروع لإسرائيل في السياسات البريطانية، وفيه تسجيل سري يظهر فيه موظف بأحد المناصب السياسية العليا في السفارة الإسرائيلية وهو يتناقش مع موظفة خدمات مدنية بريطانية حول كيفية التعامل مع النواب الذين ينتقدون إسرائيل، فيسألها: "هل يمكنني أن أعطيك أسماء بعض النواب الذين أقترح

جماعة الضغط المؤيدة لإسرائيل تُسكت أي نقاش يتعلق بأهلية إسرائيل بوصفها أمة من خلال الادعاء بأن النقاش من أساسه معاد للسامية، ولهذا أثر مرعب على حرية التعبير (الجزيرة).

الإطاحة بهم؟". هذا التحقيق أجبر السفير الإسرائيلي على الاعتذار للحكومة البريطانية وعلى تسريح الشخصية الدبلوماسية.

مع ذلك اعتبرت مشاركة روابط هذا التحقيق سببا كافيا لإيقاف عضوية أحد الأعضاء والتحقيق معه.

بعض الأدلة التي تم العثور عليها أيضا في ملفات حزب العمال تكشف عن تأثير المجموعات اليهودية الداعمة لإسرائيل في بريطانيا على قادة حزب العمال، فمثلا، التقت أماندا بومان - نائبة رئيس مجموعة "مجلس مندوبي يهود بريطانيا" واسعة التأثير- بستيف ريد، وهو وزير مقرب من السير كير ستارمر.

«ملفات حزب العمال» أعادت صياغة مرحلة مضطربة في تاريخ بريطانيا السياسي، كما أنها تكشف عن الضعف الموجود في خطابها السياسي وعن انعدام الفضول لدى صحفييها في أقل التقديرات، وتبين أيضا كيف يمكن لمجموعات الضغط أن تقلب الحقائق.

تثير بومان موضوع حركة المقاطعة "بي دي إس"، وهي حركة لمقاطعة البضائع الإسرائيلية وسحب الاستثمارات بهدف الضغط على إسرائيل لإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية.

إسرائيل قلقة كثيرا من حركة المقاطعة وقد وافق حزب المحافظين البريطاني على تقديم مشروع قانون يعتبر مقاطعة إسرائيل من قبل الهيئات العامة فعلا غير قانوني.

تقول بومان لريد إنها "تدرك أنه بينما قد يتردد حزب العمال حيال دعم المحافظين في مشروع القانون المضاد لحركة المقاطعة، فإنها تنصح بأن قيام العمال بأي شيء يعارض مشروع القانون سيكون سلوكا غير حكيم".

وتضيف بومان قائلة إن "مجلس مندوبي يهود بريطانيا حريص على مواجهة بعض الافتراضات لدى نواب حزب العمال بأنهم بسبب التزامهم الظاهري بمكافحة معاداة السامية فإن ذلك يعطيهم تفويضا مطلقا لقول ما يشاؤون عن إسرائيل".

يقول ريد إنه "لن يقبل على الإطلاق بالمحاولات للتفرد بإسرائيل ونزع الشرعية عنها"، وهذا يتضمن القول بأن إسرائيل دولة فصل عنصري. هذا بالطبع كان يعني استبعاد الفلسطينيين من النقاش العام في المملكة المتحدة، ففي الوقت الذي يعيش فيه 4,7 مليون فلسطيني إما في سجن مفتوح أو تحت احتلال عسكري، يتم التكتم على معاناتهم في حين تنشغل الطبقة السياسية في بريطانيا بنقاش مصطنع حول ما إذا كان رئيس أحد الحزبين في الحكومة معاديا للسامية.

تحتوي ملفات حزب العمال على الكثير من المخالفات والمكائد وانعدام النزاهة، ولكن تشويه سمعة كوربن ومناصريه بمزاعم معاداة السامية هو على الأرجح أكثر ما اكتشفناه فظاعة. الرواية التي قدمت لعامة البريطانيين كانت خاطئة ببساطة، كما كان الكثيرون في حزب كوربن مستعدين لمنع رئيس حزبهم من الفوز بالانتخابات من خلال تصويره على أنه غير مؤهل للحكم. ملفات حزب العمال أعادت صياغة مرحلة مضطربة في تاريخ بريطانيا السياسي، كما أنها تكشف عن الضعف الموجود في خطابها السياسي وعن انعدام الفضول لدى صحفييها في أقل التقديرات، وتبين أيضا كيف يمكن لمجموعات الضغط أن تقلب الحقائق.

لجماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل الحق بالترويج لها، شأنها شأن جماعات الضغط الأخرى التي تروج لبلدانها، ولكن جماعة الضغط المؤيدة لإسرائيل تلعب لعبة أخرى إذ إنها تُسكت أي نقاش يتعلق بأهلية إسرائيل بوصفها أمة من خلال الادعاء بأن النقاش من أساسه معاد للسامية، ولهذا أثر مرعب على حرية التعبير.

في الوقت الذي تضج فيه وسائل التواصل الاجتماعي بالنقاش حول التسريبات تجنبت الصحف وقنوات التلفزيون البريطانية التعليق عليها بالمطلق تقريبا.

ميديا لينس وصفت انعدام الرغبة بتغطية ملفات حزب العمال بأنها تشبه ميثاق الصمت لدى المافيا، ولكن الأمر يتجاوز بكثير مجرد كونه اعترافا بخطأ، فـ "القضايا التي حققت فيها وحدة التحقيقات في الجزيرة لا تمس طريقة عمل حزب العمال فحسب، بل إنها تكشف عن ممارسات بالغة الإضرار بالديمقراطية البريطانية نفسها".

في الوقت الذي تضج فيه وسائل التواصل الاجتماعي بالنقاش حول التسريبات تجنبت الصحف وقنوات التلفزيون البريطانية التعليق عليها بالمطلق تقريبا (الجزيرة).

صحافة «الباراشوت» ومعضلة الصحفي الأجنبي

أنعام حسين

من الجيد أن تقدر شبكة بي بي سي أهمية تنويع خياراتها عند تكليف مراسلين لتغطية شؤون محلية في دول أخرى، وعدم الاقتصار على الصحفي البريطاني الأبيض. لكن ما الذي يسوّغ تكليف مراسل أفريقي لمهمة صحفية في باكستان؟

حين غمرت الأمطار الموسمية الغزيرة باكستان في يوليو\ تموز 2022، بالتزامن مع ارتفاع منسوب التوتر بين رئيس الوزراء المعزول عمران خان والحكومة الائتلافية الجديدة، قررت هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" بعث مراسلتها من جنوب أفريقيا، بومزا فيهلاني، لتغطية الأحداث الجارية هناك.

وفي 30 يوليو/تموز من نفس العام وبعد وصولها إلى باكستان، كتبت فيهلاني تغريدة على حسابها في تويتر جاء فيها ما يلي: "أنا متحمسة للإعلان أني في جنوب آسيا للعمل مراسلة للبي بي سي من باكستان لمدة شهر. أتطلع إلى الانغماس في هذه التجربة وتعلم ما أمكن من زملائي، ومن الناس هنا، وهم العنصر الأهم في أية قصّة. فلنتواصل".

لدى بومزا فيهلاني خبرة واسعة في تغطية النزاعات وشؤون التنمية والاقتصاد الاجتماعي والقضايا الإنسانية في أفريقيا، ونقلها للجمهور المحلي أو العالمي. كما اكتسبت فيهلاني خبرة خاصة فيما يتعلق بالواقع السياسي في جنوب أفريقيا، إضافة إلى معرفتها بالفرص والعوائق على مستوى المنطقة، مع اهتمام بتدريب وتوجيه الصحفيين الناشئين بشأن القارة الأفريقية والتعاون معهم في المنصات الرقمية ووسائل الإعلام المطبوعة والمرئية على السواء. هذه التوليفة من الخبرات والاهتمامات قد تجعل منها الخيار المثالي لتغطية بلد يعاني من الفيضانات والاحتقان السياسي مثل باكستان، أليس كذلك؟

في المقابل، ألا يبدو الأمر غريبًا ومخالفًا للمألوف أن يكون لدينا صوت أفريقي (بدلًا من صوت أبيض هذه المرة) لينقل قصة من داخل باكستان على منصة شبكة عالمية وعلى مدى شهر كامل؟

جميعنا يعلم الآن - بعد الجريمة المأساوية التي راح ضحيتها جورج فلويد والظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كوفيد-19- أنّ البي بي سي وغيرها من المؤسسات

«لا جدوى من اتباع مقاربة واحدة وتوقّع أن تكون ملائمة لجميع السياقات. هذا أمر معيب، ويخفق في تقدير الهوية المتنوعة لباكستان» (تصوير: ريهان خان - إ ب أ).

الإعلامية اتخذت خطوات للاهتمام بالتنوع والشمول والتأكيد على ذلك كلما سنحت الفرصة؛ بهدف زيادة ظهور السود في التغطية الإعلامية، غير أنه لا جدوى من اتباع مقاربة واحدة وتوقّع أن تكون ملائمة لجميع السياقات. هذا أمر معيب، ويخفق في تقدير الهوية المتنوعة لباكستان.

وأنا كصحفية باكستانية أعيش في المهجر في المملكة المتحدة، أشعر بإهانة في ذلك؛ لأني أعتقد أن لكل بلد خصوصيته.

في تقرير ينتقد التصنيفات الاعتباطية للبشر واختزالها، مثل تصنيف "BAME" (الذي يجمع السود والآسيويين والأقليات العرقية)، قالت جون ساربونغ، وهي مسؤولة التنوع الإبداعي في بي بي سي: "حين تخفق في تقدير الاختلاف بين تجارب الناس المعيشة وتاريخهم، فإن الناس بالمحصّلة لن يشعروا أن لهم اعتبارًا حقيقيًا".

يخفق الإعلام السائد في تمثيل الواقع في سياقات تغطية الكوارث والأزمات إلى حدّ التسبب بموجة إضافية من الكوارث في بعض الأحيان.

يشتمل هذا التقرير الذي يشرّح المعنى المعقّد في مصطلح "BAME" على تذكير بأهمّية الحذر من الركون إلى تصنيفات تجميعية تتكئ على التنميط، وتأكيد على ضرورة تقدير الفروقات الثقافية بين المجموعات المتباينة عرقيًا على الصعيد التاريخي والثقافي والاجتماعي. ومع ذلك، فإن البي بي سي نفسها في هذه الحالة قد وقعت في الفخّ الذي حذّرت منه.

أليس من الواضح الفرق بين باكستان وأفريقيا وأن كلًا منهما تواجه تحديات وصراعات فريدة ضمن سياق ثقافتين مختلفتين تحتكم كل منهما إلى قيم خاصة؟ هل يمكن مثلًا أن نتخيل الاستعانة بصحفي باكستاني لتغطية أحداث في جوهانسبرغ أو مدينة أخرى في

جنوب أفريقيا؟ فلنتخيل مثلاً صحفيًا لا يعرف السواحيلية أو اليوربا ويضطر أن يستعين حصرًا بالمترجمين كي يتمكّن من نقل قصّة أفريقية لصالح البي بي سي، ألن يؤدّي ذلك إلى قدر لا حصر له من الإرباك؟ ثمة وفرة في الصحفيين الباكستانيين المحليين، ممن يمتلكون الكفاءة المهنية العالية ويتقنون اللغة الإنجليزية، هذا عدا عن الصحفيين البريطانيين من أصول باكستانية والمختصين بشؤون منطقة جنوب آسيا، والذين لديهم فهم أعمق بكثير بشأن ما يجري فيها، مقارنة مع شخص تنحصر خبرته في تغطية القارة الأفريقية. كما أن الاستعانة في هذه الحالة بصحفي غير محلي، سيعني تهميش عمل الصحفي الباكستاني أو الجنوب آسيوي الذي قد تعاون سابقًا مع البي بي سي، ووضعه في مرتبة ثانوية.

لقد أقدمت البي بي سي على مخاطرة جليّة حين قررت الاستعانة بصوت أفريقي للحديث عن الباكستانيين بلا تقدير للتعقيد والاختلافات على المستوى المحلي. وليست المشكلة هنا في كون الصوت أفريقيًا، بل في أنه صوت لا يمتلك أية خبرة فيما يخصّ باكستان.

كما أن شهرًا واحدًا ليس بالمدّة الكافية لفهم المكان وتقديم صورة عنه عبر منصّة عالمية، فهذا مطلبٌ جسيم، عدا عن كونه في موضع شكّ على مستوى الصواب الصحفي. إذ كثيرًا ما يشار إلى هذا النوع من التكليفات الصحفية بعبارة "صحافة الباراشوت" أو "صحافة الهيلوكوبتر"، وهو ما يحصل حين يلج صحفي غريب بلدًا ما لفترة محدودة من الوقت لتغطية كارثة أو نزاع ما، دون أن تكون لديه خلفيّة كافية عنه. أمّا النتيجة هنا على الأرجح فستكون تقديم سردية عن الباكستانيين لا تخلو من التضليل، وعلى نحو قد يعمّق الشروخ في المجتمع نفسه، ويرسّخ التصورات المسبقة والمغلوطة لدى فئة أوسع من الجمهور.

ولعل التعريف الأفضل لصحافة "الباراشوت" هو ما جاء على لسان الصحفي الأمريكي جيم ووتين (Jim Wooten) من شبكة "إيه بي سي" الإخبارية، حيث وصفها بأنها "مهمات مفاجئة لفترة قصيرة يجد بها الصحفي نفسه في خضمّ أزمة ما دون أن يكون لديه الفسحة الكافية للتفكّر". أمّا الناقد الإعلامي الأمريكي داني شيختر (Danny Schechter)، فيصف صحافة "الباراشوت" بأنها "تغطية صحفية "من الخارج"، لا سبيل لمن يؤديها للوصول إلى المصادر في الدولة التي كُلّف بتغطيتها، كما أنه لا يتحدث لغة أهلها، ولا يقدم التفسير الكافي حول ما يجري فيها. إنها أشبه ما تكون بسفر الصحفي الأجنبي إلى منطقة نزاع وقت الظهيرة فيحصل على معظم معلوماته من سائق التاكسي".

أليس من الواضح الفرق بين باكستان وأفريقيا وأن كلًا منهما تواجه تحديات وصراعات فريدة ضمن سياق ثقافتين مختلفتين تحتكم كل منهما إلى قيم خاصة؟

حين نقيّم هذا النمط من العمل الصحفي، فإننا سنجد أنفسنا إزاء أسئلة حرجة بشأن مصداقية القصص التي نقلتها البي بي سي بشأن الفيضانات في باكستان، وذلك نظرًا لمحدودية قدرة المراسل على الوصول إلى المصادر المحلية والحديث معها، وعدم فهمه للطبيعة المحلية واللغة والسياق الذي تقع فيه الكارثة. ثمة جانب إضافي في هذه الحالة تتعلق بصورة الأفريقي في الإعلام الغربي، والمرتبطة عادة بالأزمات والكوارث والتاريخ الاستعماري، وعن أثر الصوت الأفريقي في طريقة تلقي المعلومات بشأن باكستان وكيفية تفسيرها. كما أنّ لديّ فضولًا بشأن التصورات التي يمكن لأفريقي أن يحوزها بشأن باكستان، وما إذا كانت متسقة مع الصور النمطية السائدة بشكل ممنهج، والتي لا تعدو عن تصوير باكستان بأنها منطقة كوارث دائمة. ولعله تجدر الإشارة هنا إلى أن الكثير من القصص الصحفية التي نقرؤها في الإعلام الغربي اليوم تكون قد حبكت حتى قبل وصول المراسل إلى مكان الحدث، وهذا ما قد يحصل

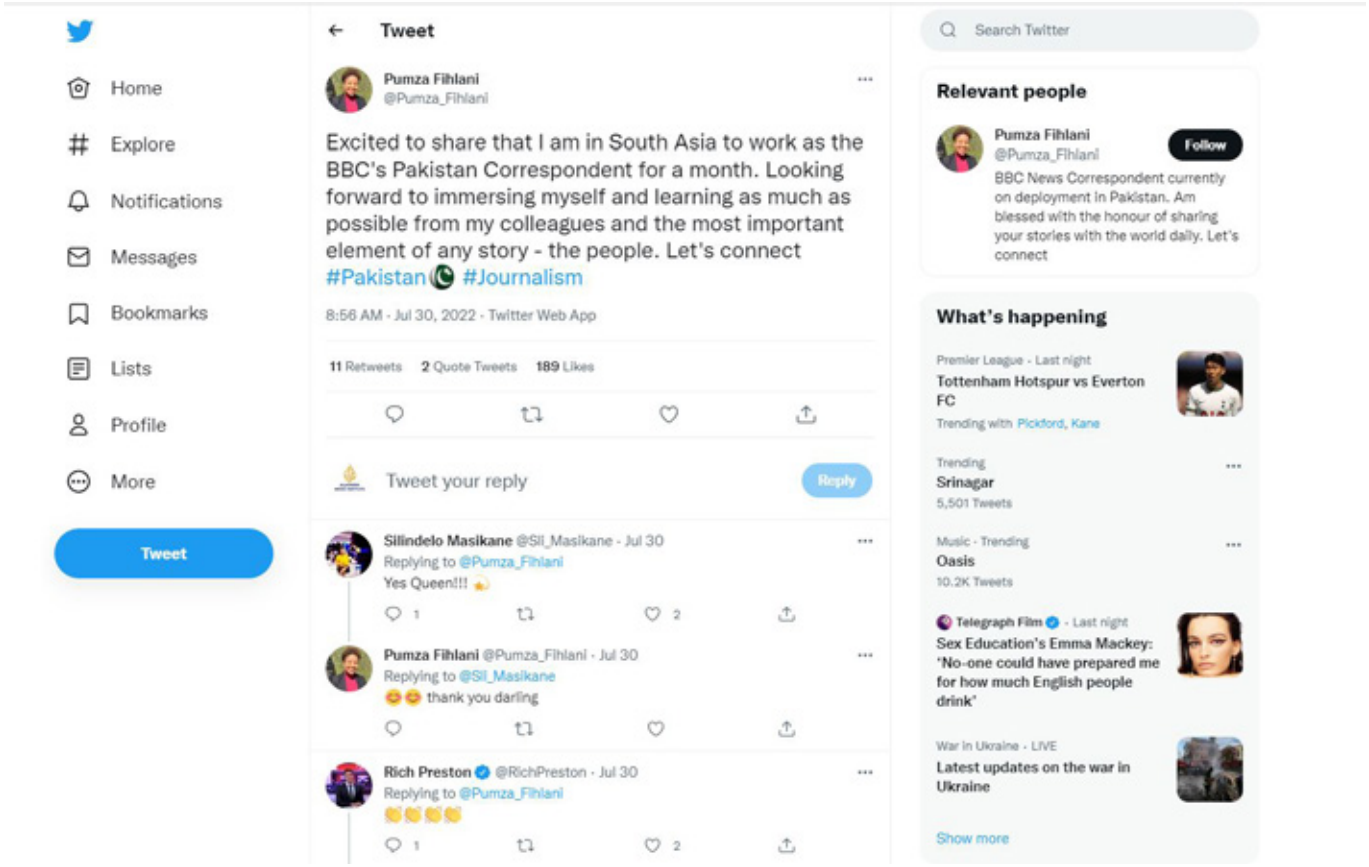

لا يمكن لأي صحفي مهما كانت خبرته كبيرة أن يفهم الثقافة والجغرافيا في شهر واحد (فيسبوك).

حتى مع أكثر الصحفيين حرصًا ومسؤولية، إذ لا يخلو أحد من تساؤلات مسبقة وبعض الإجابات عنها.

معظم التقارير التي قدمتها فيهلاني اشتملت على وصف باكستان ومن فيها باليأس والعوز والجوع، والحرمان من الأساسيات، ضمن ظروف جعلت توزيع المساعدات أمرًا مستحيلًا. أحد التقارير التي ظهرت على شاشة البي بي سي حول الفيضانات في باكستان بعنوان "الوقت ينفد أمام العائلات في السند"، ورد فيه أن "إيصال المساعدات إلى هذا المكان سيكون مهمّة هائلة".

ورغم أن ما يتضمّنه التقرير غير بعيدٍ تمامًا عن الصحّة إلى حدّ ما، إلا أنه يسقط الإشارة إلى وجود مناشدات دولية لتقديم الإغاثة لباكستان، ومشاركة مئات المنظمات والأفراد من دول مختلفة في هذه الجهود. فلم لا يتم تسليط المزيد من الضوء على الإغاثة التي أحدثت بعض الأثر الإيجابي في المناطق المتضررة من الفيضانات في باكستان، على اعتبار أن ذلك يمنح الأمل بوصول المزيد من المساعدات إلى مناطق أخرى؟

على جهة أخرى، لعلها أكثر أهمّية، لم لا تقدّم التقارير صورة عمّا كانت عليه تلك المناطق قبل أن تغمرها الفيضانات وتلحق بها الدمار؟ فلا شكّ أنه ليس جميع الضحايا هناك قد ولدوا في أحياء فقر معدمة وبائسة، كما أن بعض المناطق كانت وجهات سياحية معروفة. ربما كان يجدر بفيهلاني إلى جانب تغطية بؤر الكارثة في باكستان أن تلفت النظر إلى بعض الحقائق عن هذه الدولة التي تتمتع بسلسلة جبال من بين الأطول في العالم، ومواقع فريدة لعشاق التزلّج، وأودية خصبة رائعة، وتاريخ ثقافي ثري. لقد كان بالوسع كذلك الإشارة إلى أن باكستان هي رابع أكبر منتج للقطن

في العالم، وأن الفيضانات قد ألحقت ضررًا واسعًا بإمكانات تصدير هذا المنتج الذي يشكّل جزءًا مهمًا من اقتصاد البلاد. هذه جميعها جوانب كانت كفيلة لو توفّرت بتقديم تغطية أكثر توازنًا، إذ لا يمكن اختزال بلاد بأكملها بمجرّد كارثة.

«إن شهود مصائب تقع للآخرين في دولة أخرى، هي تجربة حديثة بامتياز، تمثّل تراكم ما قدمه على مدى قرن ونصف أولئك السياح المحترفون المتخصصون، المعروفون باسم الصحفيين».

توضح الكاتبة والمؤرخة والناشطة ريبيكا سولنيت، عبر مجموعة مقالات في كتابها (Encyclopedia of Trouble and Spaciousness) كيف أن وسائل الإعلام السائدة تشوه تمثيل الواقع في حالات الأزمات والكوارث، إلى حدّ التسبب بكوارث من نوع آخر. وللتدليل على ذلك تذكر مثالًا من صحيفة "لوس أنجلوس تايمز"، حين نشرت سلسلة من الصور اشتمل وصف عدد منها على كلمة "نهب"، لوصف ما حصل عقب الزلزال الذي ضرب هايتي عام 2010. تقول إحدى الجمل الشارحة أسفل الصور: "رجل شرطة هايتي يضبط رجلًا يحمل كيسًا من الحليب بعد الاشتباه بمشاركته في أعمال نهب". تتساءل سولنيت هنا عمّا إذا كان الرجل بكيس الحليب مجرمًا حقًا؟ ألا يحتمل مثلًا أنه قد جلبه لإطعام أطفال له بين الركام؟ ما الذي يمكن لأيّ منا أن يفعل لو تعرضت مدينته للدمار بفعل كارثة طبيعية، وضاع كلّ ماله وواجه بكاء أطفاله الجائعين؟ ثمّة تحيّز كامن حتى في تغطية الكوارث والنزاعات، يعكس أحيانًا تلك الشُقّة البعيدة بين مقرّ الشبكة الإعلامية، مثل البي بي سي، والمكان الذي ينتمي إليه صحفيوها، وبين الدول حيث تقع مثل هذه الكوارث.

في مقال مطوّل، يكاد يكون بحجم كتاب، بعنوان "الالتفات إلى آلام الآخرين"، تقول الكاتبة الأمريكية سوزان سونتاغ: "إن شهود مصائب تقع للآخرين في دولة أخرى، هي تجربة حديثة بامتياز، تمثّل تراكم ما قدمه على مدى قرن ونصف أولئك السياح المحترفون المتخصصون، المعروفون باسم الصحفيين".

ليس يعني هذا أبدًا أن الصحفي الأفريقي أو غير المحلي مجرّد سائح لا يسعه تقديم تقارير صحفية من مناطق أجنبية عنه. فثمة صحفيون أجانب يقومون بواجبهم على أتمّ وجه، ويتجنّبون التسرّع قبل تشكيل فهم شبه متكامل حول المكان الذي أرسلوا إليه. أذكر مثلًا المراسلة كريستينا لام، إحدى أبرز المراسلات في بريطانيا، والتي عملت مع الصنداي تايمز، وما تزال تعمل مراسلة في دول مثل باكستان وأفغانستان وجنوب أفريقيا. تعدّ لام بحقّ

مثالًا نموذجيًا عن إمكان ولوج المراسل الأجنبي إلى مجتمعات غير مألوفة له والبقاء بها لفترات زمنيّة مطوّلة، تتيح له اكتساب الثقة وتشكيل تصورات أكثر دقة وتقديمها على نحو أكثر نقديّة، حتى يصبح مراسلًا ذا اعتبار حقيقيّ حول القضايا والتطوّرات التي يتناولها.

الكثير من القصص الصحفية التي نقرؤها في الإعلام الغربي اليوم تكون قد حبكت حتى قبل وصول المراسل إلى مكان الحدث (غيتي).

في لقاء عقده المجلس الثقافي البريطاني معها، تحدثت كريستينا لام عن المهارات والسمات التي يلزم توفرها لدى المراسل الأجنبي، وقالت: "الفضول هو السمة الأهم لدى المراسل الأجنبي، بالإضافة إلى امتلاك العزيمة والإصرار على الوصول إلى مكان معيّن، وهو مكان عادة ما لا يكون مرغوبًا أن يتواجد فيه. من المهمّ كذلك امتلاك المقدرة على الإصغاء".

وتضيف لام: "لا أعتقد أن الصحفي موضوعي، وذلك لأنّ كلًا منّا ينظر إلى الأمور بعدسة تختلف عن الأخرى بحسب المكان الذي ولدنا فيه والطريقة التي نشأنا عليها. أما السبيل لتجاوز ذلك فيكون عبر الحديث إلى أكبر عدد ممكن من الناس في نقطة عملك كمراسل؛ كي تتمكّن من فهم الأوضاع التي يعيشونها. إن المراسل الجيد يراقب أدق التفاصيل لينقل المشهد ويقرّبه للآخرين".

ربما كان يجدر بفيهلاني إلى جانب تغطية بؤر الكارثة في باكستان أن تلفت النظر إلى بعض الحقائق عن هذه الدولة التي تتمتع بسلسلة جبال من بين الأطول في العالم، ومواقع فريدة لعشاق التزلّج، وتاريخ ثقافي ثري.

كما تولي لام اللغة أهميّة خاصة، وتقول: "أعمل مع المترجمين والمنسقين في بعض المناطق، لكن لا غنى عن تعلم بعض الكلمات من اللغات المحلية؛ لأن ذلك يحدث فرقًا كبيرًا، وهذا ما يجب القيام به حين تكون في بلد آخر".

هنا يطرأ السؤال حول الفترة التي يجب على المراسل الأجنبي أن يقضيها في بلد ما قبل أن يكون جاهزًا بحقّ لإعداد التقارير ونقلها عبر وسائل إعلام عالمية.

في دراسة بعنوان: "تكوين المراسل الأجنبي يبدأ من بلده: ممارسات متغيرة عبر معارف الشتات"، صدرت عام 2021 ونشرت في مجلة "The Journalism Practice Journal" الصادرة عن دار "تايلور أند فرانسيس"، يشير الباحثان كريسانتي غيوتيس وكريستوفر هول، إلى المقاربات الجديدة الضرورية لتكوين المراسلين الأجانب وتجهيزهم قبل إرسالهم في مهام خارجية. ولهذا الهدف تم تطوير تقنية بحثية صحفية جديدة، أطلق عليها اسم "مقابلة الانعكاس الإطاري" (Frame Reflection Interview)، والتي تمكّن المراسل من اكتساب فهم معمق حول السياقات الاجتماعية في الدولة التي يرغب بتغطيتها (الدولة الهدف)، خلال فترة قصيرة من الزمن. وتقدم الدراسة خلاصة نتائج تحقيق تجريبي بالاعتماد على هذه الطريقة، قام بها صحفي أسترالي قبل سفره للعمل مراسلًا من جاكارتا بالتواصل مع أفراد من الجالية الأندونيسية في سيدني وقضاء بعض الوقت بينهم. ثمة حاجة ملحّة من أجل تقليص التحيّز المتكرّر في وسائل الإعلام، كما أن العمل الصحفي الفعال يتطلب الحرص على نقل تمثيلات دقيقة عبر إستراتيجية محكمة طويلة المدى. ولا بدّ لتحقيق ذلك من التعاون مع المراسلين المحليين أو المغتربين، ومنحهم الفرصة إلى جانب الصحفيين الأجانب وغير المحليين، وذلك لكي يتسنى لهم نقل قصصهم. إن نموذج صحافة "الباراشوت" لا يخلو من التحيّز الممنهج عند تغطية الكوارث، وهذا قد يعود بأثر سلبي على الانطباعات المتشكّلة حول منطقة ما وأهلها، هذا عدا عمّا يمكن أن يتسبب به ذلك في تقليص فرص تدفق المساعدات إلى من يحتاج إليها.

لقد أقدمت البي بي سي على مخاطرة جليّة حين قررت الاستعانة بصوت أفريقي للحديث عن الباكستانيين بلا تقدير للتعقيد والاختلافات على المستوى المحلي (غيتي).

المسافة صفر بين الصحفي الرياضي ومصادره

أيوب رفيق

ظهر الكثير من المراسلين الرياضيين أثناء تغطية كأس العالم يعانقون اللاعبين والمدربين، ويشيدون بهم على المباشر دون مراعاة لقواعد الصحافة. أين تبدأ العلاقة مع المصادر في الصحافة الرياضية وأين تنتهي؟ وماهي المعايير الأخلاقية والمهنية التي تؤطر هذه العلاقة؟

قبل بضع سنوات، كان هناك صحفي إيطالي في بدايات ربيعه الثّاني، يجوب شوارع مدينة ميلانو بحثاً عن المعلومة، يتنقّل بين الفنادق والمقاهي مُتعقّباً وكلاء الأعمال الذين ترتبط بهم صفقات الميركاتو في عالم كرة القدم. ظلَّ هذا الشّاب يرابط لساعات في الأماكن التي يرتادها الفاعلون في اللعبة، يُطارد "السّبق الصحفي" لكنه يحرص كذلك على دقّة المعلومات ونقلها بأمانة.

بات هذا الصحفي – الآن - أشهر من نارٍ على علم، ومن المُحال أن يجهلَه كل مُواكبٍ لكرة القدم. يحوز فابريزيو رومانو - الإعلامي الذي لم يتعدّ سِنّه حالياً الـ30 عاماً - ملايين المُتابعين على مواقع التواصل الاجتماعي. تبلغ تغريداته وما ينشره من أخبار كل أنحاء العالم، حتى صار رقماً أساسياً في معادلة سوق الانتقالات في أوروبا وقارات أخرى.

بإعادة شريط سنواته إلى الخلف، وقراءتها بتأمل، يُدرك الإيطالي

جعل العلاقة بين الصحفي والمصدر مهنية صرفة رُبّما يُسرّب إلى هذا الأخير إحساساً بالتعرُّض لـ«الاستغلال» (غيتي).

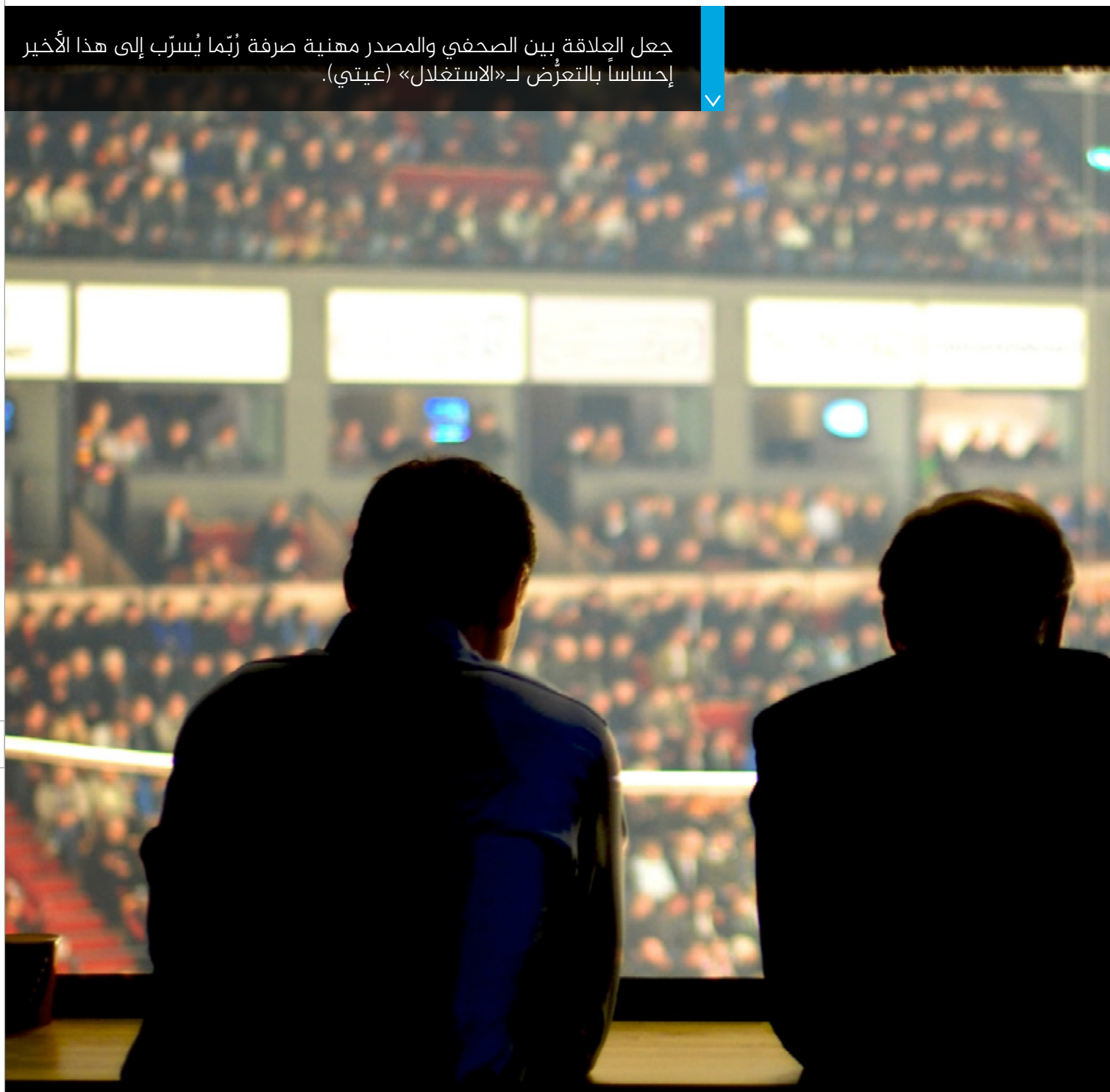

أن المسار كان شاقّاً وطويلاً؛ فبناء شبكة من المصادر ظلّ ولايزال من أصعب التحديات في ميدان الصحافة عموماً وخاصة في الإعلام الرياضي الذي يرتفع فيه تعطّش المُناصرين خلال أي ميركاتو إلى الاطلاع على كل جديد، ورصد تحرّكات الأندية في الاهتمام بهذا اللاعب وانتداب ذاك.

"يسألونني كثيراً عن كيفية وصولي إلى المصادر في مختلف بقاع العالم، إن الأمر مُعقّد للغاية، فأن تحظى بأخبار الميركاتو مسألة ليست سهلة، لكن هناك كلمة مفتاحية في حالتي، هي الاحترام، أن تُكنّ الاحترام للمصادر، وأن تكون دقيقا في نقل المعلومة" (1)، يقول رومانو، ويُفصح هنا عن واحدة من الصّفات التي ينبغي أن يتحلّى بها الصحفي في تعاطيه مع المصادر التي يتفاعل معها.

وبالرغم من ذلك، يبدو نسج علاقات ذات امتداد عند مختلف المتداخلين في الميدان الرياضي شأنه شأن مجالات أخرى عملية متشابكة

ومُركّبة، تحتاج بالقطع إلى ما ذكره رومانو سلفاً، لكنّها تتطلّب كذلك الكثير من الحذر، وتُلزم الصحفي باستنفار كل أدواته لمحاولة ضبط الروابط التي تجمعه بالمصادر، دون أن يُخِلّ بالموازين وينزلق إلى مُنحدرات تتعارض مع أخلاقيات المهنة وما تحثّ عليه في الممارسة الإعلامية.

يَجِد الإعلامي نفسه، عند تنقيبه عن المعلومة، مُحاصراً بحتمية تطوير العلاقات مع المصادر البشرية، فهذه الأخيرة تبقى السّبيل الأساسي لاستقاء المعطيات والأخبار. وإذا كانت تُعتبر وسيلةً لا مفر منها بالنسبة للصحفي في مجال اشتغاله، فإنها تطرح أمامه في الوقت نفسه تحدّيات تُطوّقه بضرورة الالتزام بالمبادئ الأخلاقية للمهنة.

بناءً على ذلك، يُمكننا أن نتساءل عن أهمية المصادر البشرية بالنسبة للإعلامي وكيفية تطويرها؟ وما هي المخاطر التي تُحدق بهذا الأخير عند انخراطه في علاقات مباشرة معها؟ وكيف يَقع الصحفي في فخّ خِدمة أجنداتها والتضحية بِحسّه النقدي والاضطلاع بدوره في التّنوير لصالح المُتلقّي في سبيل العمل على تأمين ديمومة هذه العلاقة لأغراض ذاتية؟

المسافة بين الصحفي والخبر

في مُعترك الحصول على المصادر وضبط العلاقة معها، ثمة قاعدة تكاد تكون ثابتة وهي أساسٌ يجب أن تستند عليه الممارسة الإعلامية، مؤدّاها أن "كل شخص هو مصدرٌ"، والقصد هنا بالطبع المصادر البشرية، التي تزداد أهميتها حيثما كانت قريبة من الحدث أو في قلبه. ومثلما يُمكن أن تأتي وقائع غير مُنتظرة على الصحافة أن تُغطّيها، فهناك مصادر تستمد جدواها من رحم هذه الأحداث أيضا، وتصير ذات خدمات جوهرية من المُحتمل أن تُقدّمها للإعلامي بعدما كانت إلى وقتٍ قريب - قبل أن تستجد النازلة - خارج إطار المُعادلة.

هذا يُفضي إلى ضرورة امتلاك الصحفي للمرونة في علاقاته مع المصادر، فذلك يعني أن يقرأ قبلياً الصّفات الشخصية للمصدر ويحترمها، لكن مع الحفاظ بشكل صارم على المرتكزات الأساسية التي توصي بها قيم المهنة، وهنا يأتي الطابع الإنساني الذي يجب إضفاؤه على الصّلة بين الإعلامي ومنبع المعلومات.

جعل العلاقة بين الصحفي والمصدر مهنية صرفة رُبّما يُسرّب إلى هذا الأخير إحساساً بالتعرُّض لـ"الاستغلال"، نتحدث في هذا الإطار خاصةً عن المصادر التي لا مساعي لها خلف تزويد الإعلامي بالخبر، بل تُدفع إلى ذلك من باب التعاون، ومن هذا المُنطلق تبرز أهمية الصِّبغة الإنسانية للعلاقة وجدواها، حيث تؤمِّن سلاسةً بالغة في تطور العلاقة وسيرها.

يسألونني كثيراً عن كيفية وصولي إلى المصادر في مختلف بقاع العالم، إن الأمر مُعقّد للغاية، فأن تحظى بأخبار الميركاتو مسألة ليست سهلة، لكن هناك كلمة مفتاحية في حالتي، هي الاحترام، وأن تكون دقيقا في نقل المعلومة.

يقول رومانو في هذا الصّدد: "يجب عليك أن تكون في تواصل مستمر مع الأشخاص، وأن تتجنّب ذلك فقط في فترات الميركاتو حينما تحتاج المعلومة، بل أيضا في شهور مثل مارس وأبريل"، ويُشدّد الصحفي الإيطالي كذلك على ضرورة اللقاء المباشر مع الأشخاص الذين يُشكلون مصادر المعطيات، بقوله: "أحاول إذا سافرت لمباريات دوري أبطال أوروبا الالتقاء بالمصادر، أو إذا جاؤوا إلى ميلانو، نحاول تناول الغداء أو احتساء كوب قهوة معا. إنه لأمرٌ مهم أن تُواصل العلاقة وتُطوِّرها مع تعاقب الوقت".

الهامش الذي يحظى به الصحفي في البحث عن مساحات لتطوير روابطه بالمصادر لا يُعفيه من مسؤولية احترام القواعد الأساسية للمهنة، فتجاوز المسافة التي ينبغي أن يحتفظ بها الإعلامي مع كل الأطراف قد يمسّ استقلاليته، وإذا ما بالغ في وضع الجُرعة الإنسانية في هذه العلاقات، فإنه يصير على الأرجح عُرضة

لخِدمة أجنداتها خضوعاً لطبيعة الصّلة وحجم الْقرب الذي يجمعه بهذه المصادر.

التحدّيات التي تطرحها العلاقات مع المصادر بالنسبة للصحفي، تكاد تتَّسم بـ"الكونية"، إذ إنها لا تقتصر جغرافياً على دولة أو قارة أو منطقة بعينها، بل بوسعك أن تُلاحظ امتدادها المجالي في معظم المدارس الإعلامية وبِقاع العالم. ويظل العالم العربي بدوره مشمولاً بهذه الإشكالات، التي تُحرّف العلاقات بين الصحفي والمصدر عن مسارها المهني والسليم.

سوء إدارة المصادر

من المُجحف الجزم بأن كل علاقة تنطوي على جانب إنساني بين الصحفي والمصدر مصيرها تشابك المصالح والقفز على الخطوط الحمراء، إذ بمقدور الإعلامي أن يتحكَّم في هذه الصّلة إذا ما حصَّن بِعناية أخلاقيات المهنة. في المقابل، ثمة علاقات يغيب عنها الحسّ الإنساني، لكنها تتضمّن أساساً مصلحياً بين الطرفيْن، ويتم بينهما تبادل منفعي سواء بصيغة مادية أو عينية.

تُحاط طبيعة العلاقة بين المصدر والصحفي بحساسية بالغة، وكما يُمكن أن تُفرز تواصلا مهنياً وانسيابياً يخدم المجتمع ويؤدّي مهمة الإخبار في سبيل المصلحة العامة، من المُحتمل كذلك أن تُسقط الجِهتيْن في المحظور، إذا لم يُقدّرا أين تنتهي حدود المساحة المُتاحة لهما.

في سنة 2013، أنهت جريدة "لوس أنجلوس تايمز" مهام جيسون فيلش، أحد صحفييها الاستقصائيين، بعدما رصدت "علاقة غير مهنية" لم تُفصّل في الأسباب بدقّة بينه وبين مصدرٍ يُشكّل طرفاً في تحقيق اشتغل عليه الإعلامي، والذي ظهر أنه يتضمّن عدة مغالطات، عقب اتهام "كلية الفنون الليبرالية الأمريكية" بعدم التبليغ عن "27 حادثة اعتداء جنسي مزعوم" وقعت داخل الحرم الجامعي.

انتصرت الصحيفة الأمريكية لمبدأ الإنصاف ونشرت مقالا تصحيحياً لاقتناعها بالتوضيحات التي توصّلت بها من الكلية (2)، كما أنها قدّمت اعتذارها لقرائها، وأوضح ناشرها ورئيس تحريرها آنذاك، دافان ماهاراج، بصرامة وبعيداً عن التساهل، أن العلاقة التي نشأت بين فيلش والمصدر "كانت غير ملائمة وعدم الإفصاح عنها في وقت سابق (مُبكّر) يشكل زلة مهنية من النوع الذي لا يمكن لأي مؤسسة إخبارية تحمُّلُه"، وقد كُشفت هذه المعطيات استنادا لاعترافات الصحفي بنفسه.

«من السّهل أن تقول إن الصحفيين والمصادريجب ألا ينصهروا، لكن بصفتهم بشراً، من المستحيل ألا يفعلوا ذلك»(غيتي).

على الصعيد الإقليمي، وفي المنطقة العربية بالتحديد، لم تتوفَّر بعد في جزء عريض من الممارسة الإعلامية شروط النّضج مثل المدرستيْن الأمريكية والأوروبية؛ لذلك من الطبيعي أن تُرصَدَ انزلاقات في هذا الشأن، بين صحفيين ومصادر نسفوا القواعد المهنية. يقول أيوب البصري، صحفي رياضي مغربي، في هذا المضمار: "العلاقة بين المصدر والصحفي في العالم العربي هي في أغلب الأحيان مبنية على المصلحة فوق كل شيء، أتحدث عن الأغلبية ولا أعمّم، فالإعلامي من جهة لا يأبه بالجانب المهني في هذه الصّلة، والمصدر من جهة ثانية يعتبر الطرف المقابل أداةً لتلميع الصورة وترويج الدعاية".

ويُتابع البصري في حديث لـ"مجلة الصحافة" قائلاً: "الاستثناءات التي تحدّثت عنها يُمكن تصنيفها في خانة العلاقات الإنسانية السليمة القائمة على الاحترام، والتي نجد فيها القواعد المهنية والتزام كل طرف بالحدود الأخلاقية المرسومة له".

من جانبه، يعتبر إسماعيل محمود، صحفي رياضي مصري، أن التعاطي مع المصادر يختلف بين إعلامي وآخر داخل العالم العربي، ويقول في تصريح لـ"مجلة الصحافة": "أعتقد أن الأمر يختلف من صحفي إلى آخر، ومن مصدر لآخر أيضًا، للأسف هناك عدد لا بأس به من الصحفيين الآن يقومون بترجيح كفة المصدر على حسابهم للوصول لمكاسب مادية ليس إلا".

"يُمكن أن يُفضل الصحفي ترجيح كفة مصدر على حساب نفسه لرغبته في الحفاظ على علاقته مع ذلك المصدر، لكن أحياناً قد يفقد الصحفي مصداقيته مع نفسه ومع القراء"، يُضيف المتحدث نفسه، ويُحيل هذا إلى بعض الحالات التي يجب على الإعلامي أن يظل فيها صامداً رغم إغراءات المصدر، وألّا ينجرف مع تيارها أو يخضع لما يُمليه الطرف الآخر في المعادلة، رغم حاجته الماسة إلى المعلومات والأخبار من المصدر، فعندها يُمكن اللجوء إلى جهات أخرى وتنويع شبكة المصادر.

يجب عليك أن تكون في تواصل مستمر مع المصادر، وأن تتجنّب ذلك فقط في فترات الميركاتو حينما تحتاج المعلومة، بل أيضا في شهور مثل مارس وأبريل».

الميثاق الأخلاقي

الحفاظ على مسافة مُعيَّنة مع المصدر، ليست مُسلَّمة أو رُكنا ثابتاً يحظى بالإجماع في الحقل الصحفي، وإنما هناك من يُعارض هذه القاعدة، ويُنتج سجالاً بين تياريْن داخل الممارسة الإعلامية. في سنة 2011، أصدرت اللجنة الاستشارية للأخلاقيات بالرابطة الكندية للصحفيين تقريراً تناولت فيه هذه الإشكالية (3)، وطرحت فيه سؤالاً جاء كالتالي: "متى تكون العلاقة وثيقة جدا (بين الإعلامي والمصدر) بحيث يمكن أن تؤثّر على كيفية تعاطي الصحفيين مع الأخبار؟" (4)

صاغ هذا التقرير ثلاثة أساتذة للإعلام، ورسموا الحدود التي يُمكن أن يستشعر من خلالها الصحفي بأنه خرق المسافة المُحدّدة له في علاقته بالمصدر وأصبح قريباً منه أكثر من اللازم، كما أجملوا هذه المؤشرات في انتهاك الحياد وتضارب المصالح وغيرهما، لكن المُلفت أن صحفيين عقّبوا على هذه المبادئ وطرحوا سؤالا يبدو أكثر إلحاحا: "المصادر ليست مجرد مصادر، إنهم بشر، ونادرًا ما تقتصر التفاعلات بين الناس على نقل المعلومات في اتجاه واحد فقط".

لكن رغم ذلك، يظل الميثاق الأخلاقي أساسياً في هذا الجانب، ويقول غرايم سميث، مراسل صحيفة "ذا غلوب وميل" سابقاً: "أعتقد أن الصحفي يحاول دائماً الاقتراب من عناصر المواضيع التي يشتغل عليها، لكن هذا لا يعني أن ينخرط في ممارسات حميمية مع من يُغطّيهم مهنياً"، ويتقاسم الإعلامي الكندي سكوت وايت ذات الطرح، بقوله: "من السّهل أن تقول إن الصحفيين والمصادر يجب ألا ينصهروا، لكن بصفتهم بشراً، من المستحيل ألا يفعلوا ذلك، وهذا لا يمنع من اعتماد الإعلامي لبعض الإرشادات في علاقته مع المصدر".

في الكثير من الأحيان، يعتقد المصدر أنه يملك سلطة وسطوة أكبر من الصحفي، ويتماهى هذا الأخير كذلك مع هذا الاعتقاد، خاصة إذا كان الطرف الآخر نجما ساطعاً في المجال الرياضي مثلاً أو فاعلاً مؤثرا، لذلك يحرص

فابريزيو رومانو الذي أصبح أشهر صحفي متخصص في سوق الانتقالات بفضل علاقاته مع اللاعبين والوكلاء (تصوير: ستيفن مكارثي - غيتي).

الإعلامي على ديمومة هذه العلاقة حتى لو كلّفه ذلك حِسّه النقدي تُجاه المصدر وفق ما تقتضيه واجبات مهنته، بل ينزع في بعض المناسبات إلى تبنّي كل مواقف وأطروحات وآراء هذا الأخير.

يُبرز الصحفي المستقل، جون لورينك، هذه الإشكالية التي تلف عُنق الكثير من الإعلاميين في موازين العلاقات التي تجمعهم بالمصادر، ويقول: "تُريد الوصول إلى صُناع القرار، لكنهم لن يمنحوك هذه الميزة إذا كُنت تكتب دائماً أشياء سيئة عنهم".

وكمِثال يُترجم تبنّي الإعلامي لروايات المصادر سواء كانت غير مكشوفة أو علنية، لأغراض مهنية مرتبطة بالسعي لضمان استمرار العلاقة، بما يُتيح للصحفي الحصول على السّبق من خلال ما هو خبري أو حواري، يُمكن التوقف عند حالة الإعلامي بيرس مورغان، الذي أجرى حواراً ذاع صيته مع اللاعب كريستيانو رونالدو، قبل بضعة أسابيع، غير أن اللافت هو أن رجل الإعلام البريطاني تماهى مع مواقف النجم البرتغالي ودافع عنه في أكثر من مُناسبة (5)، موجها أسهم انتقاده لكل من يُهاجم كريستيانو أو يتحدث عنه بسوء حتى لو كان ذلك من مُنطلق نقدي.

رُبّما يغيب الإجماع من طرف الفاعلين في الحقل الإعلامي على حجم المسافة التي يجب أن تفصل الصحفي عن المصدر، لتداخل المهني مع الإنساني، لكن الثّابت أن ذلك متوقّف على مدى الالتزام بالميثاق الأخلاقي المُتعارف عليه والمؤطِّر للممارسة الإعلامية، وهذا لا يُضاهيه أي سبق صحفي أو مكاسب قد تُجنى من العلاقة، فكل ذلك يمكن تعويضه باستثناء المصداقية التي تظل الرأسمال الأساسي للصحفي وعُنصر الجذب الأول لمصادر أخرى قد تكون أكثر مهنية من تلك التي فُقدت بسبب رفض الخضوع لإملاءاتها.

المراجع:

1)/ https://www.skrill.com/en/skrill-news/football-news/fabrizio-romano-secret-football-clubs/

2)/ https://www.latimes.com/local/la-me-editors-note-20140315-story.html#axzz2wAgvluT3

3)/ https://j-source.ca/how-do-you-know-if-youre-too-close-to-your-source/

4)/ https://caj.ca/wp-content/uploads/caj_ethics_report_how_close_is_too_close.pdf

5)/ https://www.instagram.com/p/Cl_1CLjlz40/

علمتني تغطية مونديال قطر «التحقق حتى من رواية أمي»!!

نوا زافاليتا / ترجمة: سحر وفقا

قبل بداية مونديال قطر 2022، قادت الصحافة الغربية حملة غير مسبوقة على دولة قطر، لكن النزول إلى الميدان جعل مؤسسات كبرى تراجع تغطياتها. الصحفي المكسيكي نوا زافاليتا الذي، بسبب تلك التغطية، كان يتوقع «جلده في الساحة العامة» يسرد كيف إن تجربته في قطر بينت له تهافت الصحافة الغربية.

ما إن انطلقت فعاليات كأس العالم لسنة 2022 حتى تهاوت كل الأساطير والصور السلبية التي كانت تروج عن قطر وعن الثقافة الإسلامية. لقد استطاع المشجعون الأرجنتينيون والمكسيكيون والمغاربة الاحتفال بأهداف فرقهم بخلع قمصانهم داخل الملاعب، تاركين صدورهم عارية، صادحين ملء حناجرهم، دون أن يتم جلدهم في الساحة العامة للكورنيش أو الويست باي (منطقة الخليج الغربي)، كما تكهن نذيرو الشؤم. وقد نقلت محطات التلفزيون والمنصات الرقمية الأرجنتينية والإسبانية والإكوادورية والبرازيلية والمكسيكية واالكوستاريكية فيديوهات انتشرت كالنار في الهشيم للاحتفالات الشعبية والكرنفالات الأصلية التي أطلقها مشجعو بلدانهم على امتداد شواطئ كتارا وفي جنبات الأزقة الصاخبة لسوق واقف، كما في وسط الدوحة والدروب الجديدة والتجارية لمدينة لوسيل.

أما سيلفيات المشجعين التي تجمع بين القادمين من أمريكا اللاتينية والمسلمين، وبين العرب والأفارقة، فقد أمطرت الفضاء الرقمي، وشكلت صدمة ثقافية كبيرة بالمفهوم الإيجابي للكلمة؛ كما كانت فرصة لتبادل الخبرات يجب الحفاظ عليها على المدى البعيد. سيكون علينا حضور العديد من بطولات كأس العالم حتى يتسنى لنا تثمين هذه التجارب؛ فمن النادر رؤية المسلم الأكثر تدينا، وهو يرتدي قميص الرقم 10 الذي يحمله ليونيل أندريس ميسي، ويلوح بعلم الأرجنتين مثلا، أو مشاهدة تاجر عربي في سوق واقف اسمه محمد مرتديا قميص "تشاكي" لوزانو.

كنا نتخيل أننا أمام دولة التحريم والرقابة والقمع، وأن المنع يطال شرب الجعة وإلقاء نظرة استلطاف اتجاه امرأة، بل وحتى استنشاق الهواء. بيد

أن الواقع غير ذلك تماما، فقد استقبلتنا دولة قطر بأذرع مفتوحة وبثقافتها المستجدة وبكثير من الإخاء؛ ومن قام بجولة داخل أروقة متحف قطر الوطني سيدرك كنه قولي.

لقد استطاع المشجعون الأرجنتينيون والمكسيكيون الاحتفال بأهداف فرقهم بخلع قمصانهم داخل الملاعب، تاركين صدورهم عارية، صادحين ملء حناجرهم، دون أن يتم جلدهم في الساحة العامة للكورنيش كما تنبأت بعض وسائل الإعلام.

وستخلد الفيديوهات الواسعة الانتشار لبعض الأرجنتينيين وهم ينشدون بصوت واحد: يا شباب، ها قد ثار حماسنا "مرة أخرى" فيما يشبه نداء حرب أطلقوه وهم على متن عربة غولف يقودها مسلمان اثنان بمتعة كبيرة، لكن تبدو عليهما علامات الحيرة والخوف من حركية العربة التي تتراقص على نحو خطير ينذر بقرب انقلابها. ناهيك عن الفيديو الذي يوثق لمكسيكيين في سوق واقف وهم يحملون عربيا ويرفعونه عاليا، في محاكاة للعرف الاحتفالي للأعراس الذي يقضي بأن يشبك أصدقاء العريس أيديهم ليستلقي عليها العريس ثم يلقون به في الهواء. كان لي بدوري نصيب من الدهشة وأنا أحضر مباراة المكسيك وبولندا في ملعب 974، حيث فوجئت بطفلةعربية تطلب مني قناعي الشخصي للري ميستيريو، حتى يتسنى لها التقاط صورة للذكرى مع أسطورة المصارعة المكسيكي.

كنا نتخيل أننا أمام دولة التحريم والرقابة والقمع، وأن المنع يطال كل شيء، حتى استنشاق الهواء (تصوير: عمر دلش - رويترز).

عـلاوة علـى السـعودي الـذي كان يسـجل فيديـو لـه علـى إنسـتغرام وهـو يتعلـم نطـق عبـارة "اللعنـة علـى منتخـب كلـوب أمريـكا" باللغـة الإسـبانية، وهـو أحـد أكثـر الأنديـة المكسـيكية نبـذا فـي أمريـكا الشـمالية، وقـد تعالـت كثيـر مـن الضحـكات مـن حولـه. وكمـا قـال عـازف الـروك المكسـيكي، أليكـس لـورا، فالأحجـار تلتقـي عندمـا تـدور، وهنـا فـي الدوحـة ووسـط الصحـراء التقـت ثقافتـان مختلفتـان وتعانقتـا فـي تـآخ ومـودة.

سـينعقد المونديـال المقبـل فـي ثـلاث دول عظمـى. ومـع ذلـك أعتقـد أن التـنظيم فـي قطـر لـم تشـبه شـائبة، توفـرت لنـا كل وسـائل الراحـة والتسـهيلات اللازمـة للقيـام بالمهـام المنوطـة بنـا. مونديال قطـر سـيخلد بأذهاننـا.

أمـا الوجـه الآخـر للعملـة، فقـد كان المشـهد الفريـد للسـياح وهـم ينتظمـون فـي طوابيـر ضخمـة لطلـب الشـاورما أو دجـاج كورمـا أو بوراتـا أو سـمك وغيرهـا مـن الأطبـاق العربيـة والهنديـة والشـرقية ممـا يتعـذر علـى الثقافـة الغربيـة إدراكهـا، لكنهـا سـرعان مـا تتفتـق عـن خليـط مـن المذاقـات الممتعـة عنـد تناولهـا. وبشـيء مـن حنيـن الـذوق انتشـرت علـى الصفحـة الفيسـبوكية الموسـومة بـ"مكسـيكيون متجهـون لقطـر" تعليقـات كثيـرة مـن قبيـل: "لـم يخطـر بالبـال أنهـم نهمـون لتنـاول الشـاورما". فـي حيـن حصـدت الأرجنتيـن نجمتهـا الثالثـة فـي عقـر الصحـراء العربيـة علـى حسـاب فرنسـا المقاتلـة، وقـد سـمعتُ أصواتـا صحفيـة مـن أمريـكا اللاتينيـة تؤكـد علـى أن أفضـل نهائيـات كأس العالـم قـد لعبـت يـوم 18 ديسـمبر/ كانـون الأول 2022 فـي لوسـيل. فـي نظـري، هـذه تصريحـات مبالـغ فيهـا، لكننـي أجـزم أنهـا أكثـر النهائيـات دراما وحماسـا، الأكثـر عنـاء والأكثـر بثـا ومشـاهدة فـي العالـم بأسـره، لكنهـا ليسـت الأفضـل حتمـا. فمثـل هـذه التصريحـات مـن شـأنها أن تثيـر حفيظـة المكسـيك سـنة 1986، جنـوب أفريقيـا فـي 2010 أو غيرهـا مـن بطـولات كأس العالـم التـي نظمـت علـى مـدى نصـف قـرن. وبخـلاف ذلـك، فأنـا أعتقـد أنهـا أفضـل نسـخ كأس العالـم علـى مـر التاريـخ: 64 مبـاراة فـي ثمـان ملاعـب مختلفـة حيـث تـم ترشـيد العـروض والأهـداف، اللهم بعـض الاسـتثناءات. فقـد رصـدت تجهيـزات مـن الدرجـة الأولـى وتغطيـة لفعاليـات المونديـال علـى قنـوات الفيفـا ومؤسسـات إعلاميـة قطريـة علـى المباشـر وكـذا التغطيـة التـي حظيـت بهـا بعـض المهرجانـات الشـعبية التـي تلـت كل مبـاراة.

وقـد حظيـت وسـائل الإعـلام بامتيـازات مرئيـة وسـهولة فـي الوصـول للملاعـب: ولـوج سـريع مـن ممـرات الملاعـب للمقاعـد المحـددة، ماسـحات ضوئيـة فعالة حالـت دون نسـخ أو تزويـر تذاكـر

سقطت الكثير من أحكام القيمة التي رسمها الإعلام الغربي عن قطر (رويترز).

المباريات، تشوير دقيق ليجد كل مشجع المكان المخصص له، في أجواء استثنائية لكل ملعب على حدة.. صحيح أنه صادفتنا بعض الحجارة على الطريق والمسارات الماراثونية بين الملاعب ومحطات المترو والباص التي كان يمكن تجويدها عبر لوجيستيك إدارة المرور القطرية، لتصل المركبات في الوقت المحدد ولتكون أكثر فاعلية، وأن يتم تطويق المتطوعين لتجنب الطوابير الثعبانية والملتوية للوصول إلى المترو، الذي يصادف أنه فارغ. وحسب شهادة ليو نولي، وهو صحفي في جريدة لاجاسيتا دي توكومان، وهي الأكثر تأثيرا في منطقة شمال الأرجنتين، وبعد متابعته لتغطية السقوط المريب لمنتخب لأرجنتين في مواجهة السعودية وصولا إلى مباراته التي تحبس الأنفاس ضد فرنسا، فقد أكد أن اللوجستيك الذي توفر لوسائل الإعلام كان من الروعة بمكان وأن الظروف الجغرافية لقطر سهلت عمله. يقول: "لقد كان كأس عالم في متناول اليد. وهو ما سيخلد في أذهاننا نحن الصحفيون. سينعقد المونديال المقبل في ثلاث دول عظمى. ومع ذلك أعتقد أن التنظيم في قطر لم تشبه شائبة، توفرت لنا كل وسائل الراحة والتسهيلات اللازمة للقيام بالمهام المنوطة بنا.. سيكون من الصعب تكرار ذلك".

"كنت أؤرخ ليوميات المونديال على فيسبوك، وبعض التعليقات الساخرة لزملائي كانت توصي بعدم الخروج عن السيناريو الغربي لئلا أجلد هنا. ليس هنالك كذبة أكبر من هاته."

لخص صديق إسباني الأمر على أحسن وجه قائلا: "لم يعتقل ولا إنجليزي واحد خلال المونديال، أظن أن منع الكحول في الملاعب كان إجراء حكيما". والحال أن الكحول كان متاحا للأجانب مع وجود شرط جزائي يسمى "ضريبة الخطيئة"، حيث يسمح للمكسيكي والإسباني

مثلا شرب الخمر شريطة دفع 15 دولار مقابل كل جعة. أكيد أن هناك من سيتذمر بحجة أن مونديال قطر كان الأغلى والأسوأ في التاريخ، لكن إن نحن قمنا بتقييم الفرجة والسِلم الاجتماعي ووضعناهما فوق اعتبارات الرذيلة، فهذه النسخة كانت الأفضل بدون منازع. كنت أؤرخ ليوميات المونديال على فيسبوك، وبعض التعليقات الساخرة لزملائي كانت توصي بعدم الخروج عن السيناريو الغربي لئلا أجلد هنا. ليس هنالك كذبة أكبر من هاته. فعبر منصة غوغل للترجمة تمكنت من الانخراط في محادثات شيقة عن كرة القدم، وعن الطبخ والسياحة مع عرب ومسلمين، كما ظفرت بعديد من الصداقات هنا.

لقد لقنتني دولة قطر درسا مهما، ففي الصحافة يجب تحري صحة المعلومات. سبق للكولومبي فيليبي ريستريبو بومبو أن قالها: إذا أخبرتك أمك أنها تحبك، تحقق من ذلك.

فازت الأرجنتين بكأس العالم، وكما لو أننا بصدد مشاهدة أطوار فيلم، فقد نقلوا مباراة النهاية لأقصى حدود الإثارة. لقد فعلها ليونيل أندريس ميسي، وهو الذي كان لديه مستحقات عالقة مع مواطنيه، مذكرا العالم أن الفوز بكأس العالم يتأتى عبر تسجيل الأهداف، وبذلك قاد فريقه إلى المجد.

لقد لقنتني دولة قطر درسا مهما، ففي الصحافة يجب تحري صحة المعلومات. سبق للكولومبي فيليبي ريستريبو بومبو أن قالها: "إذا أخبرتك أمك أنها تحبك، تحقق من ذلك". وهذا بالضبط ما قمت به، فقد قدمت إلى قطر للقيام بتجربة ميدانية وللتحقق بنفسي من مجريات المونديال بكل التجارب التي تنطوي عليها، وسأغادر وأنا مندهش بشكل إيجابي. ومن جهتي لم يبق لي غير شكر دولة قطر وأن أتمنى أن تتمكن من استضافة الألعاب الأولمبية قريبا.

ثمة جوانب كثيرة يمكن انتقادها في مونديال قطر لكن لا يمكن أن ترقى إلى حد ما صورته الصحافة الغربية (تصوير: عمر دلش - رويترز).

الإعلام وقضايا الطفولة.. انتهاكات أخلاقية ومهنية مع سبق الإصرار

نهلا المومني

تثير التغطية الصحفية لقضايا الطفولة أسئلة مهنية وأخلاقية في مقدمتها انتهاك مبادئ مواثيق الشرف. في الأردن، ركزت الكثير من وسائل الإعلام على الإثارة دون حماية حقوق الأطفال المحمية بقوانين دولية، بل إنها تخلت عن دورها الرقابي في متابعة النقاش حول قصور المنظومة التشريعية الضامنة لكرامتهم.

تنطلق العديد من التغطيات الصحفية والإعلامية في الأردن لقضايا الطفولة من إطار جاذب للجمهور، قادر على خلق تعاطف عام من شأنه استقطاب مزيد من القراء والمشاهدين، في الوقت الذي يغيب فيه عن هذه التغطيات الالتزام بمبادئ ميثاق الشرف الصحفي والإعلامي وتجعل الصحفي عرضةً للملاحقة القانونية.

من جانب آخر تغيب الرؤية والنظرة الحقوقية عن الإحاطة بجوانب قضايا الطفولة لترتكز على تعزيز النظرة الرعائية للطفل بعيدا عن الجانب الحقوقي الذي ينبع من إطار مسؤوليات والتزامات دولية ووطنية محددة تقع على عاتق مؤسسات الدولة ذات العلاقة، فلا تضيف لقضايا الطفولة إلا مزيدا من صور ومقاطع تجعلهم عرضة للتنمر في محيط اجتماعي لا ينسى، وتضع وصمة على جبينهم لتبقى راسخة في أذهانهم وتتكرر عند الضغط على بضعة أزرار.

تغطيات مهنية بنكهة حقوقية

يتابع الإعلام قضايا الفئات التي تتعرض للاستغلال كالأطفال المتسولين والأطفال العاملين (عمالة الأطفال). وفي العديد من الحالات يتم إجراء مقابلات مع هذه الفئات مع الإشارة إلى أسمائهم وإظهار صورهم دون الحصول على موافقة أولياء أمورهم وغير ذلك من تجاوزات مهنية في مخالفة واضحة لميثاق الشرف الصحفي

وميثاق الشرف الإعلامي اللذين أكدا على واجب الإعلامي أو الصحفي في حماية الأطفال وعدم مقابلتهم أو التقاط صور لهم دون موافقة أولياء أمورهم أو المسؤولين عنهم أو نشر ما يسيء إليهم أو لعائلاتهم، ودون إدراك أيضا من قبل من تتم مقابلتهم للنتائج طويلة الأمد لمثل هذا النوع من التغطيات حتى في حالة الحصول على الموافقة.

تنتهي التغطية عند هذا الحدّ، وتبقى الصورة المخزنة بين أجهزة الأنظمة المعلوماتية التي تحتفظ بذاكرة طويلة الأمد شاهدةً على واقع هؤلاء الأطفال ووصمة عار تلاحقهم، ليطرح التساؤل الأهم: هل ساهمت وسائل الإعلام عبر هذه التغطيات في إحداث تغيير أو على أقل تقدير في تحريك ما هو ساكن؟

هل سلط الإعلام الضوء على منظومة تشريعية قاصرة ما زالت تساهم في استغلال الأطفال اقتصاديا من خلال التسول؟ فبالرغم من تعديل قانون الاتجار بالبشر واشتماله على جريمة التسول المنظم لكنه لم يعرف هذه الجريمة ولم يبيّن صورها وفق الأساليب المُستحدثة لها كالتّستر بالتّسول عبر عرض السّلع زهيدة الثّمن وهي الظاهرة الأكثر انتشارا في الأردن.

وماذا عن غياب التنظيم القانوني والحماية الكافية للأطفال الذين يعملون مع آبائهم دون أجر في قانون العمل، حيث إن التعريف القانوني لمفهوم العامل كما

هناك ضعف لدى الصحفيين في الإحاطة بالقوانين المرتبطة بحماية الأطفال (تصوير: ماجا هيتيغ - غيتي).

ورد في القانون لا ينطبق على هذه الفئة، وما يترتب عن ذلك من نتائج قانونية تتمثل في عدم وجود الإجراءات والعقوبات الكفيلة بعدم استغلال الأطفال من قبل ذويهم.

يغيب عن التغطيات الخاصة بالأطفال الالتزام بمبادئ ميثاق الشرف الصحفي والإعلامي تجعل الصحفي عرضةً للملاحقة القانونية.

لا ينتهي المشهد هنا، حيث يلعب الأطفال دور البطولة عند قيام بعض الأفراد أو المؤسسات بتقديم مساعدات للعائلات خاصة في مناسبات معينة مثل شهر رمضان المبارك أو لغايات إظهار الأعمال الخيرية التي تقوم بها بعض الجمعيات الخيرية.

وفي مشاهد أخرى يتم إلقاء الضوء على ضيق الحال الذي تعيشه بعض الأسر وأطفالهم أو وجود أطفال من ذوي الإعاقة لديهم فيتم إظهار حياتهم الخاصة وتفاصيلها اليومية، وهو الأمر الذي لا يدرك الطفل نتائجه إلا لاحقا لدى تعرضه للتنمر في محيطه أو في إطار مدرسته، أو عندما يقف على حقيقة أن هذه التغطيات أخذت أبعادا لا حصر لها على مواقع التواصل الاجتماعي، وكلٌ يستثمرها وفقًا لما يخدم عمله أو زيادة نسب المشاهدة وغيرها، ليبقى الطفل وحيدا موصومًا اجتماعيا وما يرافق ذلك من أضرار نفسية ومعنوية تستمر مدى الحياة.

ومرة أخرى يغيب النهج الحقوقي في تغطية قضايا الأطفال فلا يتم ربط أوضاع هؤلاء الأطفال بمدى إنفاذ وتفعيل تشريعات هامة كقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مثلًا، ومدى الالتزام بما نصت عليه الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأين تكمن التحديات في سبيل تنفيذ هذه الالتزامات.

تغطيات معمقة لقضايا الطفولة

شهد الأردن جدلًا واسعًا في الآونة الأخيرة قبيل إقرار قانون حقوق الطفل الذي دفعت به الحكومة إلى مجلس النواب بعد مرور ما يقارب 24 عامًا على وضع المسودة الأولى منه. رافق هذا الجدل حملة انتقاد مجتمعية حادة قادها بعض المؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي أغرق الجمهور في سيل من المعلومات المضللة والمغلوطة حول القانون ونشوء وعي جمعي يعتقد أن من شأن إقرار هذا القانون إخراج الأطفال عن إطار المنظومة الدينية والعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية.

هذه الحملة لم يقابلها بالقدر نفسه تغطية إعلامية معمقة لقضايا الطفولة التي تستوجب أن يقر القانون من أجلها، ولم يتم اعتماد منهجية أو سياسة واضحة قائمة على تعزيز وجود هذا القانون من خلال معطيات وأرقام قادرة على تمكين الأفراد من تشكيل مواقف وتبني آراء قائمة على معلومات وحقائق تحل مكان الهجمة الشرسة التي واجهها القانون.

أبرز ما جاء به القانون والذي سيشكل إقراره نقلة نوعية في هذه المسارات، النص على وجوب تأمين الأطفال صحيا وكذلك إقراره وبشكل صريح على وجوب وضع حد للتسرب المدرسي ووضع آليات تنفيذية لإعمال ذلك وفي الوقت ذاته أورد عقوبات على من يساهم في تسرب الأطفال، الشيء الذي كان غائبا عن المنظومة التشريعية الوطنية والذي ساهم إلى حدّ كبير في زيادة أعداد المتسربين من الطلبة في أنحاء المملكة كافة.

تجرى مقابلات مع الأطفال بالإشارة إلى أسمائهم وإظهار صورهم دون الحصول على موافقة أولياء أمورهم وغير ذلك من التجاوزات المهنية.

في هذا السياق، غاب عن غالبية التغطيات الإعلامية والتقارير الصحفية المتخصصة إيراد الأرقام التي من شأنها أن تجعل الجمهور يقف على واقع الحال، وعلى الفجوة بين

ما هو قائم وما يجب أن يكون؛ فلم تعمد هذه التغطيات إلى تقديم معلومات أو أرقام حول عدد الأطفال المتسربين من المدارس في الأردن في السنوات الأخيرة وخاصة خلال جائحة كورونا. ولم تقم، بالنتيجة، بالإشارة، إلى آلية اشتغال القانون على الحدّ من هذه الأعداد وإعادة الأمور إلى نصابها.

كما لم تعمد وسائل الإعلام إلى بيان عدد الأطفال الذين لا يتمتعون حاليا بالرعاية الصحية والأعداد المتوقعة للأطفال الذين سيستفيدون من إقرار قانون الطفل والذي سيجعل التأمين الصحي واجبًا والتزاما على الدولة؛ أيّ أنّ الغالبية العظمى من وسائل الإعلام لم تقم بواجبها الأساسي، وهو الوفاء بحق الجماهير في المعرفة ليتمكنوا من بناء المواقف وتبني الآراء.

وفي الوقت الذي كانت خلاله الحكومة تروج للقانون وتسعى لإقراره قبل انتهاء الدورة القائمة لمجلس النواب آنذاك، لم تكن التغطيات المعمقة المساندة لعملها موجودة بالقدر الكافي والكيفية اللازمة لمواجهة الضغط الشعبي الذي كان يهدف إلى عدم تبنيه ابتداء وردّه من قبل مجلس النواب.
في نهاية المطاف، تمّ إقرار القانون مع إجراء تعديلات عليه واستمرار التخوفات المجتمعية من تطبيقه، وهنا لم يعد يحظى قانون حقوق الطفل بالتغطية اللازمة بعد إقراره لبيان أهميته ومتابعة إجراءات تطبيقه والمخصصات المالية المرصودة له ومدى تنفيذه على أرض الواقع.

غابت عن غالبية التغطيات الإعلامية والتقارير الصحفية المتخصصة إيراد الأرقام التي من شأنها أن تجعل الجمهور يقف على واقع الحال، وعلى الفجوة بين ما هو قائم وما يجب أن يكون.

إظهار الأطفال أثناء القيام بالأعمال الخيرية يشكل خرقا خطيرا لمعايير المهنة (تصوير: محمد حامد - رويترز).

هناك ضعف لدى الصحفيين في الإلمام بالمنظومة الدولية لحقوق الإنسان (تصوير: جهاد شلباق - رويترز).

معايير دولية لحقوق الطفل ومبادئ توجيهية

التغطيات الإعلامية المتعلقة بالأطفال والتي تخرج عن إطار المهنية والموضوعية لا تنتهك فقط مواثيق الشرف الصحفي، وإنما تخالف كذلك مبادئ حقوق الإنسان والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الأطفال، وفي مقدمتها اتفاقية حقوق الطفل (1) التي أكدت على احترام كرامة الأطفال ابتداء، وأن يولى الاعتبار لمصلحة الطفل الفضلى في الإجراءات التي تتخذ بحق الطفل من الجهات كافة سواء أكانت من سلطات الدولة أم من أي طرف آخر بما في ذلك قطاع الصحافة والإعلام.

"التغطيات الإعلامية المتعلقة بالأطفال والتي تخرج عن إطار المهنية والموضوعية لا تنتهك فقط مواثيق الشرف الصحفي، وإنما تخالف كذلك مبادئ حقوق الإنسان والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الأطفال."

هذه التجاوزات المهنية في تغطية قضايا الأطفال الذين يعدون من الفئات الأكثر حاجة للحماية بالنظر إلى عدم نضوجهم الفكري والنفسي وحاجتهم للحماية في مختلف أنحاء العالم دفعت منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم والتربية (اليونسكو) إلى إصدار مبادئ توجيهية بشأن التغطية الإعلامية الأخلاقية بخصوص الأطفال (2) أكدت خلالها على عدة أمور لا بدّ من أخذها بعين الاعتبار، أبرزها:

-احترام كرامة الأطفال وحقوقهم في الظروف جميعها.

- إيلاء الأولوية للمصلحة الفضلى لكل طفل وقبل أي اعتبار آخر، بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة بمناصرة قضايا الأطفال وتعزيز حقوقهم.

- إيلاء عناية خاصة لحق الأطفال في الخصوصية والسرية وحمايتهم من احتمال تعرضهم للأذى والانتقام، وقد أوردت المبادئ التوجيهية تفاصيل خاصة فيما يتعلق بإجراء المقابلات مع الأطفال.

- عدم نشر قصة صحفية أو صورة قد تعرض الطفل أو أشقاءه أو أقرانه للخطر حتى عند تغيير هويات الأطفال أو حجبها أو عدم استخدامها.

- الحرص على عدم زيادة الوصم الذي يعاني منه أي طفل وتجنب التصنيفات أو الأوصاف التي تعرض الطفل إلى الإساءات -التي تستمر مدى الحياة- أو التمييز أو النبذ من المجتمع المحلي.

في نهاية الأمر ما نحتاجه على أرض الواقع صحافة متخصصة بقضايا الطفولة، تنطلق من نهج حقوقي أيضا وتحرك ما هو ساكن وتضع بذرة التغيير، وتحرص على الدفاع عن قضايا الطفولة، وقبل هذا وذاك حمايتهم من أية انتهاكات أو تجاوزات مهنية.

المراجع:

1) http://hrlibrary.umn.edu/arab/b026.html

2) https://uni.cf/3WifWi6

شيرين أبو عاقلة.. الحضور والغياب

لندا شلش

قبل حوالي نصف عام من الآن، رحلت شيرين أبو عاقلة برصاصة قاتلة من الاحتلال، لكنها لا تزال مؤثرة في المشهد الصحفي الفلسطيني والعربي، ولا تزال تغطياتها الميدانية على مدار سنوات، تشكل درسا مهنيا للصحفيين، ووثيقة تدين الاحتلال إلى الأبد.

لم تغب الراحلة شيرين أبو عاقلة عن حديث الإعلاميين الفلسطينيين منذ استشهادها في الحادي عشر من شهر مايو/ أيار من عام 2022. ينطبق ذلك أيضاً، على أحاديث رواد وسائل التواصل الاجتماعي الذين يتحسرون دائماً على فقدان شيرين من التغطيات شيرين عن التغطيات الصحفية، ومقارنة عملها الميداني بالتغطيات الصحفية الحالية، من حيث الدقة، والمهنية، والالتزام بأخلاقيات العمل الصحفي.

منذ لحظة استشهادها، لم تهدأ الأحداث في الضفة الغربية خاصة في مخيم جنين شمال الضفة الغربية، وهو المخيم الذي تعرّف الفلسطينيون والعرب عليه من خلال تغطيات شيرين وقصصها عنه، أثناء الانتفاضة الثانية عام 2000، حتى ارتبطت بالمخيم وارتبط بها.

حضور رغم الغياب

إن استعادة ذكريات شيرين وتغطياتها الصحفية من قبل الكثيرين هذه الأيام يعود بالدرجة الأولى إلى النموذج الصحفي الذي قدّمته في عملها الميداني، متميزة فيه عن الكثيرين. ويشمل هذا النموذج وجهين: يتمثل الأول في التزامها بأخلاقيات المهنة بأعلى درجاتها دون أن تتخلى عن الحس الوطني تجاه فلسطين وقضاياها. أما الوجه الثاني فهو قربها من الناس وعلاقاتها المتينة بهم خاصة أولئك الذين نقلت قصصهم. بدا ذلك جلياً من خلال التدافع الشديد من قبل الناس للمشاركة في تشييعها، وحالة الحزن التي خلّفتها في كل بيت فلسطيني، محققةً حالة إجماع عام على مهنيّتها، قل نظيرها.

يسرد لنا الصحفي خلدون البرغوثي، من مدينة رام الله، قصة حصلت مع الراحلة أثناء عملها الصحفي، وكانت روتها لطلابها في مساق التقارير التلفزيونية في جامعة بيرزيت قبل سنوات. تدور القصة حول شهيدة فلسطينية نفذت عملية فدائية خلال الانتفاضة الثانية، وحينما عرفت شيرين اسمها توجهت بطاقمها لمنزل الشهيدة. عندما طرقت باب العائلة وجدت الأمور اعتيادية عندهم، لتدرك حينها أن العائلة لم تتلق الخبر بعد؛ ففضلت الابتعاد عن المكان بعد الاعتذار للعائلة عن طرق بابهم نتيجة خطأ في العنوان. هنا، لم تنتهز شيرين الفرصة للحصول على رد فعل الأسرة بشكل حصري لها، ولم تفضل السبق الصحفي على حساب المشاعر الإنسانية، بل آثرت الانسحاب وترك العائلة تتلقى الخبر من غيرها، دون تدخل منها. وهذا يدلل على

ما كانت تتحلى به من أخلاق إنسانية وصحفية في آن واحد، لتجسد بالفعل مقولتها "أنا اخترت الصحافة كي أكون قريبة من الإنسان".

يعتبر خلدون البرغوثي، صحفي في صحيفة الحياة الجديدة، أن قصة شيرين مع عائلة الشهيدة يجب أن تُدرّس لطلاب الصحافة ليس في فلسطين، وحسب، بل في العالم العربي أجمع، و"على كل صحفي يريد أن يحقق النجاح أن يرى في سيرة شيرين أبو عاقلة النموذج، إنسانيا ومهنيا".

إنَّ سردَنا لهذه القصة هدفه إظهار الفرق الشاسع بين شيرين وغيرها الكثير من الصحفيين الفلسطينيين الذين آثروا السبق الصحفي بالصورة والكلمة على مشاعر الناس، والمهنية الصحفية، خلال تغطيات الأحداث الأخيرة في فلسطين تحديداً في نابلس وجنين. فكثيراً، ما تسرع البعض بنشر أسماء وصور الشهداء قبل التحقق من صحة معلوماتهم، لحصد إعجابات على مواقع التواصل الاجتماعي، دون أدنى مراعاة لأخلاقيات المهنة والمشاعر الإنسانية لأهالي الضحايا. وصل الأمر لقيام بعض الصحفيين بنشر اسم شخص على مواقع التواصل على أنه شهيد، ليتبين بعد ساعات أنه جريح، ومعتقل لدى الاحتلال الإسرائيلي.

لو كانت شيرين بيننا الآن وسط التطورات في جنين ونابلس، لكانت التغطية مختلفة وبأبعاد أخرى لهذه الأحداث بصوت شيرين ولمساتها المهنية، وكنا سنكتشف قصصا كثيرة في مناطق الأحداث.

لو كانت بيننا

سألنا عمر نزال، مدير الإعلام في نقابة الصحفيين، كيف ستكون التغطية للأحداث لو كانت شيرين بيننا على قيد الحياة؛ فعاد ليذكرنا بخصال

تأثير شيرين على الصحفيين لم يكن مهنيا فقط، بل حتى إنسانيا وأخلاقيا (تصوير: إيفلين هوكستين - رويترز).

إفلات إسرائيل من العقاب شجعها على استهداف مزيد من الصحفيين (تصوير: عمار عواد - رويترز).

شيرين التي ميزتها عن غيرها من الصحفيين، مما جلعها قريبة ومحبوبة من الجميع.

يقول نزال "لو كانت شيرين بيننا الآن وسط التطورات في جنين ونابلس، لكانت التغطية مختلفة وبأبعاد أخرى لهذه الأحداث بصوت شيرين ولمساتها المهنية، وكنا سنكتشف قصصا كثيرة في مناطق الأحداث".

يتابع نزال بالقول إن الجمهور الفلسطيني بحاجة لتسليط الضوء على زوايا لم ينتبه إليها الإعلام "ولو كانت شيرين على قيد الحياة لانتبهت لتلك الزوايا ونقلتها لنا بكل مهنية وإبداع".

تميزت شيرين بتغطية صحفية بقالب رصين. دون انفعال، دون مبالغة، وبمعلومات دقيقة، ممزوجة بمشاعر إنسانية. بنبرة هادئة تخلو من الانفعال المبالغ فيه، وهذا يعكس المهنية والإنسانية والصدق في المشاعر.

يوافقه الرأي البرغوثي الذي يقول: "سنجد تغطية صحفية بقالب رصين.. دون انفعال، دون مبالغة، وبمعلومات دقيقة، ممزوجة بمشاعر إنسانية... بنبرة هادئة تخلو من الانفعال المبالغ فيه، وهذا يعكس المهنية والإنسانية والصدق في المشاعر".

هذان الرأيان يعبران عن الإجماع العام حول مسيرة شيرين الصحفية، والتي يرى فيها الفلسطينيون وحتى العرب أنها الشخصية الإعلامية التي لن تتكرر، لتظل أيقونة

افتقد المشهد الصحفي العالمي لمسة شيرين أبو عاقلة المهنية الممزوجة بحس إنساني (تصوير: إيفلين هوكستين - رويترز).

الصحافة العربية، والمدرسة التي تعلمت منها العديد من الأجيال.

صك غفران للمزيد

على الرغم من تقديم ملف استشهاد شيرين لمحكمة الجنايات الدولية والتعاطف الدولي الواسع مع جريمة قتلها إلا أن سلطات الاحتلال لم تلتفت لكل ذلك، بل زادت من وتيرة استهدافها للصحفيين الفلسطينيين، خاصة مع تنصل المسؤولين الإسرائيليين من الاغتيال، والتساهل الأمريكي مع الجريمة بما مثلَ صك براءة للجريمة.

> **ما حدث مع شيرين ساهم في انفلات جيش الاحتلال ومواصلة ارتكابه الجرائم دون حساب ولا عقاب.**

وفق تقرير لنقابة الصحفيين الفلسطينيين في الضفة خلال شهر آب/ أغسطس الماضي؛ فإن الاحتلال ارتكب ما يزيد عن 470 اعتداء بحق الصحفيين. تنوعت الاعتداءات ما بين الاحتجاز والمنع من التغطية والقتل المتعمد والاعتقال والاستهداف بالرصاص، حيث اخترقت 35 رصاصة أجساد الصحفيين، إضافة إلى المنع من السفر وغيرها.

تشير سماح نصار، المديرة العامة للإعلام الرقمي في تلفزيون فلسطين الرسمي، إلى أن ما حدث مع شيرين ساهم في انفلات جيش الاحتلال

ومواصلة ارتكابه الجرائم دون حساب ولا عقاب، حيث تعرضت طواقم تلفزيون فلسطين لاعتداءات جيش الاحتلال على الهواء مباشرة، مثل قنص مصور التلفزيون في منطقة "دير الحطب"، لؤي سمحان، والاعتداء على مراسل التلفزيون في قلقيلية شمال الضفة الغربية أحمد شاور، حين صوّب جندي إسرائيلي عليه السلاح بشكل مباشر، فضلاً عن إصابة المصور معتز السوداني بقنبلة صوتية في وجهه.

وترى نصار، أن الخوذة وشعار الصحافة لا يعنيان شيئاً لجيش الاحتلال ومستوطنيه الذين يتعمدون عرقلة العمل الصحفي والاعتداء على الصحفيين الفلسطينيين.

من الواضح تماماً ومن مجريات الميدان، أن اغتيال شيرين أبو عاقلة كان مخططاً له بهدف ترويع الصحفيين الفلسطينيين، لكن الواقع مختلف، إذ إن كتم صوت شيرين للأبد دفع الصحفيين لتحدي الاحتلال أكثر وبجرأة أكبر، وهذا ما تعكسه التغطيات الإعلامية في المناطق الساخنة بالضفة الغربية، كما يجري في مدينة نابلس التي تشهد مؤخراً اقتحامات إسرائيلية متتالية واستهداف للمقاومة الفلسطينية فيها.

أما صوت شيرين الحزين وتغطياتها ذات المهنية العالية، فيبدو أنهما سيلازمان كل بيت فلسطيني، ليبقى في الغياب حضور أكبر كما قالت الراحلة يوماً ما.

في سيرة شيرين المهنية دروس كثيرة خاصة للجيل الجديد من الصحفيين الذين يريدون تغطية الشأن الفلسطيني (تصوير: محمد تركمان - رويترز).

مونديال قطر 2022.. هل أخفق الإعلام العربي؟

حياة الحريري

كانت فرصة تنظيم مونديال قطر مثالية للإعلام العربي لتقديم سردية تناقض مبادئ الاستشراق، لكنه فضل أن يكتفي فقط بنقل الخبر بلغة أقل ما يمكن أن توصف به بأنها «شاعرية وغنائية».

في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي بدأ اهتمام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالإعلام لنشر روايتها ولضرب حركة المقاطعة العربية بعد نجاحها بشكل كبير في عزل مصالح الشركات والمؤسسات الإسرائيلية في دول مختلفة حول العالم، سواء على مستوى الأفراد أو الحكومات. فالتضامن مع فلسطين الذي كان في أوجه في الخمسينيات وفي الستينيات من خلال الضغط عبر السلاح الاقتصادي لم يزعج فقط سلطات الاحتلال ودعاة ما يسمّى "الدولة الإسرائيلية" بل شكّل تهديدا استراتيجيا لمصالحها الاقتصادية ولعملها في تثبيت حضورها أو قبولها بين دول العالم. من هنا، تلّقفت أهمية الإعلام كأداة تلقفت لتشويه وضشرب حركات المقاطعة ولنشر الرواية الإسرائيلية بما فيها تسويق خرافة الرواية الإسرائيلية الدينية حول ملكية أرض فلسطين لليهود في محاولة لشرعنة قيام ما يسمّى الدولة الإسرائيلية لدى الرأي العام العالمي.

وتركّزت الحملة الإسرائيلية الإعلامية على نقطتين أساسيتين: الأولى دينية وهي ترسيخ الفكرة الدينية التي تقوم على أسطورة "وعد التوراة لليهود قبل ألفي عام بأحقيتهم في أرض فلسطين". أما الثانية فهي سياسية وتقوم على تسويق الدعاية الإسرائيلية التي تصوّر أن الاحتلال هو الضحية، وأن إسرائيل "تدافع عن نفسها في وجه الحروب والغزوات والغارات الفدائية التي يقوم بها العرب منذ 1948" (1).

جح الإسرائيليون بشكل ملحوظ في تطوير ونشر روايتهم بينما تراجع دور وحضور الإعلام العربي حول قضية فلسطين وصولا إلى الإخفاق. ورغم أن العرب هم أصحاب الأرض، وأصحاب القضية، وأصحاب الثقافة الغنية بكلّ مكوّناتها في وجه كلّ ما تدّعي إسرائيل أنه يحقّ لها؛ بدءا من احتلال

الأرض وصولا إلى السيطرة الثقافية والتراثية على مجالات مثل الأزياء والطعام والموسيقى حتى يومنا هذا، والذي بفعل التطبيع بات حقيقة تعيدنا إلى عرض السياق التاريخي للصراع العربي الإسرائيلي إعلاميا لكي نفهم واقعنا الحالي.

وتكمن أهمية هذه الورقة في الإضاءة على أداء الإعلام العربي لموقف معظم الشعوب العربية الرافض للتطبيع وللاحتلال والذي برز بشكل مفاجئ وملفت في مباريات كأس العالم الأخيرة التي استضافتها قطر. شكّل موقف المواطنين العرب الذين حضروا مباريات المونديال نقطة فاصلة في سنوات ثقيلة من الصمت لما يحدث في فلسطين. ففي الوقت الذي نشطت فيه الدعاية الإسرائيلية الإعلامية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وصولا إلى الهيمنة، تراجع الدور العربي إعلاميا ومنه شعبيا بشكل تدريجيّ وسريع.

النكسة الإعلامية العربية

في مقالة له سنة 1984، عرّف الصحفي إلياس خوري الاستشراق بأنه "توظيف المعرفة في مجتمعاتنا العربية أو ثقافات مجتمعات خاضت وتخوض صراعات مع العالم الغربي، وبأنه إستراتيجية فكرية تهدف إلى فرض قراءة معينة للتاريخ والثقافة والدين في العالم العربي". فهو بحسب خوري أحد "أشكال توظيف المعرفة في سبيل السيطرة، وفي هذا التوظيف وبسبب منه تقوم بتشويه الثقافة التي تدافع عنها أو التي تستند إلى منجزاتها". في هذا الإطار، اعتبر خوري أن الخطاب الاستشراقي قد يكون من أهدافه الرئيسية "إغراقنا (نحن العرب) في خطاب مضاد، وفي إبقاء الحياة الثقافية العربية في إطار ردّ الفعل الدفاعي، الذي يحجب عنا القدرة على الرؤية العلمية. والخطاب المضاد يسقط في مقدمات الخطاب الذي يريد الردّ عليه، فيقوم

ما غفلت عنه الصحافة العربية أو لم تعطه الاهتمام المطلوب حضر بقوة في مقالات وتحليلات وتحديدا فيما سميّ في الإعلام الغربي «باللحظات النادرة للوحدة العربية» (تصوير: إبراهيم العمري - رويترز).

بإنتاج لاهوت ثقافي أسطوري، يعمّم الظواهر المرتبطة بالانحطاط محيلا إياها إلى ثوابت ثقافية، فيصير الرد تبنيا ضمنيا للخطاب الاستشراقي، وتكون الإستراتيجية الثقافية الاستشراقية قد نجحت في شلّنا ثقافيا" (2).

انطلاقا من هذا التعريف، قد يصحّ القول إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لم تكن بحاجة إلى التعمّق في إستراتيجية الفكر الغربي الاستشراقي إذا صحّ التعبير لخرق مجتمعاتنا العربية عبر استغلال حقيقة الطبيعة العاطفية التي تتحكم في

الإعلام العربي، من السهل ملاحظة سقوط الخطاب العربي الإعلامي صريع الانقسام السياسي الطائفي والمذهبي بين الدول العربية، وفي تبديل أجندته الإعلامية بشكل ملتبس للترويج لمرحلة التطبيع الذي بدأ العمل عليها

الإعلام الغربي كما الإسرائيلي ودوائر القرار المرتبطة بهما يرصدون ويدرسون هذه الحالة التي أظهرت الهوّة بين المزاج الشعبي العربي وبين سياسات حكّام الدول (موقع الغارديان)

"ساهم التبدّل في الأجندة الإعلامية العربية بشكل أساسيّ في تعريض الرأي العام لعملية انسلاخ وتفريغ ثقافيّ ووجدانيّ استمرّ وتضاعف في السنوات الأخيرة الماضية."

القرار وفي السلوك العربي حدّ التطرّف الذي يسيء ويشوّه نفسه بنفسه، لنكون دائما بموقع ردة الفعل الانفعالية يحرّكها الغضب المتفلّت من أي خطاب عقلانيّ، والإعلام هو أحد ميادين انعكاس هذا الغضب.

في مراجعة سريعة لأداء

بعد حرب 1956 وانتصار مصر فيها على الاحتلال وما رافق هذه المرحلة من ثبات وإصرار في ميزان القوى العربيّة. من هنا، لا يمكن فصل ما يسمّى "بالنكسة" في العام 1967 عن سياق التحضير لضرب القضية الفلسطينية في الوجدان العربيّ سياسيا وإعلاميا وشعبيا بإدارة مباشر من

الولايات المتحدة الأميركية التي استخدمت نفوذها للضغط على الدول العربية لإنهاء المقاطعة أو الحدّ منها. مع بداية ما يسمّى "بمحادثات السلام" في أواخر السبعينيات بين الدول العربية والاحتلال الإسرائيلي، بدأ الإعلام العربي الرسميّ تدريجيا بتبنّي مصطلحات مثل "التضامن العربي" كمرحلة أولية لتراجع السياسة الإعلامية العربية المؤيدة لحركات المقاطعة والمقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي. لاحقا بدأت بعض وسائل الإعلام العربية بالترويج لقرار وسياسات دولها بإبرام اتفاقيات سلام مع العدوّ الإسرائيلي تحت عنوان الانفتاح وصولا إلى تغييب إعلاميّ تدريجيّ للاعتداءات الإسرائيلية على فلسطين وللانتهاكات التي تمارسها ضد كلّ شرائع حقوق الإنسان والقانون الدولي.

> **تراجع الاهتمام الإعلامي العربي بالقضية الفلسطينية على مدى سنين طويلة، وتحوّلت جرائم الاحتلال اليومية والتي لم تتوقف يوما، إلى خبر عاديّ يمرّ في نشرات الأخبار أو أسفل الشاشة.**

بالطبع، ساهم هذا التبدّل في الأجندة الإعلامية العربية بشكل أساسيّ في تعريض الرأي العام لعملية انسلاخ وتفريغ ثقافيّ ووجدانيّ استمرّ وتضاعف في السنوات الأخيرة الماضية؛ فبدل التركيز على واقع وجوهر الموضوع، وهو حقيقة احتلال إسرائيل لأرض عربية وإقدامها يوميا على ارتكاب جرائم تصنّف كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في شكل إبادات جماعية تزداد يوما بعد يوم.

لقد بدأ العمل بطرق مختلفة مباشرة وغير مباشرة على ترويج وتثبيت مقولة أن الزمن يتغيّر وبالتالي يجب على العرب أن يغيّروا في قناعاتهم، وأن المقاومة ليس العسكرية فقط، بل الثقافية والاقتصادية والإعلامية وهي الأخطر اليوم، ما هي إلا فعل متهور صادر من مجموعات متطرفة أو مغامرة ترفض إنهاء الصراع والذي بحسب هذا الخطاب لا يقوم إلا بشرعنة الاحتلال باسم القضية. ويعتمد هذا الخطاب الذي ظهر إعلاميا في بادئ الأمر بطريقة غير مباشرة على فكرة أن عقد اتفاقيات تطبيع مع الكيان الإسرائيلي بحجة أنّ إنهاء الحروب من شأنه أن يؤمن "الازدهار الاقتصادي والانفتاح على العالم" بينما يتم تبني خطاب رفض التطبيع بكافة أشكاله بأنه لن يجلب إلا المشاكل الاقتصادية والسياسية والأمنية. بالطبع، ساعدت الانقسامات السياسية والطائفية والمذهبية والمشاكل الاقتصادية المتعددة بفعل الفساد السياسي والمالي في دول عربية عدة إلى ترسيخ هذه الصورة وهذه المقاربة حتى نجح الإعلام العربي عن قصد أو عن غير قصد بكسر الخطوط الحمر وكسر الحاجز النفسي العربي.

إذاً، تراجع الاهتمام الإعلامي العربي بالقضية الفلسطينية على مدى سنين طويلة، وتحوّلت جرائم الاحتلال اليومية والتي لم تتوقف يوما، إلى خبر عاديّ يمرّ في نشرات الأخبار أو أسفل الشاشة، باستثناء المجهود الجبّار الذي يقوم به الصحفيون الفلسطينيون المستقلون أو الذين يعملون من فلسطين في مؤسسات إعلامية إقليمية تعطي هامشا لصحفييها للقضية الفلسطينية. يحاول هؤلاء منذ سنين طويلة مواجهة هذا التبدّل في المزاج العربيّ على مستوى الحكومات والصمت الشعبيّ العربي من خلال التركيز على تقارير صحفية تضيء على المعاناة الإنسانية للفلسطينيين في أرضهم، في محاولة لإعادة القضية إلى جوهرها الأساس ولكي "لا تكون القضية الفلسطينية على الرفّ" كما صرّحت الصحفية الفلسطينية الشهيدة شيرين أبو عاقلة في إحدى مقابلاتها.

"مونديال قطر": رصد إعلاميّ غربيّ وضعف عربيّ

شكّل التضامن الشعبي العربي الواسع والملفت مع فلسطين في مباريات كأس العالم في قطر الذي عقد مؤخرا مفاجأة غير متوقعة دوليا وعربيا بعد سلسلة الإخفاقات وبعد تدحرج كرة الثلج المطبّعة مع سلطات الاحتلال بالتزامن مع ازدياد جرائم الاحتلال الإسرائيلي في

فلسطين وبكافة القطاعات والوسائل دون أي ردة فعل عربية باستثناء بعض الخطابات الشعرية في المناسبات.

ولا يخفى على أحد منذ اللحظة الأولى الاستنفار الإعلامي والسياسيّ الإسرائيلي أمام الرفض العربيّ الشعبيّ التام لأي شكل من التطبيع مع الإسرائيليين في المونديال والتوتّر الذي أحدثه تصدّر العلم الفلسطينيّ الحدث والمشهد في كلّ المباريات. بدوره، استنفر الإعلام الغربيّ في تحليل هذه النقطة المفصلية في رصد المزاج الشعبي العربيّ لا سيّما بعد اتفاقيات التطبيع بين عدد من الدول العربية وبين سلطات الاحتلال.

باستثناء قلّة قليلة من التحليلات التي بدورها لم تخل من الخطابة واللغة الشعرية العاطفية العربية، لم يقدّم الإعلام العربي أكثر من نقل للخبر.

لا يتناول هذا المقال الأداء الإعلامي الغربي الفوقيّ وغير المهنيّ في تغطية مونديال قطر، بل يتناول الأداء الإعلامي العربي حول سردية دعم الجمهور العربي لفلسطين ورفض التطبيع في كأس العالم في سياق التغطية العالمية التي رافقت هذا الموقف الشعبي الموحّد.

لا شكّ في أن عددا كبيرا من المواقع الإلكترونية الإخبارية ومن الوسائل الإعلامية المحلية أشارت إلى رفض المواطنين

لا يزال الإعلام العربي ضعيفا ومرتهنا لخطاب عاطفي (تصوير: زهرة بنسميرا - رويترز).

العرب للتحدّث مع مذيعي إعلام الاحتلال وكيف أن العلم الفلسطينيّ كان الحاضر الأبرز في مباريات كأس العالم. في هذا الإطار، انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعيّ لصفحات ومواقع إخبارية فيديوهات المواطنين العرب من بلدان عربية مختلفة تعبّر عن دعمها للفلسطينيين أمام ما يتعرّضون له من احتلال للأرض وعملية قتل يومية أشبه بالإبادة الجماعية.

توقّف الخبر العربي عند هذا الحدّ، وهو لا يختلف كثيرا عن الانفعال العاطفي الذي طغى على هذا المشهد، والذي عبّر عنه قسم كبير من الناشطين والصحفيين والمتابعين والمواطنين من كل الخلفيات والاتجاهات في الصفحات الخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي ومنهم كاتبة هذا المقال. وباستثناء قلّة قليلة من التحليلات التي بدورها لم تخل من الخطابة واللغة الشعرية العاطفية العربية، لم يقدّم الإعلام العربي أكثر من نقل للخبر والمشاهد بوتيرة وبأسلوب في المصطلحات المستخدمة وفي طريقة عرض للخبر تشي بوضوح هامش الحرية الذي تتمتع به المحطات والمواقع فيما يخص القضية الفلسطينية لا سيّما في الدول التي أبرمت اتفاقيات تطبيع. هذه المقارنة بين الغنائية وبين الإهمال المتعمّد تسلّط الضوء مجددا حول الصورة النمطية للأداء العربي العام الذي يقوم دائما على ردات الفعل وعلى الشخصانية والانفعال.

أفرد الإعلام الغربي حيّزا أوسع في التحليل أكثر من مجرّد نقل الخبر الذي لم يغب عنه الانحياز الشائع للرواية الإسرائيلية وتحديدا في الصحافتين الإنجليزية والأمريكية.

في المقابل أفرد الإعلام الغربي حيّزا أوسع في التحليل أكثر من مجرّد نقل الخبر الذي لم يغب عنه الانحياز الشائع للرواية الإسرائيلية وتحديدا في الصحافتين الإنجليزية والأمريكية. وتكمن أهمية رصد ومقاربة الإعلام الغربي في خطورة قيامه باستغلال أي حدث لإسقاطه حسب الأجندة السياسية في السياسة الغربية العامة تجاه قضايا المنطقة العربية وإن تفاوت أحيانا في أسلوب المقاربة. فعلى سبيل المثال، لم يكن من الصعب رصد انحياز صحيفة "نيويورك تايمز" للرواية الإسرائيلية من خلال تخصيص مساحة لإظهار التناقض بين "الادعاء الإسرائيلي في سعيه للسلام في مقابل كراهية ظهرت بوضوح عند العرب". ويتجلّى هذا الانحياز في وصف - على سبيل المثال - ما يتعرّض له الفلسطينيون في فلسطين المحتلة "بالتحديات" وفي المساواة بين ما اعتبر "الهوية والحق في القدس" للاحتلال وللمستوطنين من جهة وللفلسطينيين الذين تمّ وصفهم "بالسكان الأصليين" (3).

هذه المقاربة تشكّل صلب الدعاية الإعلامية الغربية التي بدأ الترويج لها منذ ثمانينيات القرن الماضي والتي

كان من الممكن استثمار مونديال قطر لتطوير قدرة الصحافة العربية على اجتراح قضاياها (تصوير: بيتر تشيزيبورا).

باتت مقبولة ومطروحة في الصالونات السياسية والسياسات الإعلامية العربية تحت عنوان "حلّ الصراع" بين الدولتين، وهي الرواية التي عمل على إدخالها إلى وجدان الشارع العربي منذ عام 1948 وصولا إلى يومنا هذا لا سيّما عند الجيل الجديد الذي لم يعش النكبة أو خبر الاحتلال.

وما غفلت عنه الصحافة العربية أو لم تعطه الاهتمام المطلوب حضر بقوة في مقالات وتحليلات غربية وتحديدا فيما سميّ في الإعلام الغربي "باللحظات النادرة للوحدة العربية" التي تجلّت في الموقف السياسي الموحّد الرافض للتطبيع والمتضامن مع فلسطين للمشجعين العرب رغم انقساماتهم وأزماتهم السياسية المتعددة (4).

من المبكر الحديث عن أثر هذا المشهد العربي على السياق السياسي العربي حول القضية الفلسطينية، وما إذا كان هذا الموقف الشعبي قد يمتدّ ليعيد تصويب البوصلة السياسية أو ما إذا سيستكمل من خلال توسّع حركات الرفض الشعبية للتطبيع أم أنها ستقف عند حدود اللحظة العاطفية التي ينتهي مفعولها مع انتهاء الحدث طبقا لرواية الفكر الاستشراقي الغربي حول الطابع العاطفي الآني لسلوك الشعوب العربية.

ومما لا شكّ فيه أن الإعلام الغربي كما الإسرائيلي ودوائر القرار المرتبطة بهما يرصدون ويدرسون هذه الحالة التي أظهرت الهوّة بين المزاج الشعبي العربي وبين سياسات حكّام الدول. ومما لا شكّ فيه أيضا أن الإعلام العربي يتحمّل مسؤولية كبيرة في الفشل أو في التفوّق لمرة على الإخفاقات، والعمل على تغذية هذه الحالة الشعبية الجامعة والبناء عليها والعمل على مواجهة البروباغندا الإسرائيلية.

المراجع:

1) من مقال "لا تجوز الاستهانة بالحق التوراتي"، جريدة السفير اللبنانية 1981/09/18.

2) من مقال "حول الغزو الثقافي الإسرائيلي: حرب الذاكرة على الذاكرة"، جريدة السفير، الأربعاء 1984/04/04.

3) من مقال "Arab Fans Confront Israeli Reporters Covering World Cup in Qatar"، "نيويورك تايمز" في 2022/12/04. https://nyti.ms/3H92MyM

4) من مقال "Waving the Flag of the World Cup's Unofficial Team"، "نيويورك تايمز" في 2022/12/04. https://nyti.ms/3H4SO1j

الصحافة الاستقصائية.. الفجوة بين الجامعة والميدان

أصيل سارية

لايزال تدريس الصحافة الاستقصائية في اليمن في بداياته الأولى، لكن المعضلة الحقيقية تتمثل في الفجوة الحاصلة بين التدريس النظري والميدان. يقول الصحفيون إن الدورات التدريبية القصيرة كانت أكثر فائدة من أربع سنوات من التعلم في الجامعة.

يقول جوليان أسانج إن "الصحافة الاستقصائية هي استعادة الواقع من المتنفذين الأقوياء".

بدأت الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي على استحياء ولا زالت تنمو وتتطور على استحياء، لكن ليس في البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة أو أزمات سياسية منذ سنوات طويلة.

في ظل ذلك اقتصرت الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي على عدد محدود من الصحفيين في بداية التسعينات، مستفيدين من قدرات اكتسبوها بعد تجارب عاشوها في وسائل إعلام دولية بدأ فيها إنتاج التحقيقات الاستقصائية منذ زمن بعيد، ولعل برنامج "سري للغاية " للإعلامي يسري فودة على قناة الجزيرة كان اللبنة الأساسية لتأسيس وحدات صحفية استقصائية في بعض وسائل الإعلام العربية. لقد قدم البرنامج محتوى وأسلوبا إعلاميا ليس فقط للمشاهد بل حتى للصحفيين العرب الذين تعلموا من البرنامج طريقة جديدة ينطلقون منها.

البداية في جامعة صنعاء

باعتبار أن مفهوم الصحافة الاستقصائية حديث على الإعلام العربي، كان لابد له أن يكون حديثا على الساحة الأكاديمية في الجامعات العربية لا سيما جامعة صنعاء التي لا تزال مناهجها الأكاديمية قديمة نوعا ما ومن بينها كلية الإعلام. حتى العام 2013 لم تكن هناك مساقات أكاديمية خاصة بالصحافة الاستقصائية في الجامعة. وبفضل اتفاق مع شبكة "أريج" أضيف مساق لكن دون أي دراسة لواقع الأكاديميين في الجامعة والكلية ودون تجربة ميدانية حقيقية للمدرسين الذين قرروا تدريس المنهج وفقا لقدرات المدرسين هناك وإنما اعتمدت كتاب "أريج" "على درب الحقيقة" ليكون منهج المادة، علما أنه دليل تدريبي أكثر منه أكاديمي. يقول أبوبكر العمودي الباحث في مجال الصحافة الاستقصائية في أمريكا إن "هناك صدع كبير بين صانع المادة الصحفية الاستقصائية وبين مستهلكها، من جهة، ومن جهة ثانية، عدم الدراية

يخرج الطلبة من الجامعة بدون خبرة ميدانية في بناء قصة استقصائية (تصوير: محمد حمود - غيتي).

الكافية لدى مخرجات كليات الصحافة والإعلام في الوطن العربي بأبجديات الصحافة الاستقصائية. قد يمتعض البعض من هذه الملاحظة لكنها نابعة من نتيجة خالفت التوقعات عندما استطلعت في أحد أبحاثي تصورات ممارسي الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي والدراسة المسحية التي قاست عينة من طلبة كليات الصحافة ببعض الجامعات العربية. الكثير من المستجوبين على استبيان البحث أظهروا عدم الفهم الشامل لمفهوم الصحافة الاستقصائية، ولعل ما أدهشني حقيقة هو أنه وعندما نستعيض بمفردة (استقصاء) لنستبدلها بمفردة (تحقيق) يبدي الطالب إجابات أكثر دقة وثبات.

ويضيف العمودي "أصبح طالب الصحافة والإعلام في أمسّ الحاجة للالتحاق بدورات تدريبية تعزز لديه أوجه القصور التي خلفتها الأربع السنوات التي قضاها في الجامعة لأنه لم يمارس الصحافة في الميدان، ولطغيان الجانب النظري في التدريس. وأخيرا، عندما يلتحق بدورة تدريبية فهو قد أصبح بين يدي مدرب مارس الصحافة في الميدان ناهيك عن خبراته التدريبية.

أصبح طالب الصحافة في أمسّ الحاجة للالتحاق بدورات تدريبية تعزز لديه أوجه القصور التي خلفتها الأربع السنوات التي قضاها في الجامعة لأنه لم يمارس الصحافة في الميدان، ولطغيان الجانب النظري في التدريس.

منهج جاهز

منذ عدة سنوات بدأت كليات الإعلام في الجامعات اليمنية لا سيما في صنعاء – عدن بإضافة مادة جديد إلى مناهجها التعليمية، وهي مادة صحافة الاستقصاء، وكغيرها من المواد التي يتم تدريسها في كليات الإعلام في الجامعات اليمنية، التي لم تأت بناء على احتياجات المدرسين وقدراتهم ما انعكس سلبا على ما يتلقاه الطلاب هناك، حيث اتجه مدرسو المادة إلى الاعتماد على دليل "أريج" الجاهز الصادر سنة 2009.

محمد جهلان، الصحفي الاستقصائي والمدير التنفيذي للشبكة اليمنية للصحافة الاستقصائية "يمان" يقول "إن طبيعة الصحافة الاستقصائية مختلفة عن بقية القوالب الأخرى، فالصحفي الاستقصائي يعمل في الميدان أكثر من أي صحفي آخر ويعيش تجارب متعددة لا تخلو من الخطورة، لذلك فإنه في الكلية لا يقوم بالتطبيق الفعلي كما في التدريب، كما أن المدرسين في الجامعات ليسوا ممارسين للصحافة بالمعنى الحرفي، وهذا ما تحتاجه الصحافة الاستقصائية وهي الممارسة أولا ليكون تأثيره كبيرا على المتدربين".

خلال السنوات الثلاث الماضية ساهمت العديد من المنظمات المحلية والدولية في تدريب عدد كبير من الصحفيين اليمنيين في الصحافة الاستقصائية وأساسياتها، من بينها شبكة "أريج" والشبكة اليمنية للصحافة الاستقصائية يمان ومؤسسة فريدريش الألمانية عبر مكتبها في اليمن والتي دربت أكثر من 250 صحفي وصحفية من مختلف جغرافيا اليمن، وساهم أولَئِكَ الصحفيون في إنتاج الكثير من التحقيقات الاستقصائية التي نشرت مؤخرا في وسائل إعلام محلية أو عربية ودولية. ومن بين هؤلاء الصحفي عبد القادر عثمان الذي أنتج تحقيقات مع مؤسسة الثورة المحلية في صنعاء ودرج والعربي.

يقول عثمان: "في التدريب المادة مضغوطة ومختصرة تتضمن تجارب عملية وتحفيزا ومدربين يمارسون العمل في الميدان، بينما في الجامعة هناك فجوة بين النظري والميدان، وهناك نوع من الرتابة بسبب الوقت الفاصل بين الحصص" قبل أن يضيف: "الفارق الجوهري بين المدرب والأكاديمي في آلية تقديمه للمادة وكمية المعلومات وكيفية عرضها، فالأكاديمي رغم غزارة معرفته وسعة معلوماته إلا أن الأساليب المتبعة لديه لاتزال تعتمد على نظرية الطلقة السحرية بين المرسل والمستقبل، وهذا لم يعد كافيا لإيصال المعلومة بالطريقة المثلى، أما المدرب فيستند في التدريب إلى الحلقات النقاشية والممارسة العملية داخل القاعة بحيث يعزز كل مرحلة من مراحل العرض بنقاش وتمرين يخلق تبادلا معرفيا لدى المتلقين ويزيدهم مهارة.

الخبرة الميدانية مقابل الروتين الأكاديمية

يجب أن يتحلى الصحفي الاستقصائي بمهارات كثيرة، فالعمل الميداني وجمع الأدلة مهارة يجب أن يتقنها الصحفي الذي يريد أن ينتج تحقيقات استقصائية لا سيما في بلد يشهد نزاعا مسلحا منذ سبع سنوات. يقول الصحفي والمعيد في جامعة عدن، نشوان العثماني والذي قام بتدريس المادة لفترة قصيرة إنه قدم النصح للكلية بأن مدرس مادة الصحافة الاستقصائية لابد أن يكون ممارسا لها وقام بإنتاج تحقيقات متعددة لأن دليل "أريج" وغيرها يستطيع أي شخص تقديمه نظريا، لكن الممارس للصحافة الاستقصائية سيكون أكثر حيوية من الأكاديمي وسوف يساعد الطلاب على اختيار الأفكار والفرضيات وتقديم النصح لهم ومتى يتقدمون أكثر ومتى

يتوقفون أكثر ومتى يغيرون الأفكار وهو ما سيقدمه لهم الممارس فقط.

في التدريب المادة مضغوطة ومختصرة تتضمن تجارب عملية وتحفيزا ومدربين يمارسون العمل في الميدان، بينما في الجامعة هناك فجوة بين النظري والميدان.

يعرّف التعليم على أنّه ما يُدرّس في المدارس والجامعات والدراسات العليا، حيث يتم نقل المعرفة حول حقائق الأمور والمفاهيم والأحداث من المعلمين للطلاب، ليُمنح الطلاب في النهاية القدرة على حل المشكلات، ومن ناحية أخرى فإن التدريب هو القيام بممارسة مهمة معينة والتركيز عليها حتى يتم إتقانها، كما يتعلق التدريب بالجوانب العملية للمهمة أو الوظيفة.

يعتبر المدرب والخبير الإعلامي نشوان السميري أن كثيرا من الأكاديميين -وليس جميعهم- يأخذون المراجع الجاهزة، وهذا ما يتماشى مع المحتوى العام وأهداف التعليم التي تلائم حاجة الفرد والمجتمع بصورة عامة، في حين أن محتوى التدريب محدد ولديه أهداف سلوكية محددة تجعل العاملين أكثر كفاءة وفاعلية في وظائفهم، عبر إكسابهم المعلومات والمهارات معا وليس المعارف والمعلومات فقط.

ويرى السميري أن الأمر يتعلق أيضا بضعف قدرات بعض الأكاديميين في تطوير أنفسهم ومواردهم الدراسية لتواكب الجديد واحتياجات سوق العمل، وهي مشكلة المصادر الجامعية نفسها في تأهيل الصحفيين في كثير من البلدان، كما أن بعضهم لم يعمل بشكل كاف في المهنة حتى يلامس تعليمه فهم الطلاب ومداركهم".

لا يتوفر الأساتذة على الكفاءة العملية لتدريس الصحافة الاستقصائية (تصوير: حيوفاني ميريغيتي - غيتي).

تحدثنا إلى 15 صحفيا وصحفية تلقوا تدريبا على أساسيات الصحافة الاستقصائية، وسبق لهم أن درسوا في الجامعات. أجمع هؤلاء أن التدريب الذي اختلفت مدته بين ثلاثة أيام وستة أيام كان أكثر فائدة من الدراسة في الجامعة.

شح الإمكانيات عائق أمام التطوير

بينما يختلف الأستاذ الدكتور علي العمار، أستاذ الصحافة الاستقصائية في كلية الإعلام بجامعة صنعاء مع وجهات النظر تلك، حيث يقول إن الصحفي يذهب إلى التدريب بعد أن يكون قد استوعب الخطوات الخاصة بتنفيذ التحقيق الاستقصائي واكتسب الجانب المعرفي في الكلية، وبالتالي فهو محتاج للممارسة أو التدريب أكثر لصقل المهارة التي اكتسبها في الكلية، إضافة إلى أن عدد الطلاب في قاعة الكلية غير عددهم في قاعة التدريب، والضغط الذي يواجهه الطلاب في الكلية نتيجة كثرة المواد في الوقت نفسه لا يجعلهم يركزون على مادة بذاتها.

ورغم قلة الإمكانيات التي لا تساعد على التحصيل، يقول العمار إنهم في كلية الإعلام بجامعة صنعاء انتهوا من تحديث المنهج وفقا لشروط الاعتماد الأكاديمي وضبط الجودة بما يتواكب مع التطورات الحديثة في مجال الإعلام، ومن ضمن ذلك مساقات تدريس الصحافة الاستقصائية بمصطلحات جديدة خاصة بالكلية إلا أن المشكلة التي تواجههم في ذلك "عدم قدرتنا على الحصول على مراجع حديثة في هذا المجال وعدم قدرة عضو هيئة التدريس بالسفر إلى الخارج للحصول عليها نتيجة ضعف الإمكانيات المادية

أزمة مناهج الصحافة الاستقصائية هو جزء من مشكلة عامة ترتبط بمناهج التدريس بالجامعات (غيتي).

بسبب انقطاع المرتبات لأكثر من سبع سنوات هذا باختصار".

أثناء العمل على هذا التقرير تحدثنا إلى 15 صحفيا وصحفية تلقوا تدريبا على أساسيات الصحافة الاستقصائية مع منظمات محلية وإقليمية، وفي نفس الوقت درسوا أساسيات الصحافة الاستقصائية في جامعات صنعاء وعدن. أجمع هؤلاء أن التدريب الذي اختلفت مدته بين ثلاثة أيام وستة أيام كان أكثر فائدة من الدراسة في الجامعة. ويرى المتحدثون أن المدربين كانوا ذوي خبرة ميدانية وأنتجوا تحقيقات استقصائية عديدة ما جعلهم يحملون إجابات لأي تساؤلات يثيرها الصحفيون حول الصعاب الميدانية وكيفية الحصول على الوثائق والأدلة والتعامل مع المصادر وهو ما لا يتوفر دائما لدى بعض الأكاديميين.

صفا ناصر، المعيدة في كلية الإعلام جامعة عدن، تؤكد أنها في العام 2014 كانت تدرس مادة الصحافة الاستقصائية مستوحى ضمن أول دفعة تدرس المادة بعد إقرارها في تمهيدي الماجستير، وكان المنهج دليل "أريج" (على درب الحقيقة) وهنا كان مكمن الخطأ، وأول عائق أمام استيعاب المادة؛ فالدليل عملي للصحفيين الممارسين، لا منهج أكاديمي، فضلا عن أنه مترجم ويحتوي على الكثير من المصطلحات التي لم يألفها المتلقي العربي، "وإذا لم تكن تجيد الإنجليزية فسيحصل سوء فهم في استيعاب المعلومة".

في العام 2019 بدأت صفا بتدريس المادة في جامعة عدن، وتحكي عن هذه التجربة بالقول إن "إدراج المساق بشكل عشوائي دون توفر مفردات للمادة لم يكن موفقا، إذ اضطررت إلى اعتماد منهج من رسالتي وبعض المراجع، وهنا كان الخطأ الثاني لأن المنهج يقر بشكل علمي بعد ورشات عمل واجتماعات ودراسة، ولكن هذا لم يحصل".

توجهات الصحافة لسنة 2023.. الذكاء الاصطناعي والسرد الصحفي

عثمان كباشي

نشرت نيمان ريبورتس تقريرا تحدد فيه التوجهات الكبرى لمهنة الصحافة خلال سنة 2023. الانفتاح على إمكانيات الذكاء الصناعي، ومراجعة أساليب تدريس السرد الصحفي وإدارة غرف الأخبار وتمثيلية النساء خاصة الملونات، هي المعالم الكبرى للسنة الجديدة.

يحرص موقع نيمان لاب الأميركي المختص في متابعة تطورات المشهد الإعلامي العالمي في نهاية كل عام على استقراء آراء الخبراء والمختصين في مجال الصحافة وتوقعاتهم للتطورات التي قد تحدث في المجال.

استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بشكل جيد

يرى نيكولاس دياكوبولوس أستاذ دراسات الاتصال وعلوم الحاسوب في جامعة نورث ويسترن أن أدوات الذكاء الاصطناعي يجب الاستفادة منها داخل غرف الأخبار في تقديم المقترحات للصحفيين والمحررين، بدلا من كتابة النصوص التي تنشر مباشرة.

ويضيف أنه يمكن الطلب من هذه الأدوات أن تكتب 3 عناوين مميزة لمقالة ما، أو أن تلخص نصا علميا مع البعد عن اللغة الاصطلاحية. ويشير إلى أن العديد من التجارب التي قام بها في هذا السياق كانت نتائجها مذهلة خاصة ما يتصل بجودة النص الذي تم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي.

وبحسب كاتب المقال يمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي هذه أن تفعل الكثير؛ فيمكنها إعادة كتابة النص لتبسيطه لجمهور مختلف، وتلخيص المستندات، واقتراح عناوين بديلة، وتحديد زوايا للتقارير الصحفية. ويمكن استخدامها في صحافة البيانات، لتصنيف المستندات أو استخراج البيانات.

ويختتم الكاتب مقاله بأن أدوات الذكاء الاصطناعي قد لا تصلح لكل المهام، وأن ثمة حدودا يجب الوقوف عندها فيما يتصل بالإفادة منها في غرف الأخبار، فهي قد تبدو متحيزة، وقد تتحول إلى أداة لإنتاج المعلومات المضللة، وبالتالي فإن أي نص تنتجه أدوات الذكاء

الصناعي يجب مراجعته للتأكد من دقة معلوماته.

الذكاء الاصطناعي في ميدان التحقق وتدقيق المعلومات

يقول سام غوزيك، المستشار وخبير الاستشراف في "معهد المستقبل اليوم" إن الانفتاح على إمكانيات الذكاء الاصطناعي، خاصة ما يتصل بالتحقق من صدقية ودقة المعلومات سيكون هو التوجه السائد في عالم صناعة الأخبار في العام 2023. ويضيف أن فرقا من علماء الحاسوب حول العالم طوروا بالفعل أنظمة ذكاء اصطناعي مصممة لاكتشاف المعلومات المضللة أو الأخبار المزيفة.

منصات وسائل التواصل باقية

يعتبر فرانسيسكو زافارانو المختص في تنمية الجمهور أن منصات وسائل التواصل ستستمر كما هي، وبغض النظر عن العديد من الأشكال التي ستتخذها في المستقبل، فإن نهاية وسائل التواصل الاجتماعي كفكرة تبدو غير مرجحة، على الأقل في المستقبل القريب.

ويضيف زافارانو أن كل نقطة تحول في تاريخ منصات وسائل التواصل الاجتماعي يجب أن تكون فرصة للصحفيين لإعادة التفكير في كيفية تعاملهم معها، وكذلك مع الطريقة التي يصلون بها إلى جمهورهم المستهدف.

كليات ومعاهد تدريس الإعلام في مفترق طرق

تتوقع آمي شميتز ويز أن تعكف كليات وأقسام الصحافة على تقييم الطرق التي تدرس بها الطلاب السرد الصحفي وإعداد التقارير، وإدارة غرف الأخبار، وسير العمل فيها للتوافق مع المشهد الإعلامي الجديد.

هل لدى غرف الأخبار والصحفيين القدرة على مواكبة تطور تقنيات الذكاء الصناعي؟ (شترستوك).

الانفتاح على إمكانيات الذكاء الاصطناعي، خاصة ما يتصل بالتحقق من صدقية ودقة المعلومات سيكون هو التوجه السائد في عالم صناعة الأخبار في العام 2023.

وتضيف أن إدارات هذه المعاهد ستواجه في عام 2023 أسئلة عديدة هل تستمر في الوضع الراهن أم تقوم بقفزة للتغيير؟ هل ستعمل على تدريب الطلاب ليكونوا مستعدين لغرفة أخبار الغد؟

المؤسسات الإعلامية ستسعى لأن تكون مؤثرة

يتوقع بول شيونغ، الرئيس التنفيذي لمركز النزاهة العامة أن تدرك المؤسسات الإعلامية في عام 2023 أنّ عليها أن تسعى لكي تكون مؤثرة، وليست باحثة عن النقرات، ويشير إلى أن ذلك سيؤدي إلى تحولات في الطريقة التي تخطط بها عملها لتحقيق المزيد من الإيرادات.

طرق جديدة للوصول إلى من يتجنبون الأخبار

يتوقع المذيع السابق في شبكة سي إن إن بريان ستيلتير أن تسعى المؤسسات الإعلامية إلى ابتكار طرق جديدة لترغيب من يتجنبون وسائل الإعلام في متابعتها والحصول على الأخبار من منصاتها المختلفة. ويشير إلى أن هناك بعض الجماعات في الولايات المتحدة تستقي الأخبار والتقارير الصحفية من مصادر بديلة، وعادة ما تكون غير مكتملة، وبالتالي فإن وسائل الإعلام مطالبة بأن تعمل في العام 2023 على ابتكار الأساليب الصحفية التي تعيد إليها هذه الفئة.

تفكيك البنية التقليدية للقصة الخبرية

تعتقد غينا شوا المحررة التنفيذية لموقع "سيمافور" أنه وعلى الرغم من التغييرات الهائلة في تكنولوجيا الأخبار، فإن بنية القصة الخبرية اليوم لا تبدو مختلفة بشكل كبير عن تلك التي كانت سائدة عام 1932.

وتضيف: بالتأكيد، قد يلحق بالنص عروض شرائح مدمجة، ومقاطع فيديو، ورسومات تفاعلية وما إلى ذلك، ولكن في جوهرها، تظل بنية النص الأساسية كما هي.
وتتساءل: هل هذه هي أفضل طريقة الآن لإيصال المعلومات المهمة بكفاءة إلى أذهان القراء؟

وتشير إلى أنهم يعملون على نموذج جديد لرواية القصة الخبرية، يقوم على تقسيمها لأجزاء تراعي الفصل بين الخبر والتحليل والحجة المضادة ووجهة النظر المختلفة.

إصلاح الخلل في أجور الصحفيين

يتوقع غابي شنايدر - الشريك المؤسس في منصة "الهدف" التي تعمل على تغيير الطريقة التي تمارس بها الصحافة في الولايات المتحدة - أن يسعى قادة العمل الإعلامي ممن يتلقون أجورا جيدة لإصلاح الخلل في أجور زملائهم الصحفيين في العام 2023. ويضيف: "هذا التفاوت في الأجور غير مقبول.. نحن بحاجة إلى المطالبة بما هو أفضل من خلال العمل الجماعي عبر النقابات".

محاربة التغطية الصحفية المؤيدة للديمقراطية

يتوقع مايكل واغنر أستاذ الصحافة والاتصال الجماهيري في جامعة ويسكنسون – ماديسون بأن يشهد عام 2023 وبشكل متزايد بروز أصوات ترى أن التقارير الصحفية المؤيدة للديمقراطية متحيزة وخطيرة، ولا تنتمي للولايات المتحدة الأميركية.

ويرى واغنر أنه وفي حين أن الديمقراطية لا تزال في أزمة في الولايات المتحدة ، فإن

يجب أن يفكر الصحفيون في طرق جديدة للوصول إلى الجمهور (غيتي).

التقدم الذي حققه العديد من العلماء والصحفيين لإلقاء الضوء على السلوكيات المناهضة للديمقراطية سيواجه رياحا معاكسة كبيرة في عام 2023.

من المتوقع أن تعكف كليات وأقسام الصحافة على تقييم الطرق التي تدرس بها الطلاب السرد الصحفي وإعداد التقارير، وإدارة غرف الأخبار، وسير العمل فيها للتوافق مع المشهد الإعلامي الجديد.

ويرى في نفس السياق أن بعض ردود الفعل العنيفة ستأتي ممن يفضلون نموذجا أكثر تقليدية للصحافة، بحجة أن الصحفيين يتنازلون عن الموضوعية والإنصاف والتوازن عندما يقتربون من إعداد التقارير من منظور مؤيد للديمقراطية. كما سيأتي أيضا من مصادر يمينية متطرفة تجادل بأن تأييد المبادئ الديمقراطية هو مجرد خيال. ووفق الكاتب فإن كلا من هذين المنظورين سيستمران في إغفال حقيقة أساسية: لا يمكن للديمقراطية أن تزدهر أو تستمر بدون نظام إعلامي مستعد للإبلاغ عن حقائق يمكن التحقق منها حول المبادئ الأساسية للديمقراطية، حتى لو كانت هذه الحقائق تفضل حاليا حزبًا سياسيا رئيسيا على آخر.

إعطاء المزيد من الاهتمام للنساء الملونات

تتوقع جوليكا لانتيغوا الرئيسة التنفيذية لاستوديوهات إل دبليو و سي المختصة في البودكاست أن تتكثف دعوات المطالبة بإعطاء المجال للنساء الملونات ليحصلن على التغطية المستحقة في المؤسسات الإعلامية الأمريكية. وتقول الكاتبة إن علينا أن نبدأ في الاستماع إلى النساء السود والنساء الملونات جيدا مع اقتراب انتخابات عام 2024. وتضيف: يجب أن يبحث الصحفيون عن النساء الملونات كمصادر وخبراء، كشخصيات قيادية كباحثات رئيسيات.

في مجال البودكاست.. التميز يتحقق بالتعاون لا المنافسة

ترى جوني دوتش الخبيرة في تسويق البودكاست أن النجاح في هذا المجال يتحقق عبر التعاون، وليس المنافسة. وتضيف: لا تفهموني خطأ، المنافسة البسيطة يمكن أن تكون ممتعة ومثمرة، ولكن في عام 2023 لنعوض التركيز على أن نكون "أفضل من الجميع"، بأن نكون "متعاونين مع الجميع" ونبحث عن شراكات ونعمل نحو هدف مشترك: تضخيم المبادئ الإنسانية من خلال الصوت.

تواجه كليات الصحافة تحدي إعداد الطلاب لغرف أخبار الغد (غيتي).

> تعتقد غينا شوا المحررة التنفيذية لموقع «سيمافور» أنه وعلى الرغم من التغييرات الهائلة في تكنولوجيا الأخبار، فإن بنية القصة الخبرية اليوم لا تبدو مختلفة بشكل كبير عن تلك التي كانت سائدة عام 1932.

2023 عام إدراك الصحفيين لما يعرف بأسواق التنبؤ

يعتقد فريك والتر المختص في مجال التنبؤات أن يكون عام 2023 العام الذي تصبح فيه التنبؤات مصدرا لأنواع مهمة من القصص الإخبارية، وذلك ببساطة لأنه يوجد الآن نشاط كبير للغاية في عالم التنبؤ الجماعي لا يمكن تجاهله. وبحسب الكاتب فهناك حشود عبر الإنترنت تتنبأ بما يمكن أن يقع.

تراجع مستويات استهلاك الأخبار

تعتقد إس. ميترا كاليتا الرئيسة التنفيذية لمؤسسة يو آر إل ميديا أن استهلاك الأخبار يتراجع حيث يشعر جمهور وسائل الإعلام بالارتباك أو الإرهاق، وتقول إنها تأمل في أن تتفهم غرف الأخبار في عام 2023 سبب غضب الجماهير ومحاولة فعل شيء حيال ذلك.

التفكير والعمل الجماعي من أجل المهنة

ترى سو كروس الرئيسة التنفيذية لمعهد "الأخبار غير الهادفة للربح" أن نهج التفكير والعمل الجماعي من أجل المهنة سيثبت في عام 2023 أنه نهج قوي لحل التحديات المعقدة ولإيجاد عالم إخباري أكثر شمولاً وإنصافاً للجميع.

وتشير الكاتبة إلى التحديات التي تواجهها المهنة مثل عمليات تسريح الصحفيين، والمزيد من الانخفاض في عائدات الإعلانات، والمزيد من الدعاية التي يتم ضخها عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي تتنكر في شكل أخبار.

القضايا المرتبطة بالديمقراطية يجب أن تحظى بمزيد من الاهتمام من الصحفيين وغرف الأخبار (غيتي).

معهد الجزيـرة للإعلام
ALJAZEERA MEDIA INSTITUTE